



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 25 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 00963 11 3120598 • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

المهمة الأعلى: الحفاظ على سورية!

تشير التحركات الدبلوماسية الجارية، والمتعلقة بالشأن السوري، إلى اقتراب موجة جديدة من العمل على مسألة الحل السياسي، ذلك أن العمل على هذه المسألة مستمر طيلة الوقت، وإن بوتائر متفاوتة، بالتوازي مع استمرار الحريق على الأرض.

إن ما ينبغي التأكيد عليه على مشارف الموجة القادمة هو ما يلي:

أولاً: إن الظروف الموضوعية، الإقليمية والدولية والداخلية، قد نضجت منذ سنتين على الأقل للدخول في عملية الحل السياسي. وإن كل عمليات التمرس والتشدد - إضافة لما كلفته وتكلفه من تدمير كارثي لسورية وللسوريين - أضعفت وتضعف مواقع المتشددين أنفسهم باستمرار وبتسارع متزايد.

ثانياً: إن شعار «الحرب على الإرهاب» الذي ترفعه أطراف مختلفة، كل طرف من موقعه وحسب فهمه ومن منطلق أنه «الوحيد القادر على ذلك»، أثبت على الأرض أنه شعار غير قابل للتطبيق في ظل انقسام السوريين فيما بينهم، وفي ظل غياب الحل السياسي، بل، وأثبتت مساعي القضاء على الإرهاب إلى الآن، سواء من طرف النظام أم من طرف «التحالف» الأمريكي، أن استمرار التمرس المعلن أو غير المعلن عند «الحسم» و«الإسقاط» يشكل البيئة الأفضل لنمو الإرهاب وتوسعه وتعظيم خطره، ومرة أخرى بحكم تمدده وانتشاره استناداً إلى الانقسام السوري، أولاً. وإن إعادة توحيد السوريين عبر الحل السياسي سيثبت أن «البيع» الداعشي أضعف من الدخول في مواجهات حقيقية، غير التهريب والتفكيك بالمدينة العزل.

ثالثاً: إن الإبقاء على «رفض التدخل الخارجي» و«الحفاظ على السيادة الوطنية»، في دائرة المقولات والشعارات دون الانتقال لتثبيتها عبر الحل السياسي، بات يعني عملياً مزيداً من التدخل الخارجي، ومزيداً من التعدي على السيادة الوطنية، وهو ما يعني أن التحقيق الفعلي لهذين الشعارين، بعيداً عن الاستثمار السياسي الضيق، يمر عبر طريق وحيد هو طريق الحل السياسي الذي لا ينبغي السماح بتأخير أكثر.

رابعاً: غداً واضحاً للجميع أن عمل أعداء سورية المختلفين، وعلى رأسهم واشنطن والصهيونية العالمية، إنما يستهدف أولاً سورية وشعبها، ويستخدم الصراع غير المعلن على مسألة الحكم أداة رئيسية في ذلك. وهو ما يؤكد الحقيقة الثابتة بأن المهم، أولاً وأخيراً، ليس مسألة الحكم، بل مسألة إنهاء الكارثة الإنسانية العاصفة بالبلاذ، وبقاء سورية موحدة أرضاً وشعباً، وضمن الخط المعادي لواشنطن والصهيونية وحلفائهما.

خامساً: إن تأخر إضافة في الذهاب نحو الحل السياسي سيلغي موضوع ذلك الحل، أي أنه سيلغي سورية نفسها، ويكرس تقايل السوريين وبقايتهم لاجئين هنا وهناك، وللمفارقة فإن ذلك سيرمي ضمناً بمتشدي الطرفين خارج اللوحة نهائياً لمصلحة «أمراء جدد» لحرب طاحنة تستمر سنوات طويلة قادمة فاتحة باب المجهول على الإقليم بأسره.

إن الخيار الوحيد أمام الشعب السوري، للحفاظ على دولته ووحدته، هو الذهاب السريع نحو الحل السياسي وتطبيق بيان جنيف 30 حزيران 2012، والذي يضمن تطبيقه وقف التدخل الخارجي، ووقف العنف، وإطلاق العملية السياسية، وهو ما سيسمح بتأمين الضغط الدولي اللازم لوقف إمدادات الإرهاب من جهة، وبتأمين الحد الضروري من الوحدة الوطنية الداخلية لمحاربته وإنهائه، من جهة أخرى.



انترنت

[07]

داعش في الحسكة.. وظيفة إضافية!

شؤون عربية ودولية



«التجارة الداخلية»
والأسعار.. توزيع للأوزار!

14

شؤون محلية



من قطع مياه دمشق؟
وهل عادت «الفيجة»؟

11

ملف «سورية 2015»



الدولة.. النظام..
وعملية التغيير؟!

06

ملف «سورية والعالم»



ربع الساعة التاريخية
الأخير والمنعطفات الكبرى

05

حول قرارات المكتب التنفيذي!



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



المعرفة سلاح للعمال أيضاً

أحد القرارات الهامة التي صدرت عن المؤتمر الـ 26 لنقابات العمال هو إنشاء مركز دراسات وبحوث عمالية، يكون المرجع الأساسي في تقديم الدراسات الاقتصادية المطلوبة، وما يطرأ على الطبقة العاملة من تحولات وتبدلات تسهم في رسم وصياغة السياسات، التي تخدم مصلحة الطبقة العاملة، والتي يمكن أن يستند إليها الاتحاد العام، وكل المهتمين بالشأن النقابي والعمالي في دفاعهم عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة السورية.

دأبت الحكومات السابقة، وخذت حذوها الحكومة الحالية، في تبني مقولة إعادة هيكلة الطبقة العاملة، بالإضافة لإعادة هيكلة القطاع العام، والقضيتان مترابطتان، من حيث التوجهات الحكومية في ملائمة الظروف المختلفة، بما يخدم السياسات الاقتصادية الليبرالية، وإزالة كل ما يعيق تقدمها المتسارع بالفترة الأخيرة، من خلال إصدار التشريعات والمراسيم، وطرح العديد من المطارح الاقتصادية السيادية للاستثمار الخاص.

وستنال الطبقة العاملة، وبالضرورة، مع هذا التوجه نصيبها من ذلك، خاصة وأن تغيرات هامه قد طرأت على تركيبة الطبقة العاملة السورية، خلال الأزمة الوطنية كماً ونوعاً، بسبب خروج الكثير من العمال في القطاع العام من الخدمة، وكذلك في القطاع الخاص، حيث جرى إغلاق للمعامل ونقلها إلى خارج سورية، والجزء الآخر من الصناعات تم تحويلها إلى مراكز تجارية، والقليل منها استمر بالإنتاج، ولكن بصعوبة بالغة. مما أدى إلى تشريد مئات الألوف من العمال، واتخاذهم سبلاً مختلفة في بحثهم عن عمل آخر، سواء بتغيير مهنتهم إلى مهن أخرى، أو بالتوجه نحو الهجرة إلى الخارج، والكل يعلم حجم المعاناة التي تعرض لها العمال في رحلاتهم المحفوفة بالمخاطر والموت، في الوقت الذي لم تسع الحكومة إلى إيجاد بدائل حقيقية للعمال، لتحافظ فيها على هذه الثروة البشرية، التي تملك خبرات في الصناعة، والإنتاج، وسنحتاج إلى سنوات مديدة لتعويضها، وإلى مبالغ طائلة يتم صرفها على إعادة التأهيل والتدريب.

أمام هذا الواقع، نؤكد على أهمية إنجاز مركز البحوث والدراسات العمالية لجعل الحركة النقابية هي المبادرة في تقديم المعلومة الصحيحة، والدراسات المنطلقة من مصالح الطبقة العاملة الوطنية، والتي تسهم في التخطيط الضروري للعمالة في الاقتصاد الوطني، بما يخدم الموقف العمالي الطبقي المعبر عن مصلحة أغلبية الشعب السوري، في أن يكون هناك اقتصاد يلبي الاحتياجات الأساسية لفقراء الشعب السوري، ويلعب دوراً مهماً في حل الأزمات التي خلفتها السياسات الليبرالية، بدلاً من الدراسات الحالية المقدمة من جهات مختلفة، والتي لها موقف معاد لحقوق العمال ومصالحهم تحمل فيها الطبقة العاملة السورية، مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي، بما فيه الواقع الإنتاجي بمقولات شتى، أسخفها مقولة: أن «أجور العمال تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة» أو أن «عمال القطاع العام لا يعملون إلا لنصف ساعة يومياً» كما يزعم مروجو تلك السياسات!.

يسود داخل أروقة النقابات وخارجها جدل ونقاش واسع، حول جملة القرارات التي أصدرها المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، تحت عنوان قرار رقم «19-20» 21-22، وكما جاء في نصها، أنها تستند من الناحية القانونية، لقانون التنظيم النقابي 84 ولمواد النظام الداخلي للاتحاد العام، وبهذا تصبح القرارات ملزمة من حيث شكلها القانوني، الذي جرى الاستناد إليه، بغض النظر عن التداعيات المترتبة على هكذا قرارات، في هذه اللحظات العصيبة، التي يعيشها شعبنا، والطبقة العاملة على وجه الخصوص من حيث التكاليف، والأعباء الإضافية، التي ستترتب على أجر العامل في كلا القطاعين الخاص والعام.

■ عادل ياسين

النقابة وشخصيتها الاعتبارية

من خلال هذه المادة يكون النظام الداخلي للنقابة، والمقر من مؤتمرها والمصادق عليه من قبل الاتحاد العام، هو الناظم لعمل النقابة من حيث اختصاصاتها في تشكيل صناديق المساعدة، وآليات عملها، التي هي الأداة الأساسية في جذب العمال إلى النقابات، من خلال ما تقدمه للعمال من خدمات مختلفة، تساعد ولو جزئياً في قضاء حوائجهم، مثل: حالات الوفاة، والولادة، والزواج، وتعويض نهاية الخدمة، وغيرها من الأمور، التي هي من اختصاص عمل النقابات، ومن هنا فإن فرض رسوم إضافية على العمال من خارج صلاحيات مكتب النقابة ومؤتمرها، يفقد النقابات صلاحياتها وحرية حركتها، وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة في قراراتها بما لا يتعارض مع النظام الداخلي للنقابة، وقانون التنظيم النقابي، ومصالح عمالها، وتحديد أرباب القطاع الخاص، الذين تكبر معاناتهم يوماً بعد يوم لأسباب مختلفة، في مقدمتها: القانون سيئ الذكر رقم 17 وسلوك أرباب العمل، من حيث أجورهم وتعويضاتهم، واشتراكهم بالتأمينات الاجتماعية بأجورهم الحقيقية، من هنا تأتي أهمية جذبهم واستقطابهم إلى الحركة النقابية، المفترض أنها الملاذ الأول والأخير، في الدفاع عن حقوقهم، ولكن تلك القرارات الصادرة ستكون عامل كبح لجذب العمال إلى التنظيم النقابي وخاصة رفع نسب الانتخاب للنقابة، وتحديد مبالغ شهري مقطوع «300» ل.س واشتراك مماثل في صندوق المساعدة الاجتماعية، حيث كانت سابقاً نسب الاشتراك متفاوتة، بين نقابة وأخرى وفقاً لوضع كل نقابة على حدى.

إن الغوص في الجانب القانوني البحث -على أهميته- الذي استندت إليه قيادة الاتحاد لإصدار هكذا قرارات، سيكون مثار جدال بسبب عموميته في تحديد الصلاحيات لكل المستويات النقابية، مع العلم أن القرارات الصادرة لم تحدد فيها المواد المؤيدة لها في قانون التنظيم النقابي، وإنما جاءت عامة كما القول «بناء على أحكام قانون التنظيم النقابي رقم 84 وتعديلاته» وهذا الأمر يجعل البحث في ثانيا القانون لاستخراج المادة القانونية المؤيدة للقرارات أمراً محفوفاً بعدم الدقة، خاصة وأن القضايا المطروحة للتعديل، مثل: تعديل الاشتراك في صندوق التكافل الاجتماعي، يقع على عاتق مؤتمر اتحاد المحافظة، وهو من صلاحيته كونه العليم بأوضاع العمال، وكم الأموال الوافدة إلى صندوق التكافل، الذي جرى تعديل على نسب اشتراكاته أكثر من مرة، وكان يدعم إلى فترة قريبة بأموال استثمارات النقابات، وهي ليست بالقليلة وهي أموال العمال الموظفة من أجل تحسين الخدمات المختلفة لهم.

جاء في قانون التنظيم النقابي الفصل الثالث الخاص بالنقابة في المادة 22: أ - تسير النقابة في أعمالها طبقاً لأحكام نظامها الداخلي. ب - يجب أن يتضمن النظام الداخلي للنقابة بوجه خاص ما يلي: الفقرة الثالثة من ب/ تحديد بدل انتساب الأعضاء واشتراكهم وحالات الإعفاء والتخفيض.

فرض رسوم إضافية على العمال من خارج صلاحيات مكتب النقابة ومؤتمرها يفقد النقابات صلاحياتها.

آراء ومواقف نقابية

إن الواقع المعيشي للطبقة العاملة، الذي يتدهور بشكل مستمر. يطرح على الحركة النقابية، مهمة النضال من أجل تحسين مستوى الأجور، بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار الجنوني، خاصة الحد الأدنى الذي لا يتجاوز الـ 14 ألف ليرة سورية، ولنا أن نتخيل كم سيحل هذا المبلغ المتطلبات الأساسية لمعيشة العامل في الظروف الحالية، في الوقت الذي يفرض على العامل في القطاع الخاص مبلغ يعادل نسبة الـ 1% أي المفترض أن يكون أجر الحد الأدنى 30 ألف، بينما هو 14 ألف ليرة سورية. فكيف تستقيم نسب الزيادة التي قرررها الاتحاد العام مع الحد الأدنى للأجور؟

أمام هذا الواقع الطارئ على الطبقة العاملة، قمنا باستطلاع العديد من الآراء لقيادات نقابية، وبعض اللجان النقابية، وعمال في القطاع الخاص والعام، حول تلك القرارات كان هناك توافق إلى حد بعيد على عدم صوابية تلك القرارات وأن أضرها على النقابات سيكون ليس في صالحها، وكان الإجماع على ضرورة دعم صناديق التكافل والمساعدة الاجتماعية، وسد العجز الحاصل الذي هو مسؤولية القائمين عليه، من خلال الاستثمارات والمشاريع المتعددة التي هي ملك للنقابات والتي هي في المحصلة أموال للعمال.

بين الحكومة والعمال..

كلام لا يسمن ولا يغني عن جوع!

آخر، ليحصل على أجرين، ويبتدع عشرات الأفكار بتدبير شؤون منزله ليقلص ما أمكن من نفقاته، مضطراً للتكشف هو وعائلته ليصل إلى حدود الحرمان الكلي من بعض الضروريات.

مديح وتخلي!

إن محاولات تكيف العمال مع واقعهم، وتمسكهم بلقمة العيش الشريفة والكريمة، جعل أصحاب الشأن يكتفون بالتغني والتباهي بميزات العامل السوري، وسماته الوطنية، وقدراته الذاتية، وقدرته العظيمة على تخطي الأزمات. متخليين عن كامل واجبه بالدفاع عن مصالحه ومعيشته ومقومات صموده، وتجد في خطاباتهم مشاعر «العز» و«الافتخار» و«الامتنان» للعامل السوري الذي يبذل الغالي والرخيص، من أجل استمرار الإنتاج وصمود الاقتصاد الوطني، تاركين له وحده مواجهة التدهور المستمر لأوضاعه، التي أصبحت كارثية!

إن استمرار هذا التغاضي والتخلي عن أوضاع الطبقة العاملة، سيؤدي بالضرورة إلى عواقب كبيرة، لن يستطيع أحد احتوائها، فكل تلك المحاولات الذاتية والفردية التي يتبعها العمال، في مواجهة الأزمات، لن تؤدي لحلها فسرعة التدهور الحاصل، وشدة، لن يستطيع العامل بمفرده أن يلحق بها والحكومة غير مبالية، فما بال النقابات صامتة عن حكومة لم تخرج بقرار واحد -منذ تشكيلها- يصب في مصلحة الطبقة العاملة الوطنية.



بيع الجملة، ومستودعات الشركات. يعملون في العتالة بأجر يومي.

تردي شروط العمل

أما من بقي في مكان عمله السابق أو في مهنته نفسها، فهناك روايات أخرى تحوي عشرات المصاعب والظروف، فمع كل ارتفاع جديد للأسعار تتضاعف الحاجة لحل ما، فزيادة الأجر خارج حسابات رب العمل المتمسك بزيادة أرباحه وبالعلة الصعبة، ما يضطر العامل لرفع عدد ساعات عمله أو حتى مضاعفتها لزيادة دخله.

آخرون اختاروا المبيت في المعمل نفسه كي يسجل ساعات عمل قصوى، ويوفر أجور النقل المرتفعة، وهناك من يعمل نهاراً في مكان، وليلاً في مكان

تحافظ على عمالنا وعلى الإنتاج الوطني، كي لا نخسر تلك الخبرات التي تراكمت عندهم، والتي سيستفيد منها آخرون.

تغير في طبيعة الإنتاج!

ويمكن أن نلاحظ ظاهرة أخرى لتكيف عمالنا مع هذا الواقع، التي تتراحم ظاهرة انتشار البسطات، التي تتراحم على أرضية المدينة وفي أسواقها الرئيسية، وفي كل أسواق الأحياء، فمن السهولة أن نعرف بأن النسبة الأعلى من أصحابها هم عمال سابقون، وبعض الحرفيين وجدوا في عملهم الجديد حلاً ممكناً لهم. كذلك نرى الكثير من العمال في أوساط سائقي الأجرة والميكرو باص، وأيضاً في سوق الهال، ومراكز

الخاص، كما تختلف وفقاً للبيئة، والمهنة، ودرجة التأثر، وما إلى هنالك من عوامل أخرى، وأول الحلول التي يمكن أن ندرجها -إذا ما نظرنا للأعداد الهائلة من العمالة السورية التي تعمل في لبنان والأردن ومصر بالدرجة الأولى، ودول عربية أخرى، وغربية بالدرجة الثانية- هو السفر، وهو خيار للكثير من العمال الذين فقدوا أعمالهم، أو لم يعد يستطيع أجرهم المتآكل من تحقيق الحد الأدنى من معيشتهم، هذا بالإضافة إلى بحثهم عن الأمان في ظل ارتفاع منسوب العنف، وبالتالي إحساسهم بالخوف على حياتهم وانغلاق الأفق أمامهم.

كان على الحكومة، وضع أولوية الإنتاج على رأس اهتماماتها، فبذلك

يحاول العامل السوري في القطاع الخاص، اللحاق بالتسارع الجنوني للأسعار عبر حلول فردية وعفوية، ورغم محاولات نقابات العمال غير المثمرة لنهي الحكومة عن سياساتها المحابية لحينان الفساد. لتستمر الهوة بين أجر العامل السوري ومتطلبات معيشتهم بالتسارع أكثر مع كل يوم جديد يمر من عمر الأزمة السورية، والتي لم تكن على خير مايرام قبل الأزمة بكل تأكيد.

هاشم يعقوبي

من البديهيات، أن لقمة عيش العامل هي هاجسه المستمر، وغايته الأولى ومهمته الأساسية، وفي الأحوال كلها يجد العامل نفسه مضطراً للتكيف مع الظروف كلها، فيكتشف عادةً حلولاً فردية تخفف معاناته، وتبعده عن طوابير العاطلين عن العمل. يقابل مسؤولونا الحكوميون نزعة التكيف العالية بالمواربة، فبدلاً من إيجاد حلول أخرى تقلل من تكاليف التكيف الجديد للعامل الباهظة على اقتصادنا ومواطنينا، يطالع علينا المسؤولون بكيل المديح لقدرات العامل على التكيف، وليتبرؤوا بذلك من مسؤولياتهم في تأمين شروط صمود العمال داخل البلد، فهم ثروة لا ينبغي خسارتها. فكيف يواجه عمالنا مصيرهم المظلم في ظل هذا الواقع؟!

نزيف العمالة

تختلف الطرق التي يلجأ لها العمال في مواجهة تردي أحوالهم، وفقاً لاختلاف عوامل كثيرة، فعمال القطاع العام تختلف حلولهم عن عمال القطاع

العمال السوريون في الأردن

هادي نصري

يعاني العمال السوريون النازحون في الأردن من ظروف عمل صعبة حيث يعملون لساعات طويلة تصل إلى 14 ساعة عمل، ومن سوء المعاملة، وتدني الأجور وعدم دفع مستحقاتهم في كثير من الأحيان أو تأخيرها لأسابيع.

ويتمركز وجود العمال السوريين في سوق العمل غير النظامية، بسبب الرقابة الشديدة للحكومة الأردنية على المناطق الصناعية، والملاحقة الأمنية للعمال السوريين، الذين لا يملكون تصاريح عمل، وتغريمهم بغرامات طائلة، واعتقالهم، أو احتجازهم داخل مخيم الزعتري، وسط تصريحات لمسؤولين أردنيين، تحرض على منع السوريين من العمل. فقد صرح أحد أعضاء البرلمان الأردني، وطالب بحصر عمل العمال السوريين بالقطاعات التي لا ترغب العمالة الأردنية فيها أصلاً، كقطاع الزراعة ورعي الأغنام واستصلاح الأراضي.

أجور العامل السوري في الأردن

لا يتمتع العامل السوري بالتأمين الصحي، حيث يغطي قانون الضمان الاجتماعي

في عام 2013 بلغ عدد السوريين المسجلين كعمال في وزارة العمل الأردنية نحو 4069 عاملاً، وفي عام 2014 كان عددهم 5700 عاملاً. وبتاريخ 20 حزيران 2015 أعلنت وزارة العمل الأردنية أن عدد العمال السوريين غير المسجلين لدى وزارة العمل الأردنية يتراوح بين 160 - 200 ألف عامل، وهذا الرقم الضخم مجرد تقدير غير دقيق لأنه لا يمكن حصر وإحصاء سوق عمل غير نظامية تماماً، وربما كان الرقم الفعلي أكثر من ذلك.

وأغلب اللاجئين السوريين يعملون في أعمال هامشية غير نظامية، بسبب التمييز وسياسات الحكومة الأردنية.



إصابات العمل، ويفتقد العامل السوري إلى هذا الحق، إذا لم يحم صاحب العمل بتسجيله في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وحتى يتسنى للعامل السوري الحصول على رخصة عمل نظامية، عليه أن يدفع قيمة رسوم تصريح العمل، التي تصل إلى ضعف الراتب الذي يتقاضاه، إذ أن تكلفة تصريح

العمل هي 400 دينار أردني، أي ما يقارب 560 دولار، بينما قد يكون دخل العامل الشهري 150 ديناراً أردنياً، أي ما يقارب 200 دولار فقط مما يمنع كثيراً من العمال من الحصول هذا التصريح. هذا بالرغم من أن قانون العمل الأردني، يلزم صاحب العمل بدفع قيمة رسوم

تصريح العمل، و تجديده.

ويشير أحد تقارير منظمة العمل الدولية، إلى أن 10% فقط من اللاجئين السوريين العاملين حصلوا على رخص عمل رسمية، في وقت تمارس فيه غالبيتهم العظمى أعمالها خارج نطاق قانون العمل الأردني. وذكر أن 63% من اللاجئين يعملون في البناء، والتجزئة، والتجارة الحرة، والمطاعم، وهذا يعني أن التنافس مع الأردنيين يقتصر على الأعمال، التي لا تحتاج إلى مهارات عالية.

ومع ذلك يشير التقرير إلى «أن البطالة لم ترتفع في المحافظات التي تستضيف معظم السوريين، إذ أن غالبية اللاجئين في سوق العمل الأردنية تعمل في وظائف غير منظمة، وضمن قطاعات غير جاذبة عادة للأردنيين، حيث يعمل 40% منهم في قطاع البناء و23% في قطاعات التجزئة والتجارة الحرة والمطاعم»

وبتقاضى العامل السوري أقل الأجور بالمقارنة مع نظرائه الأردنيين والمصريين، وجنسيات أخرى، حيث أن عامل البناء السوري يتقاضى عشرة دنانير أردنية في اليوم، أي ما يقارب 14 دولاراً، بينما قد يصل أجر العامل غير السوري إلى 15 ديناراً.

حول الفاشية الجديدة والأزمات!!

هشام الاحمد

يمثل بقاء
الأزمات السياسية
والعسكرية في العالم
دون حلول، عاملاً
أساسياً في صعود
القوى الفاشية
الجديدة وتمدها.
ذلك أن هذه الأخيرة
باتت تمثل أداة
رئيسية في خوض
وتوليد الحروب،
والتي تختنق
الرأسمالية المازومة
دون إشعالها.

في ثلاثينيات القرن الماضي، قدم ديمتروف إلى مؤتمر الأممية السابع التعريف التالي للفاشية: «ديكتاتورية إرهابية مفتوحة لكل العناصر الأكثر رجعية والأشد شوفينية وإمبريالية في رأس المال المالي». ضمن هذا التحديد يمكن النظر إلى الفاشية بوصفها ظاهرة مرتبطة بالأزمة الرأسمالية، تعبر عن الميل لدى القوى الأكثر رجعية في رأس المال المالي نحو خوض الحروب للحفاظ على مواقعها، وضرب الخصوم الصاعدين. ويمكن أيضاً تمييز هذه الظاهرة عن الأشكال الأخرى من الممارسات الإرهابية، وسلوك الأنظمة الديكتاتورية التقليدية في العالم خلال القرن العشرين، والتي وإن تشابهت من حيث الشكل مع الفاشية إلا أنها تعبر عن مصلحة قوى طبقية أخرى.

في أي الظروف تنشأ الفاشية؟

بالعودة إلى فاشيات القرن العشرين، التي نشأت قبيل الحرب العالمية الثانية، ومن أبرزها الأحزاب النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والفرانكوونية في إسبانيا، نلاحظ أولاً: الأصابع الإمبريالية الغربية، البريطانية والفرنسية في ذلك الحين، في دفع تلك القوى وإيصالها إلى سدة الحكم في البلدان الثلاثة المذكورة. والهدف من ذلك هو خلق مارد جديد ينهض من أنقاض الهزيمة التي منيت بها بلدان المحور الأوروبية، ألمانيا وإيطاليا، في الحرب العالمية الأولى، بحيث تكون أولى مهامه ضرب الإتحاد السوفييتي. ولكن، ومن جهة أخرى، فإن الفاشية كأحزاب وقوى اكتسبت نفوذها ومدها في الشارع على أرضية نتائج

أزمة 1929 الاقتصادية الرأسمالية الكبرى، فقد كانت ألمانيا وإيطاليا من أوائل البلدان التي ارتفعت فيها معدلات الفقر والبطالة بعد أزمة «الكساد الكبير»، لكونها كانت قد خسرت مناطق نفوذها وامتيازاتها الاستعمارية في الحرب العالمية الأولى. فالفاشية في تلك البلدان وجدت تربة خصبة للنمو بسرعة: أزمة اقتصادية وفقر وبطالة على مستويات شاملة، وأزمة سياسية نتيجة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، وتدخل إمبريالي واضح في دعم القوى الفاشية والإرهابية، بغية إطلاقها في وجه الإتحاد السوفييتي، وفي وجه البديل الثوري في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

الفاشية الجديدة

مع انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية خلال السنوات الماضية، وتساعد معدلات الفقر والبطالة والتهميش في بلدان الأطراف، وظهور قوى دولية جديدة صاعدة «البريكس»، عادت الرأسمالية المازومة إلى أدواتها القديمة، الفاشية الجديدة. فقد قامت أمريكا ومعها العديد من الدول الغربية باستغلال التناقضات الموجودة في مناطق عدة من العالم لدفع العناصر الفاشية الجديدة، بهدف إدامة النزاعات المسلحة والحروب، وأوضح الأمثلة المباشرة على هذا الأمر، هو الدعم والتمويل العسكري والاستخباري للعديد من التنظيمات الإرهابية، كداعش في سوريا والعراق، والنازيين الجدد في أوكرانيا.

الخدمة الأكبر للفاشية

في المقابل، فإن الدعم الأكبر للعناصر الفاشية لم يأت عبر البوابة العسكرية المباشرة، بل جرى من خلال قيام الدول الغربية بتغطية

ظهر الفاشية سياسياً، من خلال العمل على استمرار الأزمات، ومنع الحلول السياسية، واستنابت التناقضات الثانوية، الطائفية والعرقية والقومية وغيرها، واستفزاز ردود الأفعال المتشددة من مختلف القوى الأطراف. كل الممارسات المذكورة، كان المطلوب منها أمريكياً استمرار الأزمات بما يفسح المجال لصعود القوى الفاشية شيئاً فشيئاً، وساعداً في ذلك سلوك القوى المحلية المتشددة في البلدان التي تشهد الأزمات. وتعثرت المساعي الأمريكية في ذلك بقدر قامت القوى الدولية المقابلة لها، روسيا والصين، بالعمل على مبدأ الحلول السياسية للأزمات وتطوير بؤر التوتر والصراع بواسطة الحوار والمفاوضات.

إن أجدي الطرق في محاربة
الفاشية الجديدة، هي في
تغيير الظروف المولدة
لها، من خلال الدفع
باتجاه الحلول السياسية،
وفسح المجال أمام القوى
الديمقراطية والوطنية،
لكي تكون بدائل جذرية في
مرحلة الأزمات، وإفساح
المجال للقوى الجماهيرية
والشعبية لمواجهة القوى
المتشددة أينما كانت.



وويلات تنصب على البشرية جمعاء، وعلى خصومها الاستراتيجيين ضمناً. وهنا، تغدو سياسة إطفاء الحرائق التي تقوم الإمبريالية الأمريكية بإشعالها في عدة بقاع من العالم - وهي حريصة كل الحرص على تحويل فائورتها لتدفع ثمنها أدواتها وأتباعها - سلاحاً موجهاً إلى صدرها، ويهدف إلى إجبارها على الموت وحيدة من دون أن تدفع البشرية ثمن ذلك الموت. وعلى هذا الأساس، تغدو عملية المساواة بين القطبين الدوليين ضرباً من الخبل، تقوم به بعض الأوساط من الخبل، ربما، لما تورطت به من مواقف سياسية دفعتها وتدفعها إلى بناء ذلك الغلاف وتلك «الهالة الإيديولوجية» لارتباطاتها المشبوهة.

العسكرية بالحد الذي يسمح لها بتشكيل قوة ردع بوجه الهيمنة الأمريكية، ووضع حدود للتوترات العسكرية التي تنشأ على تخومها الغربية.

لماذا الحلول؟

لا يدور الكلام حول روسيا وحلفائها في منظومة «بريكس» هنا، بوصفهم «قوى سلام» فحسب، بل إن منطق الحلول السياسية الذي تدعّمه هذه الدول، يعتمد في الدرجة الأولى على عمق في فهم مرحلة التراجع الإمبريالي. ففي اللحظة التي تتخط فيها الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، تعمل على توسيع رقعة التوترات حول العالم، في محاولة منها لربط تراجعها بمصائب

أزمة الإمبريالية
اليوم هي في
الجوهر ليست
أزمة أعلى مراحل
الرأسمالية
وأكثرها تطوراً
فحسب بل إنها
أزمة النظام
الرأسمالي ككل

الإمبريالية، لتحل محلها وتبني «إمبريالياتها الجديدة»، مما يجعل أصحاب هذا الطرح ميالين إلى نفي كل حالة الصعود التي تعيشها الحركات الشعبية في معظم أرجاء العالم، وانعكاسات ذلك المتجسدة في إعاقة «التوجه الإمبريالي» المفترض.

إذ أن أزمة الإمبريالية اليوم هي في الجوهر ليست أزمة أعلى مراحل الرأسمالية وأكثرها تطوراً فحسب، بل إنها أزمة النظام الرأسمالي ككل، بقوانينه ومفاعيله وانعكاساته على البشرية فقراً ومجاعات وحروباً ودماراً.

عند الحديث عن سباق تسلح، فذلك يعني بالدرجة الأولى وجود نزعة إلى الحرب العسكرية عند طرفي السباق. وإن كانت هذه النزعة موجودة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، و مترجمة على أرض الواقع بمجموع القوى الفاشية والتوترات المفتعلة على حدود الخصوم الاستراتيجيين للإدارة الأمريكية، إلا أنه لا ينطبق اليوم على موسكو التي تحمل «سلاح الحلول السياسية»، وتعمل على تطوير قراراتها

ما يجري في العالم.. سباق تسلح؟!

في معرض الحديث عن التوترات المتزايدة في العلاقة ما بين القطبين الدوليين، الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، تحاول العديد من الأوساط السياسية والإعلامية تصوير ما يجري وكأنه سباق للتسلح، يتساوى فيه الطرفان الدوليان في مضيئهما نحو إحراق العالم.

إياد الخليل

يجد أصحاب هذا الطرح مستقاهم من طرح سابق يضع إشارة مساواة ما بين الرأسمالية الصاعدة، المعبر عنها في الظرف الحالي بمجموعة دول «بريكس» وحلفاءها الأقرب، وبين الإمبريالية المتعثرة بالولايات المتحدة مستفودة بأتباعها وأدواتها حول العالم.

بين التسلح والحلول

تأتي هذه المحاولات إما بتصوير الصراع بين الطرفين، على أنه «صراع بين إمبرياليتين»، متناهين أن خصائص الإمبريالية التي فندتها الماركسية اللينينية لا تتطابق مع الحالة التي يعيشها الاتحاد الروسي اليوم، وإما بتصويره على أنه صراع تخوضه الرأسمالية الصاعدة ضد

ربع الساعة التاريخية الأخير والمنعطفات الكبرى



■ مهند دليقات

يمكن تكثيف أهم الأحداث - على المستوى الدولي والإقليمي - التي جرت خلال نصف السنة الماضي بجملة من الأمور هي التالية:

«بريكس»

تعمق وتطور تحالف دول «بريكس»، وبخاصة قوته الأساسية: الروسية والصينية، ليتجاوز هذا التحالف عتبة التعاون الاقتصادي والسياسي، وصولاً إلى العسكري: «المشاركة العسكرية للصين والهند ضمن احتفالات عيد النصر في روسيا، واتفاقات السلاح المختلفة، هي إعلانات سياسية عن هذه المسألة».

نظام العلاقات الاقتصادية الدولية

الإزاحة المتسارعة لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية المتحكم به أمريكياً ودولارياً، عبر خلق البدائل المالية والنقدية والاقتصادية والاشتغال على تعميمها: «إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كمنافس وبديل للبنك الدولي، والذي انضمت إليه معظم دول العالم بمن فيهم حلفاء واشنطن الأوروبيون. تكريس التبادل الثنائي بالعملة المحلية في نطاق دول بريكس، وإعلان هدف إزاحة الدولار. في السياق نفسه أيضاً، رفع نسبة الذهب ضمن الاحتياطات النقدية المتزايدة في الصين وروسيا على حساب الدولار الذي يجري طرحه بوتائر متسارعة. يجري ذلك بالتوازي مع فك ارتباط الدولار بحوامل الطاقة، عبر الاشتغال على مصادرها وخطوطها «تثبيت امتلاك إيران للطاقة النووية سياسياً، وتوقيع عقود ضخمة لبناء مفاعلات نووية، في كل من الهند وتركيا والسعودية ومصر وغيرها، وإعادة رسم خطوط الطاقة ضمن آسيا، بما يمنحها استقلالية تامة عن محاولات التحكم الأمريكي، وبما يمهّد لوصول هذه الخطوط باتجاه أوروبا. تفعيل مشاريع «طريق الحرير» التي تتحدث عن بنى تحتية ومواصلات، وتعكس في جوهرها عملاً دؤوباً لتكامل اقتصادي آسيوي لن يلبث أن يتصل بأوروبا».

الرد يعزز المشكلة

الظهور المخزي والفاضح لفشل محاولات الرد الاقتصادي الأمريكي جميعها، والتي تركزت في: «حرب النفط التي وصلت إلى حدودها النهائية، وبدأت بالانكفاء دون أن تغير في مسار الأمور العام نحو تثبيت التوازن الجديد، بل سرعت هذا المسار بإنهاء واشنطن وحلفائها، وعلى رأسهم السعودية. وحرب العملات كذلك فشلت فشلاً ذريعاً، وارتدت عكسياً بفتحها الطريق واسعاً ويسيراً أمام إجراءات روسيا والصين المتعلقة بطرح الدولار، والتوجه المتسارع نحو المعادل الذهبي والعملات المحلية. العقوبات الاقتصادية كذلك فشلت بتغيير المسار العام، وساحت بالمقابل بخلخلة عميقة في الصف الأمريكي - الأوروبي لأنه وضع الأوروبيين في حالة تجعلهم يدفعون الأثمان كلها، في عزّ أزماتهم الداخلية الاقتصادية، وفي ظل انعدام أرقام النمو تقريباً».

«لن تدخل المحرقة»

عسكرياً، لم تنجح واشنطن في محاولاتها

شهد النصف الأول من عام 2015 كماً كبيراً من الأحداث الهامة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية المختلفة. وإن كانت الأزمات المتفاقمة المختلفة، لما تصل بعد إلى مستقراتها، فإن الأشهر الماضية، ومعها الأشهر القليلة القادمة، هي بالذات الفترة التي يحتد الصراع ضمنها لتحديد أشكال ومضامين هذه المستقرات، ومصير سورية والشعب السوري ضمناً..

خلاصات

إنّ الخطوط العامة، التي أشرنا إليها بإيجاز شديد أعلاه، تقود جميعها نحو الاستنتاجات الأساسية التالية:

أولاً: إنّ كل ما فعلته واشنطن، على الأقل منذ عام 2008 وحتى الآن، وإن بدا في ظاهره هجوماً شاملاً، إلاّ أنّه في جوهره محاولة لتصدير الأزمة الرأسمالية الكبرى التي تعصف بالعالم أجمع ومركزها والمتضرر الأكبر منها هو واشنطن نفسها في نهاية المطاف، وهو رد فعل على القوى الصاعدة، الروس والصينيين بشكل أساسي. وبكلام آخر هو تكثيف هائل ومستمر للنيران، مرّ بمرحلتين: الأولى هي مرحلة إنكار عنوانها الدفاع والتمترس، والثانية -التي بدأت هذا العام فعلياً- هي مرحلة التكيف وتكثيف النار أكثر بغية تنظيم التراجع.

ثانياً: إنّ عملية فرض ميزان القوى الدولي الجديد قد استوفت عناصرها جميعها: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وما يعيشه عالم اليوم بأسره هو جزء متقدم من المرحلة الانتقالية نحو عالم جديد.

ثالثاً: إنّ الاشتغال على تحويل الاتجاه الإلزامي نحو الحلول السياسية لمختلف الأزمات على الخارطة العالمية نحو حلول شكلية تستند إلى تحاصصات عرقية وطائفية، هو الأمل الوحيد المتبقي لواشنطن وللمشروع الفاشي الجديد، وهو أمر يمكن إفشاله والإجهاز عليه. والشعب السوري مدعو اليوم لتقديم نموذج أول في الذهاب السريع نحو حل سياسي على أساس المكونات السياسية، صيانة لبلده، ولدمه الذي يسيل حتى اليوم، بتكامل الجهود الأتمة لواشنطن وحلفائها مع المتشددين من الساسة السوريين من طرفي الأزمة، الذين لا يتوقفون عن إنتاج الأوهام وبيعها للناس مقابل الدم.. والحق أن أوهام «الحسم» و«الإسقاط» غدت أكثر بضائع السوق السورية كسداً، ولذا يجري الترويج اليوم لبضائع الهلع الطائفي والعنصري، وهذه أيضاً يجب العمل على ألاّ تجد من يشتريها.

جدية ذات بعد شعبي «وهذا ما يفسر إلى حد بعيد المحاولات المستميتة لتحويل الصراعات المختلفة، نحو أشكال طائفية وعرقية». المسألة الثانية، وربما تكون الأكثر أهمية، هي أنّ النشاط الفاشي الجديد كنه الذي قادته ونظمته واشنطن خلال العقود الماضية، وصولاً إلى داعش وشبهاتها، قد فقد بسقوط الإخوان معادله السياسي. وبسقوط المعادل السياسي فإنّ المشروع بأسره قد دخل مأزقاً وجودياً، وب«أحسن الأحوال» فإنه سينتقل مع واشنطن من مرحلة «الإنكار» إلى مرحلة «التكيف»، ما يعني إصراراً اضطرارياً إضافياً على دفع الأمور نحو مسائل التحاصص العرقي والطائفي، التي لن يكون للمشروع الفاشي الجديد أي أمل في الاستمرار دون حدوثها، فظروف «حلول» من هذا النوع ستشكل الأمل الأخير للمشروع الفاشي في ظل غياب معادلاته السياسية.

الورطة السعودية

إنّ الورطة الكبرى التي دخلتها السعودية، بعدوانها على اليمن، وبتشجيع وموافقة أمريكية، دون أدنى شك، تحمل دلالات هامة، فهي أولاً تعيد تأكيد فكرة أنّ أمريكا كقائد لمعسكر الإمبريالية ستجته في سياق تفاقم أزماتها ومحاولات الخروج منها إلى جرّ حلفائها نحو الهاوية، الواحد بعد الآخر، ابتداءً من الأضعف وصولاً إلى وقوعها هي. هذه الفكرة التي تقود تجلياتها العملية المتعاضدة إلى اشتداد وتصاعد عمليات تنصل حلفاء الأمريكي منه، والبحث عن خيارات أخرى، الأمر الذي يعزز الاتجاه الذي أشرنا إليه بما يخص أوروبا. ثانياً: إنّ تورط السعودية وما يحمله من احتمالات توتر إضافي على أراضيها، وبحكم أهميتها النفطية العالمية، من شأنه أن يسرع ميلاً عاماً للخروج من منظومة الطاقة وخطوطها القديمة نحو البديل الروسي - الصيني. ثالثاً: انكفاء السعودية الإلزامي التدريجي نحو الداخل، سيشتد من مفاعيل التراجع العالمي للإخوان» والمشروع الفاشي الجديد، باعتبارها مساهماً أساسياً فيه.

في الداخل الأمريكي

ارتفاع درجة الاضطراب والمشكلات الاقتصادية في الداخل الأمريكي، والتي فشلت حتى الآن محاولات تحويلها لصراع عرقي بين بيض وسود، وظهور نزعات الانفصال مؤخراً، كلها مؤشرات إضافية على ازدياد صعوبات تصدير الأزمة نحو الخارج، وتعاظم احتمالات انفجارها في الداخل.

المختلفة جرّ أقدام روسيا والصين إلى تدخلات عسكرية مباشرة في المحارق التي تصنعها «ولعل أكثر أحلام واشنطن وردية هي أن تتمكن من توريث الروس والصينيين بتدخلات من هذا النوع»، واضطرت في المقابل إلى زج حلفائها واستنزافهم في تلك المحارق، كما جرى ويجري مع السعودية ومع غيرها بدرجات أقل.

«الاستقلال» الأوروبي

الضغوط الاقتصادية والسياسية، وحتى الأمنية، المتعاضدة التي تخضع لها دول أوروبا عامة، كضمن مباشر لاصطفافها إلى جانب الولايات المتحدة، يدفع هذه الدول دفعاً نحو «الاستقلال» عن واشنطن، هذا «الاستقلال» الذي ظهرت علائمه الأولى كاستقلال جزئي محصور في حدود «الموقف الإقليمي» وتجلّى في «رباعية النورماندي» الخاصة بكل الأزمة الأوكرانية، باعتبار المسألة الأوكرانية، وإن كانت في عمقها ذات أبعاد دولية، ولكنها من حيث شكلها على الأقل، مسألة «أمن قومي أوروبي»، الرباعية التي لا تزال واشنطن تقاتل وتستमित للدخول فيها دون جدوى. الجديد في مسألة «استقلال» أوروبا عن واشنطن، هو طريقة التعامل الخشنة لا سابق لها -لهذه الأخيرة- عبر صندوق النقد مع اليونان. فشكّل المطالبة بالديون والنسب غير المسبوقه المفروضة في خطط التقشف المطلوبة، والتي سترفع كثيراً من احتمالات خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي، تشير بوضوح إلى فقدان واشنطن الأمل نهائياً في إبقاء الاتحاد الأوروبي موحداً وتابعاً لها بكامله، ما يدفعها إلى محاولة التحكم بعملية تفككه، باتجاه قسمه بينها وبين روسيا، ضمن آمال في خلق حاجز طبيعي موالٍ لها بين روسيا وألمانيا بالذات، عبر بعض دول الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية.. وهي عملية لن تكون سهلة أبداً.

هبوط «الإخوان»

إنّ ثبات الميل العام المنحدر لتنظيم «الإخوان» العالمي، والذي هزم في تونس ومصر، وفي تركيا مؤخراً وهي مركزه الأهم، يشير إلى مسألتين غاية في الأهمية: الأولى، هي انهيار الحامل السياسي الأساسي للمشاريع الأمريكية، ليس في المنطقة العربية فحسب، بل وفي مساحات كبرى من آسيا وإفريقيا. يتوافق ذلك مع انسداد الأفق التاريخي أمام استمرار الأنظمة القائمة، ومع غياب أية «بدائل أمريكية»



الدولة.. النظام..

وعملية التغيير؟!

التغيير:

ضرورات جديدة

وإذا كان التغيير ضرورة تاريخية موضوعية قبل تفجر الأزمة السورية، كون النموذج القائم كان قد استنفد دوره التاريخي، فإن مآلات الأزمة نفسها والطابع الدراماتيكي لها اضاف أهمية أخرى، حيث يعتبر البدء بالتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً، معادلاً لبقاء سورية الموحدة والمستقلة، حيث بات من المؤكد أنه لا يمكن الحفاظ على سورية، ومواجهة الإرهاب التكفيري، كذراع للفاشية الدولية، بالقوى التي يمتلكها النظام لوحده، وبالطريقة التي يتبعها في إدارة الأزمة، والمنطق الذي يعمل به، فالمواجهة الجديدة تتطلب وجود مقاومة شعبية عريضة ضد داعش وشبههاته، الأمر الذي لا يستطيع النظام تأمينه، ضمن منطق الحسم العسكري الصرف وسياساته الاقتصادية الاجتماعية الحالية التي وسعت الهوة بينه وبين شرائح واسعة من الشعب السوري، حيث اتسعت ظاهرة الفساد أفقياً وعمودياً، وتوسعت دائرة الفقر أكثر فأكثر، ناهيك عن حالة الانقسام الوهمية في المجتمع السوري، بين موال ومعارض.

إن فتح الباب أمام عملية التغيير يؤمن اصطفاً جديداً في سورية، ويوفر الحد المطلوب لانخراط الأغلبية العظمى من الشعب السوري في التصدي للمهام التي تفرض نفسها على سورية، ومنها تجاوز الأزمة ومواجهة الإرهاب.

بالدفاع عن مصالحهم أو حتى بالتعبير عن مواقفهم، فوضعت سورية كوطن أمام تحد تاريخي وجوي، في ظل امتناع النظام عن إجراء تغيير في بنيته، وفي ظل استغلال قوى دولية وإقليمية ومحلية الظرف الناشئ للإجهاد على الدولة السورية، بحجة إسقاط النظام.

أي أن مجموع العوامل الداخلية، والتدخل الخارجي الإقليمي والدولي في الأزمة السورية، وضعت سورية أمام مأزق تاريخي، يستفيد منه أعداء سورية اليوم، لاستمرار النزيف السوري، والإمعان في إنهك الدولة السورية، وتمير المشاريع الاستعمارية القديمة - المتجددة، ومنها إنهاء الدور السوري في الصراع مع الكيان الصهيوني، أو على الأقل لفرض الحلول التي تعبر عن مصالح أصحاب تلك المشاريع في حال فرض عليهم الذهاب الى حل سياسي تحت ضغط توازن القوى الدولي الجديد.

التغيير التدريجي هو الحل؟

رفعت بعض القوى الوطنية السورية منذ سنوات شعار التغيير الجذري الشامل التدريجي، في بنية النظام، بحيث يشمل كل المجالات، بما يحافظ في الوقت نفسه على تماسك جهاز الدولة، ويفكك تلك العلاقة غير الصحيحة بين النظام، ومصير الدولة السورية. أي أن الطرف السوري الملموس وتوازن القوى يفرض نمط التغيير التدريجي، الذي يعني فيما يعنيه مشاركة النظام في الحل، دون استفزاده بذلك، الأمر الذي يساهم في تصويب بعض ملامح التشوه الحاصل في التوازن المطلوب بين الشعب السوري والدولة والنظام السياسي، ذلك التوازن الذي يعني غيابه بالضرورة، غياب الاستقرار في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها كل البنى الاقتصادية الاجتماعية القائمة، على طريق التغيير الجذري الشامل.

■ رمزي السالم

مر التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سورية بعد الاستقلال بمراحل عدة، كانت السمة العامة فيها من حيث النظام الاقتصادي الاجتماعي هي: سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية، بما يعنيه هذا التوصيف في بلدان الرأسمالية الطرية، من علاقات مع السوق الرأسمالية العالمية، وتأثير ذلك على عموم التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلاد، وشكل تبلور القوى والشرائح الاجتماعية داخل جهاز الدولة وخارجها، مضافاً إليها خصوصية الموقع السوري في معادلة الصراع العربي - الصهيوني، وبعدها الدولي، وعلاقة التأثير والتأثر المتبادلة لذلك في توازن القوى الداخلي..

مع عجز القوى البرجوازية، والشرائح المستغلة، التي حاولت بناء مشروعها الوطني، في العقد الذي تلا الاستقلال السياسي، عن قيادة عملية التطور في البلاد، طفت على السطح شرائح اجتماعية جديدة، وتحديداً البرجوازية الصغيرة، من خلال تجربة الوحدة السورية المصرية أولاً، واستحواذ حزب البعث على السلطة فيما بعد، حيث تم القطع، مع نموذج ما اصطلح عليه بالبرجوازية الوطنية، لصالح شرائح البرجوازية الصغيرة، وتحديداً الفلاحين والجنود، التي دفعها مصالحها الطبقيّة، والصعود العاصف لقوى التحرر في العالم الى القيام ببعض الإجراءات التقدمية في المجال الاقتصادي الاجتماعي، كالإصلاح الزراعي والتأمينات، مما زاد من الوزن النوعي لتلك الشرائح، فتضخم جهاز الدولة وازداد دوره، الذي كان وما زال الجيش يشكل عموده الفقري.

هذا التضخم في جهاز الدولة، تم في ظل غياب الحريات السياسية، أي في ظل خروجه عن رقابة المجتمع، مما أدى إلى تشكل طبقة جديدة في رحم جهاز الدولة،

الصراع الدائر في البلاد هو بالمحصلة صراع على اتجاه تطور الدولة السورية، من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي، والبنى الفوقية المتوافقة معه، وشبكة العلاقات الدولية والإقليمية، وتالياً بالدور الإقليمي الذي تفرضه الجغرافيا السياسية على سورية.

ترث امتيازات البرجوازية التقليدية، دون ان ترث ملكيتها، كما تتباً بذلك تقرير صادر عن الحزب الشيوعي السوري بعنوان «سورية على الطريق الجديدة» في أواسط الستينات. ومع تراكم ثروتها، وتحكمها بمفاصل الدولة، هيمنت هذه الشرائح على جهاز الدولة كاملاً، وتحكمت به، دون أدنى حد من الاستقلالية كما هو مفترض، أي أن النظام السياسي ابتلع جهاز الدولة، ووظفه كما يريد، بدءاً من دوره الخدمي وانتهاء بدوره في ضبط المجتمع ضبطاً قسرياً، بما يتوافق مع استمرار تراكم الثروة لصالح الشريحة الجديدة، الأمر الذي تقوّن مع تبني السياسات الليبرالية منذ ما يقارب عقد من الزمن.

النظام وجهاز الدولة علاقة إشكالية

إن العلاقة بين النظام السياسي وجهاز الدولة في سورية، كانت علاقة تابع ومتبوع، فالثاني بات تابعاً للأول، ومع التراكم التاريخي أصبح ذلك سمة عامة طبعت بطابعها عموم التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، بحيث أن أي تغيير قسري في النظام السياسي، يمكن أن يؤدي إلى انهيار بنية الدولة كحامل مؤسسي للبنية الوطنية كلها، مما يعني بمعنى ما، ارتهاق مصير الدولة والوطن لمصير النظام السياسي.

الأزمة الوطنية، النظام، الدولة

تفجرت الأزمة السورية ضمن هذا المعطى، ضمن هذا الشكل من العلاقة بين النظام السياسي، والدولة السورية بمعنى المؤسسات والجغرافيا والثقافة والتاريخ، وضمن ذلك المستوى من التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، الذي يتميز باتساع النهب والفساد والانفتاح والغاء كل أشكال الحماية الاقتصادية للقطاعات السورية المنتجة إلى أبعد مدى مقابل الانخفاض المريع في مستوى الحريات السياسية التي تسمح للمتضررين



داعش في الحسكة..

وظيفة إضافية!

■ مراسل قاسيون - الحسكة

شهدت مدينة الحسكة خلال الـ 48 ساعة المنصرمة محاولات حثيثة، من قبل ما يسمى «تنظيم الدولة»، لافتحام المدينة، بعد أن فشل سابقاً في ذلك ولمرات عديدة.

الجديد في المحاولة الأخيرة، هي القدرة على التسلل إلى داخل المدينة، والسيطرة على بعض النقاط في الأحياء الجنوبية منها واستخدام السيارات المفخخة لإحداث الاختراقات، وفسح المجال لإدخال المزيد من عناصر التنظيم الإرهابي إلى داخل المدينة، مع نشر الذعر والبلبله، حسب روايات العديد من أبناء المدينة والأحياء المذكورة. حيث تصدت وحدات من الجيش السوري للهجوم، وبمؤازرة قوى عسكرية محلية عديدة، واندلعت معارك استخدمت فيها مختلف صنوف الأسلحة، بما فيها الطيران الحربي، ومع احتدام المعارك نزح عشرات الآلاف من المواطنين من منطقة التوتر، في سابقة لم تشهدها المدينة لها مثيلاً منذ بداية الأزمة، لاسيما وأن ذلك ترافق مع قصف بعض مناطق المدينة بقذائف الهاون، ليتبع ذلك هجمات أخرى بالسيارات المفخخة على حواجز في أطراف المدينة.

الجبهة الأخطر..!

خلال تغطيتها للأحداث الجارية في مدينة الحسكة، دأبت العديد من وسائل الإعلام، والعديد من وسائل التواصل الاجتماعي، على التركيز على التنوع الديني والعرقي في المحافظة، وكأنه ثمة علاقة طردية بين المسالطين، فكلماً ازداد الضغط الداعشي، تصاعد الحديث عن هذه القضية، مع إبراز الخلافات والتجاذبات السياسية القومية بين القوى المختلفة، ونشر الإشاعات، وفبركة الأخبار.

من المعروف أن هذا التنظيم الإرهابي تنامي، واشتد عوده في ظل فوضى السلاح، وتأخر الحل السياسي، وتفشي العنف، وفي ظل

التصدعات التي تمخضت عن الأزمة الوطنية، وحيث ظهرت مقاومة جدية وحقيقية في وجه داعش اندحرت و انهزمت، ولم تحقق انتصاراً جدياً، رغم أن وسائل إعلام مختلفة حاولت تعويمها، وتخويف الناس منها على اعتبار أنها قوة خارقة، لا ترداً.

تضخيم النزوح..

من النتائج الأولية لمحاولات داعش الأخيرة في اقتحام الحسكة والتهويل الإعلامي الذي واكب المحاولة، عملية النزوح الجماعي التي جرت في المدينة، والتي وصلت إلى عشرات الألوف حسب بعض التقديرات، حيث نزح أهل الحسكة إلى الأحياء البعيدة نسبياً عن ساحة القتال ضمن المدينة، أو إلى المدن والبلدات الأخرى في المحافظة، وذلك بعد احتدام المعارك، الأمر الذي ساهمت فيه إلى حد كبير وسائل الإعلام، حسب آراء نشطاء، بهدف خلق البلبله والتوتر، وتوظيفها في تعميق التصدعات الموجودة، ولكن في الوقت نفسه حالة النزوح الواسعة، أكدت على حقيقة أساسية وهي تماسك النسيج الاجتماعي، وتوحيده ضد داعش، الأمر الذي تجلّى من خلال سلوك أبناء المناطق الهادئ مع

النازحين، وتكوّن رأي عام في المحافظة، عابر لكل التقسيمات الإثنية على ضرورة مواجهة هذا التنظيم الإرهابي، وهو الموقف الذي يمكن البناء عليه في تعميق وتوسيع دور المقاومة الشعبية.

فهم الوظيفة.. «الداعشية»

مثل أغلب مناطق سورية لا توجد أية إمكانية أمام أي تنظيم على شاكلة داعش، الاستقرار في منطقة من مناطق الحسكة بلا استثناء، فلا توجد لها أية بيئة حاضنة. الاختراق الوحيد الذي يمكن أن تحدثه داعش هو إثارة الفتن، عبر اللعب على الحساسيات القومية والدينية، التي ظهرت خلال الوضع المعقد الناشئ في ظل الأزمة، و بسبب خطاب بعض النخب والقوى السياسية، وهذا ما يضع أمام كل القوى الوطنية والشعبية في المحافظة، العمل عكس ذلك. وبناء عليه فإن كل ترويج للانزعال القومي والديني والطائفي اليوم هو «داعشية» من طراز آخر، وكل محاولة للاستئثار أو احتكار الساحة، أو إقصاء أحد، ومن أي طرف كان، وتحت أية حجة كانت، تعني عملياً فتح أبواب المحافظة أمام داعش من حيث يدرى صاحبها أو لا يدرى.

المقاومة الشعبية حل وحيد..

إن مواجهة داعش قدر على كل أبناء محافظة الحسكة، وعموم السوريين، وبالتالي لا يحق لأحد التسويف والمماطلة في القيام بهذا الواجب الوطني والإنساني. التجربة الميدانية في مواجهة داعش عبر المقاومة الشعبية، يجب أن تتعمق، وتتسع لتأخذ طابعاً وطنياً سورياً في البنية والدور، وذلك بإزالة كل ما من شأنه أن يقلل من دورها، أو يشكك به، والاننباه إلى محاولات احتوائها واستغلالها لصالح قوى معادية لعموم السوريين. إن داعش ليست مجرد «داعش» كما تقدمها لنا وسائل الإعلام، فهي تعني الفوضى، تعني تدمير الثقافات المتعددة، تعني إهلاك الجميع، واستنزافهم، ليذهب الجميع صاغرين، طالبين العون ممن زرع هذا الطاعون في العالم، ويحاول استباحة العالم مرة أخرى تحت راية محاربتهم.

الجندي الطفل.. في محرقة الفاشية

■ ياسمين سراج الدين



باغرائهم؟! وبالنسبة يتم استدراجهم للهاوية حيث نستحيل كل المحاولات لاستعادتهم..

مراحل امتلاك الأطفال..

ففي المرحلة الأولى تنظم ندوات وحلقات، عنوانها الرئيس: هو الجهاد والقتال، يتعلم فيها الطفل أن مستقبله سيكون أفضل إذا ما انخرط في قتال «الكفار» للتأثير فيهم وتغيير طريقة تفكيرهم، مستغلين صغر سنهم وحماستهم وعدم استطاعتهم على التفكير بنضج، ما يجعلهم يشعرون بزهو عندما يتم تصويره وهو يمسك سلاحاً كعلامة على أنه أصبح قوياً وباستطاعته شق طريقه بنفسه كصور أبطال الكرتون التي تفضى بها ذاكرته.. لتأت المرحلة الثانية، ويتم جمعهم في مراكز ومعسكرات تؤمن لهم المأكل والملبس والمسكن، إضافة إلى تلقينهم الفكر الجهادي

العسكري لمدة خمسة أشهر متواصلة، وفق نظام عنيف وشرس يهدف إلى سحق طفولتهم وتهينة وبعدهم لاستقبال ما يتم تلقينهم وإجبارهم على تعاطي عقاقير مضادة للقلق، ما يصيبهم بحالة من فقدان الإدراك والاستسلام العقلي ويغدو معها جاهزين لأي عملية تولى إليهم وإن طلب منهم ذبح أحدهم حتى لو كان من أفراد عائلته.

في محرقة الفاشية

يستخدم هؤلاء الأطفال المجندين، كدروع بشرية أحياناً ويجبروا على التبرع بالدم للإرهابيين المصابين، وفي الأعمال الميدانية الموكبة لأعمال الصراع مثل: الطهي والتنظيف وجلب الماء، أو تقديم المساعدات الطبية للجرحى. كما قد يدفع بهم إلى الخطوط الأمامية كمقاتلين، أو كجواسيس يسهل زجهم في أي مكان. ليبلغ الأمر الزج بهم للقيام بعمليات انتحارية وقتالية كما جرى في منطقة عين العرب حيث ظهرت جثث الأطفال ضمن عناصر داعش، وتم القبض على العديد منهم. قد يكون هؤلاء الأطفال من ضحايا الحرب السورية، الذين لم تعد هناك إمكانية لعودتهم إلى حياة طبيعية، حيث أصبحوا في محرقة فاشية العصر الجديد، ولا يمكن انتزاعهم أو منع غيرهم من ولوجها، إلا بطريق وحيد، يعتمد أولاً السياسة والتوافق الدولي والإقليمي لتقليم أدوات داعش وقدراتها، ولكنه يقوم قياً كاملاً على نهضة مقاومة شعبية سورية، أثبتت جدواها في تجارب استعادتها فيها السوريون كرامتهم وبقدرتهم على الخروج، وبوهم «داعش»، أمام إرادة شعب يقوم..

أمنية، امرأة سورية من دير حافر في حلب فقدت زوجها على يد تنظيم داعش بعد أن حاول منع الحاق ابنه بالتنظيم، الصبي الذي قتل لاحقاً في إحدى معارك داعش على إحدى بقاع سورية، لينتهي بها الأمر نازحة في مدينة حلب لتحمي باقي أبنائها..

الشهر السابع للحصار..

دير الزور: وصلت السلل الغذائية للسوق!

سمنة ونصف كغ شاي سيء النوع، ولترين من الزيت، وعلبتي فول، وعلبتي حمص، وعلبتي رب البندورة، وكيبي معكرونة، وعلبة حلاوة، وعلبة مربى، وبحسب تسعيرة الوزارة الموجودة على صفحة مؤسسة الخزن والتسويق، لا يتجاوز سعرها 2000 ليرة سورية، بينما تصل للدير بسعر 8000 ، فهل يحاسب المحاصرون على تكاليف الشحن؟! أم تحقق من حاجتهم أرباح؟!

على أبواب مؤسسات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الضرب والإهانات والذل هي عناوين الحصول على الوجبة الغذائية المذكورة، بقيمتها، والنجاح حليف من كان محظوظاً وقوياً، وبحسب قول المواطنين للحصول على وجبة عليك أن «تدفع أو ترفع»!. أما في المؤسسات الحكومية فقد خصص عن طريق المحافظ لكل دائرة من دوائر الدولة 25 وجبة غذائية، وعلى العامل أن ينتظر سنة أو أكثر ليأتيه الدور، لأنها من نصيب ذوي النفوذ ومن في حكمهم.

الأهم أن أهالي دير الزور بعد التدافع والانتظار، يستطيعون أن يجدوا السللة ذاتها بعد أن تتسرب إلى السوق، ولكن بسعر 20 ألف ل.س.!

الجسر الجوي.. الموعود!

أكد بعض المسؤولين في أوقات سابقة لعمال دير الزور، نفيهم بأن يكون الجسر الجوي يستخدم من قبل التجار، بل هو مخصص لمواد الحكومة، التي ستوزع، وهذا التأكيد ينفيه الواقع في المدينة، فلا تزال بضائع التجار تنقل، بأجور 3 دولار على الكغ، وتباع للديريين المحاصرين بأسعار خيالية.



لم تعد رقماً سهلاً على عائلات دير الزور، التي تدفع أسعاراً تصل 200 ل.س لربطة الخبز.!

المواد الغذائية لناس وناس..!

لأول مرة منذ سنتين تقريباً تصل مواد إغاثية عن طريق الهلال الأحمر، وهي عبارة عن 2 كغ سمنة و2 كغ رز، ولأول مرة يكون التوزيع عادلاً وفيه محافظة على كرامة المواطن.. أما المواد الغذائية التي تأتي عن طريق الجهات الرسمية فتباع بسعر 8000 ل.س، نظامياً، وهي تحتوي على كغ سكر، وكغ برغل، وكغ

طلاب جامعة الفرات معاناة مركبة..!

بدأت الامتحانات في جامعة الفرات مع بداية هذا الشهر، وبينما لم يستطع طلاب ريف الدير، أو الرقة الوصول إلى المدينة، فإن المتواجدين منهم في الجورة والقصور، يتقدمون لامتحاناتهم، بظروف الحصار، أي الجوع وتراجع في الوضع الصحي، والشروط العامة للحياة، كما لا تتوفر وسائل النقل، إلا بقلّة، ليضطروا إلى الوصول سيراً على الأقدام إلى الجامعة التي تبعد 3 كم عن مركز المدينة، وإلا فإن عليهم استقلال تاكسي بـ 500 ل.س

الانتقال من دير الزور المحاصرة إلى مناطق البلاد الأخرى متاح بالطائرة فقط، ولكنه متاح لناس محددين، أي أصحاب «الواسطة القوية»، والقادريين على دفع مبالغ رشاوي للجهات القادرة على أخذ الأمر بالسماح والمنع.!

■ مراسل قاسيون

هذا ما قاله لقاسيون، أهالي دير الزور ممن خصهم القدر بدعوة رسمية لأحد المؤتمرات في دمشق، أتاحت لهم الخروج بعد أخذ ورد. جزء أساسي من الميسورين نسبياً، والمتبقين في دير الزور، يبقون ليتاح لأبنائهم إكمال تعليمهم في جامعة الفرات التي لا تزال تعطي تمارس عملها في المحافظة، بحكم موقعها في الحيين الواقعيين تحت سيطرة الدولة.

في العام السابق كان سكان ريف الدير، لا يزالون قادرين على إرسال أبنائهم إلى المدينة، ليتقدموا لامتحانات الشهادات الإعدادية والثانوية، أو للامتحانات الجامعية في جامعة الفرات، وقد عانى هؤلاء من ارتفاعات كبيرة في أجور السكن، حيث وصلت سمسرة البعض بحاجات الناس، وظروفها الاضطرابية إلى تأجير الطلاب، بموجب تسعيرة شهرية وصلت 10 آلاف ل.س على الطالب الواحد، مقابل وسادة وفراش للمنامة فقط، مع العشرات ضمن بيت واحد! وفي هذا العام لم يستطع طلاب الريف الراغبين بالتقدم للامتحانات، الوصول إلى المدينة المحاصرة من قبل «داعش»!. واضطرت كثير من الأسر للبقاء بسبب امتحانات أبنائهم وهم ممنوعون الآن من المغادرة، لأن المنع يطال الخروج من المدينة إلى الريف أيضاً! إلا بطرق الرشاوي، وتحت الخطر.!

«عين العرب - كوباني».. مجزرة بتواطؤ تركي!

نفاذ ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية مجزرة مروعة في مدينة عين العرب «كوباني» ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين، حسب روايات شهود عيان، وتأكيدات أغلب وسائل الإعلام، فإن المجموعة الداعشية دخلت إلى عين العرب متسللة من تركيا، مما يعطي إشارة جديدة على العلاقة العضوية بين «تركيا أردوغان» والتنظيم الإرهابي، وفي التفاصيل..:

انفجرت سيارة مفخخة في بلدة عين العرب «كوباني» السورية قرب البوابة الحدودية مع تركيا، عند معبر مرشد بنيار، بالتزامن مع ذلك شن مسلحي جماعة داعش الإرهابية الذين قدموا من تركيا هجوماً مباغتاً على البلدة من ثلاثة محاور، وفي السياق نفسه، أفاد ناشطون سوريون بإقدام داعش الإرهابية على ارتكاب مجزرة راح خلالها 23 شخصاً على الأقل رمية بالرصاص، بينهم أطفال ونساء ورجال وعجزة في بلدة «برخ بوطن» التي يقطنها مواطنون أكراد سوريون جنوب مدينة عين العرب، هذا واندلعت اشتباكات في محاور متعددة بين التنظيم ووحدة حماية الشعب، تم على إثرها قتل العشرات منهم، ومحاصرة البعض الآخر،

وحتى مساء الجمعة 25-6-2015 كانت الاشتباكات لا تزال قائمة، في بعض المواقع. من جانبه، قال الناطق باسم وحدات الحماية في عين العرب، «إدريس ناسان» لقناة عربية: «إن مدينة كوباني «عين العرب» تعرضت لهجوم مركز ومعهقه، تمثل بتسلل عناصر داعش إلى المدينة من الجهتين الشرقية والغربية، وبادروا إلى فتح النار وقتل الكثير من المدنيين، وأن بعض المهاجمين كانوا يتحدثون الكردية، وقاموا بقرع الأبواب طالبين من الناس الخروج من بيوتهم، وعندما خرجوا، بادر المسلحون إلى قتلهم»، ولم يتضح عدد المهاجمين من داعش، أما عدد الضحايا بين المدنيين الأكراد حوالي 135 وحوالي 180 جريحاً. وكانت قوات الحماية الشعبية تمكنت من طرد داعش من عين العرب في ديسمبر/كانون الثاني الماضي بعد نحو 5 أشهر من المواجهات. ويذكر أن هذه الجريمة البشعة تؤكد مرة أخرى الدور التركي ومن خلفه حلفائها في دعم وراية وتمويل تنظيم داعش، واستخدامه كأداة لتمرير مشاريعهم القذرة.



عبدو:

المطلوب جسور جوية لفك الحصار الداعشي



وصل الكثيرون إلى الجوع الحقيقي، وهنا أذكر بالمأساة والكارثة الإنسانية لمناطق محاصرة وعلى رأسها محافظة دير الزور، والتي يقطنها حوالي 400 ألف مواطن والدولة تركتهم فريسة لتجار الأزمة، ولقوى خفية وتحت عين أجهزة الدولة، كون المطار هو الطريق الوحيد لإيصال المواد الغذائية إلى المدينة، والمطلوب تأمين جسر جوي لتأمين كافة المستلزمات الضرورية للسكان من قبل الدولة، وعدم تركهم لنهب التجار.

يطل على الإعلام كل مرة، السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ويذكرنا بأعداد الضبوط التموينية التي ينظمها مفتشو التموين بحق الباعة، وطبعاً يتناسون التجار الكبار وتجار الجملة ويعاقب البائع والتاجر الصغير، إن الضبوط التموينية ليست هدفاً بحد ذاته والسؤال: ما مصلحة المواطن السوري الفقير من هذه الضبوط، إذا لم تنعكس إيجابياً على المواطن وعلى الأسعار؟ الذي يريد أسعاراً تتناسب مع دخله، وهذا لم ولن يحدث إلا بتدخل قوي للدولة وللقطاع العام في عملية استيراد المواد «أي في التجارة الخارجية» وأيضاً في مؤسسات التجارة الداخلية وخاصة تجارة الجملة.

إن الحرب والأزمة والوضع الإنساني الكارثي يتطلب ذلك، وبدون هكذا تدخل لا يتحقق ما تأمله جماهير الشعب من تأمين معيشة مناسبة، فالحد الأدنى للمعيشة لأسرة مكونة من 5 أشخاص وصل إلى 90 ألف ليرة سورية، فماذا سيحقق هذا القانون؟ لن يحقق أمل السوريين «رغم وجود نيات حسنة من قبل بعض المؤيدين لهذا القانون» فلن يحقق أمل السوريين في تحسين مستوى المعيشة

في جلسة مجلس الشعب اليوم الأحد 6/21، وأثناء المداولة العامة لمشروع قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بحضور السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان ماجد صفيّة قدم الرفيق الدكتور جمال الدين عبدو ممثل حزب الإرادة الشعبية المداخلة التالية:

السيد الرئيس!

بعد الاطلاع على الأسباب الموجبة لهذا القانون، والذي تضمن ماييلي «بهدف الحفاظ على حقوق المواطنين، في تلبية احتياجاتهم الأساسية من كافة المواد والسلع، والخدمات بالسعر والجودة المناسبين، وضمان ممارسة المستهلك حقوقه في الاختيار الأنسب للمنتج والخدمة ولحمايتهم من الاستغلال» كلام جميل، لكن ما المانع من تحقيق هذا الكلام الجميل قبل إصدار هذا القانون؟

السيد الرئيس:

ماهكذا تورد الإبل! «العبرة بالنتائج وليست بالنيات»، إن انسحاب دور الدولة التدريجي من العملية الاقتصادية، وتركها للتجار والفاسدين الكبار، ومافيات السوق، بانتهاج سياسة تحرير السوق ورفع الدعم عن المواد الأساسية، هي أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش، وخاصة في ظروف الحرب التي يمر بها بلدنا، فأكثرية السوريين بحاجة الى الدعم والإغاثة، حتى

التشريع، لكنه أقل من المأمول وأتخفظ عليه وأدعو زملائي للتصويت لإعادته إلى الحكومة، والعمل على التوجه بشكل مغاير للسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وضرورة التراجع عن سياسات رفع الدعم عن المواد التموينية والمشتقات النفطية.

كما نوه الدكتور جمال عند استفسار السيد الرئيس وأحد الزملاء عن المتسبب في الحصار على دير الزور، أكد الرفيق أن تنظيم داعش الإرهابي هو الذي يفرض الحصار، والمطلوب تسخير جسر جوي عن طريق المطار، ومن قبل الدولة حصراً لتأمين المواد لأهلنا المحاصرين.

أو تخفيض الأسعار والحد من الغلاء والفقر والجوع.

على الحكومة التوجه الى سياسة التدخل الإيجابي وذلك بزيادة دور الدولة في السوق وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، الذي تراجع نتيجة سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي لم نجد شيئاً اجتماعياً فيه إلا الاسم، وفي الممارسة ساهمت في زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وتلك السياسات كانت أحد الأسباب الاجتماعية الاقتصادية للأزمة الوطنية الشاملة، التي يمر بها وطننا العزيز منذ ما ينوف عن أربع سنوات. إن مشروع القانون هذا، رغم ضرورة توحيد

ما مصلحة المواطن السوري الفقير من هذه الضبوط إذا لم تنعكس إيجابياً على المواطن وعلى الأسعار؟

السويداء... واقع خدمي مترد!

وردت إلى جريدة قاسيون مجموعة من شكاوى المواطنين في محافظة السويداء شملت الجانب الخدمي المهمل في المحافظة التي زادت أعداد سكانها لكونها منطقة آمنة، ولكن الجهات المعنية لم تراع هذه الزيادة، في أعداد السكان وانعكاساتها على خدمات المحافظة وقد تمحورت الشكاوى حول العديد من المواضيع منها: وضع الخبز السيء، الذي يشتكي منه المواطنون جميعهم في المحافظات كلها، بالإضافة لعدم العدالة بتوزيع ساعات تقنين الكهرباء بين الريف والمدينة.

■ مراسل قاسيون

حرق مكب النفايات

على الرغم من المطالبات الدائمة، بنقل مكب النفايات في قرية كناكر، بسبب المشاكل التي تنتج عن حرق كميات كبيرة من القمامة على أطراف المدينة، وعلى الرغم من الأضرار البيئية التي تسببها معالجة النفايات بهذه الطريقة إذا أن المكب يعد قريباً جداً من المناطق السكنية، مما يسبب الروائح المزعجة، والأدخنة المضرّة التي تحول الجو إلى جو ضبابي على امتداد مسافات طويلة، فقد أكدت الشكاوى التي وردت إلى الجريدة أن الدخان يقطع في بعض الأحيان حوالي 15 كم ليظهر به سكان قرية الكفر.

طريق قرية «ذيبين»

يعاني الطريق الواصل من قرية «ذيبين» إلى السويداء من وجود الكثير من الحفر، التي تصل إلى عمق 20 سم وتمتد بضعة أمتار، ويعزى وضع الطريق السيء هذا إلى شاحنات النقل الكبيرة التي تنقل البضائع القادمة من معبر نصيب الحدودي، والتي كانت تستخدم هذا الطريق الذي لم يكن

معد لنقل الأوزان الثقيلة، وكانت قد ذكرت بعض معلومات السكان، أن صيانة الطريق قد بدأت، إلا أن سقوط المعبر بيد المسلحين منع استكمال أعمال الصيانة، ولكن إمكانية صيانة الطريق من جهة السويداء لا تزال حاجة ملحة إذ أن الحلول إلى الآن لم تتعد بعض «الترفيعات» التي لن تحل المشكلة بالطبع!

أبار معطلة

ورد في الشكاوى تفاصيل حول توقف أبار في قرية رساس عن العمل، وقد تأخرت صيانة البئر الأول لوقت طويل، ولإزالة البئر الثاني معطلاً ينتظر التصليح، وتستخدم هذه الآبار للشرب ولسقاية المزروعات وكان أثرت أعطال هذه الآبار على تأمين كميات المياه اللازمة للاستهلاك في المنطقة.



خوافز الهاتف الآلي بطرطوس.. ناس وناس!



يوجد عليه أية حراسة، ووصف بعضهم حالته في الليل، وخاصة في هذه الظروف الأمنية، بحالة «موظف محطة القطارات في فيلم المنسي لعادل امام»، وكثير من هذه المراكز، للوصول إليها أنت بحاجة إلى سيارة خاصة في الذهاب والإياب. التقى قسم من هؤلاء الموظفين مع الإدارة، وحدث جدال واسع وقدمت مبررات من الإدارة غير مقنعة بالنسبة لهم، وليست لصالح العمل «حسب رأي الموظفين»، ويتساءلون: ألسنا عاملين في الدولة؟ لماذا نحرم من حقوق، ويأخذها موظفون آخرون في الدائرة نفسها رغم طبيعة العمل الصعبة، التي نعاني منها، بالمقارنة مع بساطة من يعمل في الدائرة؟ ولمصلحة من يقتلع هذا الحق، وتضاف مظلمة معيشية على حياة عائلاتنا في هذه الظروف الصعبة؟ على أمل الإنصاف وطي القرار!

لقاسيون: أنهم منذ بداية الأزمة فقدوا كل الامتيازات التي كانت من حقهم «كوجبة البيض والحليب وطبيعة العمل...» مع العلم أن هناك موظفين في الدائرة يأخذون «الخوافز والإضافي والمكافآت...». وذكر البعض منهم بأنه حدثت حالة استدعاء لأحد الموظفين منهم للاحتياط، وبقوا أكثر من سنة ثلاثة فقط في المركز، يقسمون المناوبة فيما بينهم، إلى أن يأتي موظف رابع دون أية زيادة على راتبهم، أو «جزاء وشكورا». وطبيعة المناوبة ليست سهلة في عملية المراقبة، فأى خلل في محرك الديزل مثلاً يؤدي إلى انخفاض القدرة، وبالتالي إيقاف تغذية المقسم، وخروجه من الخدمة، وبالتالي تعطيل الاتصالات في القطاع التابع له، مع العلم أن القسم الكبير من هذه المراكز يبعد عن مراكز المدن والمناطق الأهلة، ولا

يوجد ما يقارب 50 مركزاً تابعاً للهاتف الآلي في محافظة طرطوس، وكل مركز يعمل فيه أربعة موظفين «فنيين» يقومون بالدوام فيه، حسب نظام المناوبة، يومين في الأسبوع «على الرابع» ما يقارب 24 ساعة للمناوبة الواحدة، ومهمتهم مراقبة الأجهزة التي يعمل عليها المقسم، بالإضافة إلى محرك الديزل المرافق لتغذية المقسم، في حال انقطاع التيار الكهربائي.

■ محمد سلوم

تفاجأ هؤلاء الموظفين، بقرار أبلغتهم إياهم مديرية الهاتف الآلي في طرطوس، بحرماتهم من الخوافز التي كانت من حقهم طوال فترة خدمتهم كغيرهم من الموظفين، والبالغة 10 آلاف ليرة كل ثلاثة أشهر، وبقي باب الاعتراض مفتوحاً، وكما صرح بعضهم

حمص

المصرف التجاري صرافات معطله.. ووسيط..؟!!



في حي الزهراء توجد أربع أجهزة صرافة، واحد منها للمصرف العقاري، والبقية للمصرف التجاري، والمشكلة أن ثلاثة فقط تعمل ضمن الدوام الرسمي، ويبقى العبء الأكبر على صراف تجاري واحد، ونتيجة الازدحام تحصل مشادات ومشاجرات أحياناً تنطور إلى عراك بالأيدي..

■ مراسل قاسيون

ومع وجود فترات التقنين، يتأخر القبض حتى 15 الشهر، وهذه المشكلة أوجدت «الوسيط» وهو شخص يأخذ مبلغ (200) ليرة على الأقل ليقبض الراتب للعمال، وحسب روايات العديد من المتضررين، فإن هذا الوسيط يتعاون مع المناوب في المصرف، بحيث يقطع المناوب الشبكة، فيخرج الصراف عن الخدمة، وينفض الناس، ويبقى الوسيط وقلة معه. وطبعاً يعاود المناوب وصل الشبكة، عندما يأخذ حصته «1000/500» ليرة..!

وقد أثير الموضوع مع الجهات الوصائية، ومع إدارة المصرف التجاري الموجودة في الحي نفسه، ومع المحافظة، والجميع ليس لديهم جواب ويعنون خيراً، ولا نرى سوى الوعود.. مع العلم أن حل المشكلة بسيط ويستدعي فقط تشغيل الصرافات المتوقفة عن العمل، لكن يبدو أن هناك ناس مستفيدون من هذا الوضع..؟!!

من الذاكرة

■ محمد علي طه



لم يكن شططاً!

روعة الإنسان أن يجسد إنسانيته.. أي أن يكون إنساناً وعباً وعملاً ووجوداً، والتعبير عن ذلك يتوضح من خلال نضاله ضد كل أشكال الاستغلال والتسلط والقهر والتخلف.. ضد أولئك الذين يستميتون لكي «يحولوه» إلى مجرد أداة طبيعة في أيديهم، أو دفعه ليغدو وحشاً على شاكلتهم يفترس الآخرين... وهذا ما تصفه اليوم الرأسمالية المتوحشة، وفي خندقها الصهيونية والظلامية الفاشية، وقد يسأل سائل: ما حفرك لتقول هذا الكلام؟ والجواب بدقة وبساطة: هو أنني أنهيت قبل ساعات معدودة إعادة قراءة كتاب هام، كنت قد قرأته سابقاً عام 1995، فاثار في نفسي جذوة الإحساس الإنساني، بأهمية أن تبقى في الساحة مناضلين، مع كل الوطنيين، لإنهاء الكارثة الإنسانية، التي يربح تحت ثقلها الدامي شعبنا السوري. والكتاب يحمل عنوان «مولوتوف..مائة وأربعون حديثاً» لمؤلفة فيليكس تشويف، وقد ترجمه إلى العربية الصديق الرفيق زياد الما، وفايز البرشة، وأصدرته دار الطليعة - التي أزجى لها الشكر والتقدير، لدورها في رفد القراء الأعزاء، بكم محترم من الكتب الجيدة بالقراءة والدراسة، في وقت عز فيه مثل هذا الرفد-

لقد أظهر الكتاب المذكور بكل جلاء حقيقة الإنسان الرائع «فيشيسلاف ميخائيلوفتش مولوتوف» الذي كان يقف إلى جانب لينين عام 1917 وهو يعلن السلطة السوفيتية، والذي شغل فيما بعد منصب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي لعدة عقود، فكان بحق وزير خارجية الشعوب في وجه أعدائها.

ومن أقواله التي استوطنت ذاكرتي: «لم يتحقق كل شيء كما فكرنا، وأن الشيء الكبير لم ينجز فعلياً كما كان يجب، ثمة شيء كثير قد أنجز بصورة رائعة، إلا أن هذا إلى الآن غير كاف، لقد وصلتم إلى حالة كل شيء فيها جاهز، إلا أنه يتوجب عليكم أن تقوموا بعمل كبير بهمة وبذل جهد». وكذلك قوله: «أنا أرى أن القضية الرئيسية في حياتي، هي: تعزيز الاشتراكية، وتقوية الدور العسكري والاقتصادي والسياسي للاتحاد السوفيتي، وللمنظومة الاشتراكية بأسرها، وإضعاف الإمبريالية».

ومن ذكريات عهد الشباب - أيام العدوان الثلاثي الإنكليزي الفرنسي الصهيوني الغاشم على مصر الشقيقة عام 1956، والذي أحبطه الصمود البطولي للشعب المصري والإنذار السوفيتي الشهير - وبعد توقف العدوان زار سورية وزير خارجية الاتحاد السوفيتي و «أظن» أن اسمه شيبولوف، وقد التقيناه مصادفة في سوق الحميدية، فحييناه بكل حرارة مشيدين بموقف بلاده في وجه المعتدين، وساعتها كنت أشعر أن الضيف هو وزير خارجية «كل الشعوب».

عاد مشهد طوابير «بيدونات» المياه إلى الواجهة من جديد في العاصمة دمشق بعد أقل من عام. أبو ثائر وأولاده الثلاثة اصطفوا حاملين ماستطاعوا من حاويات يمكن ملأها بالماء، من أحد منازل منطقة ركن الدين المرتفعة، بعدما انقطعت مياه الشرب عن أغلب أحياء دمشق منذ حوالي الأسبوع، لأسباب متضاربة بين الروايات الرسمية ذاتها من جهة، ورواية وحيدة للجماعات المسلحة من جهة أخرى.

تناقض رسمي..

من قطع المياه عن دمشق؟ وهل عادت «الفيجة» فعلاً؟



■ حازم عوض

أبو ثائر: وأطفاله، لا تعنيهم كل تلك الأسباب، كما قال، فكل ما يعنيهم أن يحصل على الماء الذي نفذ من منزله نهائياً، وسط معاناة من الحرارة المرتفعة خلال شهر رمضان.

يقول أبو ثائر «مؤسسة المياه وعدتنا في المرة الماضية، ألا نتأثر بأي تصرف قد تقوم به الجماعات المسلحة، من قطع لمياه الفيجة أو بردى، من خلال خطط ومشاريع معينة، وقد تكشف اليوم عن مدى تلك القدرات التي تحدثت عنها مؤسسة المياه العام الماضي، فها نحن نعاني سوء تلك الخطط التي حرمتنا من المياه أسبوعاً كاملاً بغض النظر عن سبب القطع الرئيس الذي لا يعني.»

خطة الطوارئ لم تنجح!

وهنا كان رد المؤسسة مخالف لتوقعات أبو ثائر، حيث وجدت بخطتها أنها «ناجحة جداً» بعد أن تمت تجربتها خلال الأسبوع الماضي، ورأت من وجهة نظر مدير مؤسسة المياه بدمشق وريفها حسام الدين حريدين، في تصريح له على إحدى الإذاعات بدمشق، أن: «خطة الطوارئ هذه لا تؤمن المياه على مدار 24 ساعة يومياً، لكنها أثبتت نجاحها خلال هذا العطل»، مشيراً إلى أنه كانت هناك مشكلة فعلاً فقط للمناطق المرتفعة، وتم تلافيها، قائلاً: إن «المؤسسة تعمل بهذه الحالات على تأمين المياه بالتساوي بين المناطق».

حريدين، أكد نهاية العام الماضي بعد حادثة مشابهة من انقطاع لمياه الشرب في دمشق، قاربت الأسبوع الكامل: أنه «في حال حدوث أي طارئ فليدنا مصدر بديل، وهو حوض مدينة دمشق، نأخذ منه 175 إلى 200 ألف م3 يومياً، إضافة إلى خطة طوارئ، إن خرج نبع بردى أو نبع الفيجة عن الخدمة، يمكننا خدمة مدينة دمشق بشكل كامل، بتقسيم المدينة إلى قطاعات وكل قطاع يأخذ حاجته، حسب عدد السكان»، مشيراً إلى أن «مصادر المياه تحت يد الحكومة، ولا خوف عليها، وأن مدينة دمشق لن تعطش ولا بأي شكل من الأشكال».

ورغم تلك التصريحات السابقة، إلا أن المياه قطعت عن العديد من أحياء دمشق لحوالي الأسبوع، وبدأت تعود تدريجياً يوم الأربعاء الماضي، ولم تستقر حتى يوم الخميس، حيث بقي ضخ المياه ضعيفاً جداً في العديد من الأحياء، وهنا بقي سبب انقطاع المياه الحقيقي مجهولاً، وسط تضارب في التصريحات.

من قطع المياه؟

ما يسمى «تنسيقيات المعارضة»، أكدت على صفحاتها أن المسلحين في وادي بردى، قطعوا مياه الشرب عن دمشق في 19 حزيران الجاري، رداً على ما قالوا أنه «اختراق الهدنة» التي كانت مبرمة معهم، وطالب المسلحون في بيان لهم نشر على صفحات فيسبوك «بالإفراج الفوري عن جميع معتقلي ومعتقلات وادي بردى دون أية شروط، والسماح بدخول المواد الغذائية والتنمية والصحية والمحروقات، ومواد البناء للمنطقة، وفك الحصار» على حد تعبيرهم.

وطالب البيان كذلك بسحب «كافة دشم ومتاريس الجيش الجديدة فوق قرى المنطقة، وسحب عناصر الشرطة، وعناصر الدفاع الوطني، من بناء الحناوي في قرية بسيمة».

بعد أيام.. تناقض رسمي!

لكن رغم ذلك، بقي سبب انقطاع المياه عن

دمشق مجهولاً من الناحية الرسمية حتى يوم 23 حزيران، حيث جاء تصريح رئيس مجلس الوزراء، وائل الحلقي متهماً المسلحين بـ «التعدي على حرم نبع الفيجة» ما أدى إلى انقطاع المياه عن أحياء مدينة دمشق، وهنا تم تأكيد رواية المسلحين تقريباً، بأن السبب الرئيسي لانقطاع المياه هو المسلحون، إلا أنه وفي اليوم ذاته، خرج تصريح مناقض لتصريح د. الحلقي عبر مؤسسة المياه والصرف الصحي بدمشق وريفها، التي قالت: إن «السبب عبارة عن عطل فني بخط بردى» ليس إلا.

الحلقي أفاد خلال جلسة مجلس الوزراء، أن «انقطاع المياه ناجم عن تعديات التنظيمات المسلحة على حرم نبع الفيجة، ومحاولتها التحكم بمياه الشرب»، ما يعني في عبارة «التحكم بمياه الشرب»، أن من قام بقطع المياه فعلاً هم المسلحون، إلا أن هذه الرواية كانت منفية من قبل مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي في دمشق، حسام حريدين، الذي كان له تبرير آخر، أطلقه في اليوم ذاته، قائلاً: إن «نقص مياه الشرب الذي تعانيه بعض أحياء دمشق، مرده خروج خط بردى عن الخدمة، نتيجة عطل فني، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تنتهي أعمال الصيانة خلال 48 ساعة تقريباً».

وأضاف حريدين، أن «خروج الخط سبب نقص ما يقارب 100 ألف متر مكعب من المياه يومياً، ما استدعى تعويضه من مصادر مدينة دمشق بموجب خطة وزارة الموارد المائية، والإجراءات التي تقوم بها على صعيد تأمين مصادر جديدة للمياه».

48 ساعة.. هل هذه مياه دمشق فعلاً؟

الـ 48 ساعة التي وعد بها حريدين، والتي بدأ احتسابها منذ يوم الثلاثاء، تقريباً لم تكتمل، ففي ظهيرة يوم الأربعاء كانت مياه الشرب قد وصلت معظم الأحياء الدمشقية، إلا الأحياء المرتفعة التي وصلتها المياه فجر يوم الخميس، لكن المياه التي

وصلت لم تكن كما مياه الفيجة المعتادة بحسب بعض السكان، وهنا بدأت التساؤلات تدور، هل هذه فعلاً هي مياه الفيجة أم مياه أبار؟ وأكد العديد من المواطنين لـ «قاسيون»، أن المياه التي وصلت منازلهم كانت «عكرة وتحتوي بعض الرواسب»، وفقاً لرواياتهم، عدا عن أن ضخها كان ضعيفاً جداً، وذلك ليس من سمة مياه الفيجة التي اعتادوها، وهنا، وعند العودة إلى صفحات المعارضة، فقد تم الاعلان عن «تخفيض» المسلحين «ضخ كمية المياه نحو دمشق» بسبب ما وصفوه بـ «المراوغة» في تحقيق مطالبهم.

لكن مؤسسة المياه بقيت عند موقفها نافيةً تحكم المسلحين بضخ المياه، مؤكدة أن عكارة المياه التي تحدث عنها البعض، ناجمة عن تزويد بعض أحياء دمشق بمياه أبار ريثما يتم إصلاح «العطل»، وأن هذه القضية انتهت، وأن مياه الفيجة قد عادت.

وراحت مؤسسة المياه إلى أبعد من ذلك، لتتفي انقطاع المياه عن دمشق «بشكل كامل»، حيث قال حريدين في آخر تصريح له يوم الخميس الماضي على إحدى الإذاعات بدمشق: إن «المياه لم تقطع تماماً عن كامل دمشق، ماعدا بعض المناطق المرتفعة»، مشيراً إلى أن عطلاً فنياً في نبع الفيجة أدى لتخفيض كميات الضخ في الشبكة، ووجود النبع في منطقة غير آمنة آخر من إصلاح العطل، حيث منع المسلحون فرق الصيانة من الدخول لحرم النبع، وحلت المشكلة، مؤكداً أن دور المسلحين في قطع المياه كان فقط في منع وصول فرق الصيانة «لإصلاح» العطل، وحتى أنهم وافقوا أخيراً على الدخول والإصلاح.

وعن مصادر تغذية دمشق بالماء أثناء الخلل الفني، أوضح حريدين إن «مياه الفيجة لم تنقطع بالكامل، وتمت الاستعانة بحوض مدينة دمشق وبعض الآبار المحلية، خاصة مناطق التجارة والمزة».

البحث عن حل حقيقي

في كل الأحوال لا يجوز البقاء تحت ضغط ابتزاز الدولة والمواطن، من قبل المسلحين، وفي حاجة أساسية من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي فإن البحث عن حل حقيقي للحفاظ على دق الموارد المائية للعاصمة، أمر لا يمكن الاستهانة به، ولا يمكن تركه للمعالجات اللحظية... بحاجة لاستكمال



عكارة ورائحة مازوت

أما فيما يخص نقاوة المياه، وحول شكاوى من رائحة «مازوت» منبعثة من صابير المياه، أكد حريدين إن «عكارة المياه، أكثر، وهي آمنة وضمن المواصفات القياسية»، لافتاً إلى «أنه تم التأكد من المصادر الرئيسية والخزانات والشبكة، بعد ورود عدة شكاوى عن وجود مازوت في المياه، ولم نجد شيئاً، وما وجدناه في مناطق محددة هي مشكلة محلية ورائحة مازوت في المنطقة نفسها».

لا يمكن التأكد اليوم، إن كانت فعلاً، دمشق تتغذى من المياه ذاتها التي اعتادت عليها، أو من حوض دمشق، وبعض الآبار عبر «خطة الطوارئ» التي تم الإعلان عنها العام الماضي، بعد حادثة مشابهة، أعلن خلالها المسلحون قطع المياه ونفت المؤسسة ذلك أيضاً. ومايزيد من التساؤلات حول مصير مياه الفيجة، ومصدر المياه الحالية، هو تصريح رئيس الوزراء ذاته، الذي يناقض تصريح المؤسسة، والتي أكدت أن تقنين المياه سيعود مجدداً «بحدود دنيا» كما وصفت، لكن بعد استقرار الوضع الحالي الذي تلا انقطاع المياه حوالي الأسبوع عن بعض المناطق.



مؤسسة المياه بقيت عند موقفها نافيةً تحكم المسلحين بضخ المياه مؤكدة أن عكارة المياه التي تحدث عنها البعض ناجمة عن تزويد بعض أحياء دمشق بمياه الآبار

تكاليف الغذاء الضروري في سورية: البوكمال تحلق.. والوسطى العام 74 ألف ليرة!

التكاليف تبدو مهولة جداً والتي بلغت وسطياً 74 ألف ليرة سورية، خاصة إذا ما قورنت بوسطى الأجور الذي لا يزيد حالياً عن 24 ألف ليرة، وفي ظل بطالة تجعل كل عامل يعيل أكثر من 6 أشخاص، ما يعني أن الوضع العام لمعيشة الناس وفي كافة أنحاء البلاد هو وضع واحد ومتقارب، وهو أخذ بالتدهور سواء كانوا من القاطنين في المناطق الآمنة نسبياً كدمشق، أم تلك الساخنة كدرعا وغيرها...

ل.س، إلا أن أسعار الجبن منخفضة عند 400 ل.س للكلغ، وكذلك أسعار الخضار، فالبنندورة بـ 30 ل.س للكلغ فقط، وبينما تعتبر أسعار الفروج هناك من أعلى الأسعار السورية اليوم، إلا أن أسعار لحم الغنم منخفضة وتبلغ 1400 ل.س للكلغ..

تبدو تكاليف الغذاء الضروري أرقاماً شبه فلكية، ورغم اقتصار الحسبة على المواد الضرورية فقط ما يعني عدم أخذ أسعار العديد من المواد في الحسبان، إلا أن

والنتف الحدوديين.

أما التباينات الأخرى في أسعار السلع في باقي المناطق، فتعود لأسباب مختلفة، فعلى سبيل المثال: نجد أن أسعار الخبز مرتفعة في البوكمال، حيث سعر الربطة 100 ل.س، بينما تنخفض أسعار اللحوم الحمراء في هذه المنطقة حيث سعر كغ الغنم 2000 ل.س كونها مناطق تربيته.

هذا وتنخفض أسعار الخضار في لزرق خصوصاً، ودرعا عموماً، بسبب توفر المنتجات الزراعية، وعدم القدرة على تسويقها، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر الجبن حيث يباع الكغ بحوالي 450 ل.س في هذه المنطقة.

وتشهد معرة النعمان في ريف إدلب، ثاني أعلى تكلفة للغذاء في المسح، حيث ترتفع أسعار لتر المازوت إلى 500 ل.س في الظرف الحالي، مع انقطاع انتقال النفط ومشتقاته، من مناطق سيطرة داعش إلى مناطق حلب وإدلب.

أما في الرقة ذات التكلفة الأقل، رغم ارتفاع أسعار الخبز فيها، حيث يشتري السوريون 13 رغيف خبز بسعر 200

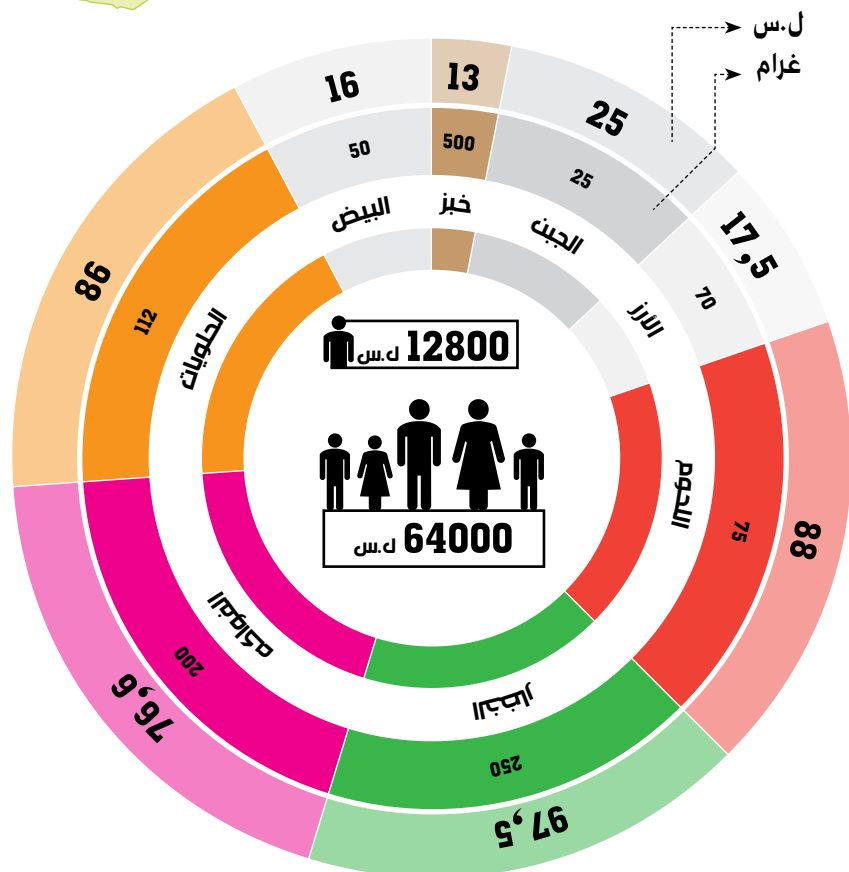
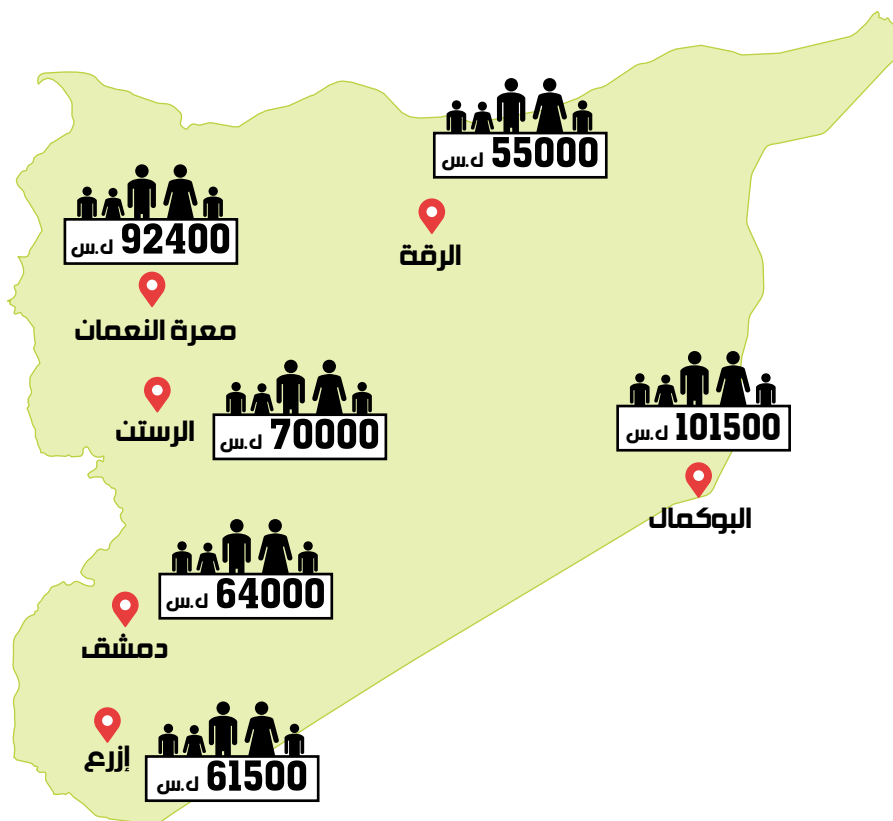
■ إعداد: قاسيون

اعتمدت قاسيون في احتساب تكاليف المعيشة على حساب تكلفة الغذاء الضروري للفرد الواحد، والبالغة 2400 حريرة يومياً، والمكونة من عدة مواد غذائية مختلفة السعرات الحرارية. ثم قامت باحتسابها لأسرة مكونة من 5 أشخاص على مدار الشهر.

طبعاً لا تعكس هذه الحسبة تكاليف المعيشة بشكل كامل، فهي حسبة للغذاء الضروري فقط، حيث يشكل كامل الغذاء قرابة 40% من تكاليف المعيشة الكلية قبل الأزمة، وبين المسح أن أعلى التكاليف جاءت في البوكمال بـ «101500» ليرة سورية، وأقلها في الرقة بـ «55000» ليرة سورية.

هذا وقد انخفضت قيمة الغذاء بـ 8000 ليرة في مدينة دمشق عن شهر أيار الفائت، حيث بلغت قيمة الغذاء حينها 72 ألف ليرة، بينما تبلغ حالياً 64 ألف ليرة. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار الخضار والفواكه، بسبب تراجع التصدير، حتى التوقف بعد إغلاق معبري نصيب

أجرت صحيفة قاسيون مسحاً لتكلفة المعيشة في مناطق محددة من البلاد، حيث أخذت عينتها معظمها من مناطق ساخنة، أو خارجة عن سيطرة الحكومة، وتمت مقارنتها مع تكاليف المعيشة في العاصمة دمشق.



التكلفة الشهرية لحاجات الغذاء الضروري فقط في دمشق



جدول تكاليف ومكونات الغذاء الضروري «2400 حريرة» للشخص الواحد يومياً
في البوكمال كنموذج:

المادة	السعرات الحرارية «حريرة»	الكمية «غرام»	السعر «ل.س.»	ملاحظات
خبز	1275	500	35	
بيض	75	50	21	
جبن	108	25	15	
لحمة	200	50 فروج+25 حمراء	85	
خضار	65	250	134	قُدرت التكلفة من وسطى أسعار 3 أنواع من الخضروات الأساسية، أو التي تعتبر في موسمها وهي: البنندورة بسعر 110 ل.س للكلغ بطاطا 95 ل.س للكلغ الباميا 1400 ل.س للكلغ
حلويات	400	112	280	ربع كغ مربى المشمش بسعر 625 ل.س
أرز	280	70	28	
فواكه	60	200	80	قُدرت التكلفة من وسطى أسعار نوعين من فواكه الموسم الحالي، وهي: مشمش: 300 ل.س للكلغ الكرز: 500 ل.س للكلغ

«حقنة» ضخ القطع الأجنبي..

صلاحياتها أقل من شهر!

«وحدة» سوق تداول القطع!

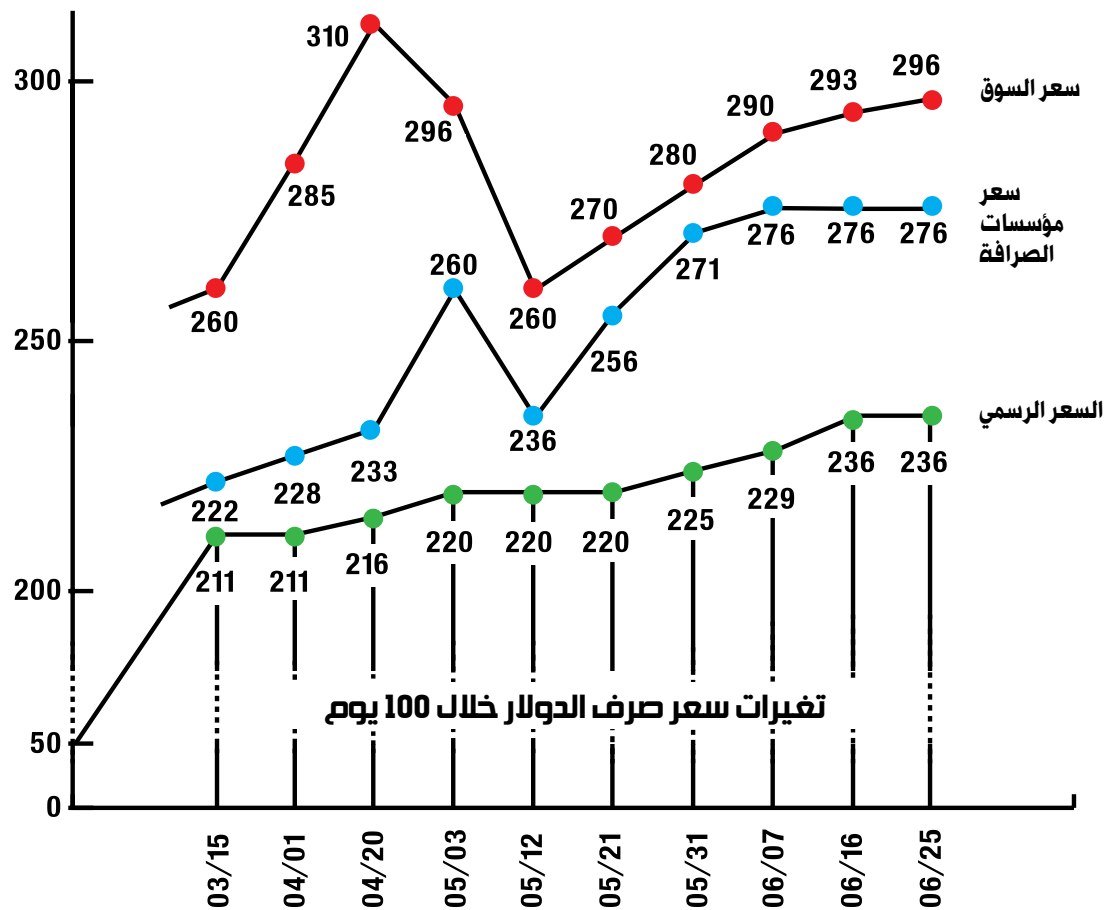
عدا عن مصادر القطع الأجنبي الرسمية، فإن وجهات وطرق تدفق القطع إلى سورية متعددة، وإن لم تكن واصمة للحكومة مباشرة، وتحديدًا في المناطق الخارجة عن السيطرة..

حيث ينصح أن سوق القطع شبه موحدة عبر البلاد، فعلى الرغم من التباينات في السعر، إلا أن التغيرات والتذبذبات الكبرى تنتقل من دمشق، إلى كافة المناطق الأخرى. حيث أدت موجة ارتفاع سعر الصرف في دمشق في ربيع العام الحالي، إلى موجة ارتفاع إجمالية، أي في مناطق غوطة دمشق، ومناطق حلب وريفها الخارجة عن السيطرة، وحتى في الرقة ودير الزور تحت حكم داعش، وفي منطقة عفرين على سبيل المثال، ما يعطي

الدلالة الواضحة على أن سوق تداول وبيع القطع الأجنبي، مقابل الليرة، تجد طريقها لا خرق الحدود والمنازل، في أكثر المناطق سخونة وعنفًا، ويمكن أن نستنتج بأن جزءاً من القطع المتداول في السوق الرسمية، قد يكون مصدره الدولار

الفائض نسبياً في المناطق الخارجة عن السيطرة، عن طريق وسطاء، وتحديدًا مع نقص مصادر الليرة هناك، واستمرار الحاجة إليها، حيث لا تزال أداة التداول الرئيسية في مجمل المناطق، وإن كان بنسب متفاوتة بطبيعة الحال. الأهم أن توفر القطع

الأجنبي، أو حدوث اختناقات مفتعلة أو موضوعية في توفره، عبر مناطق البلاد المختلفة يحمل تأثيراً هاماً على سعر الصرف في دمشق، وعلى سوق دمشق، التي تتبعها الحكومة لتخضع تغيرات سعر الصرف الرسمي لتغيراتها..



تغيرات سعر صرف الدولار خلال 100 يوم

تبدو سوق الصرف الشرعية وغير الشرعية، في حالة استراحة بعد التخمّة المفترقة، التي أصابها من غنائم موجة المضاربة الأخيرة على قيمة الليرة السورية، والتي شهدتها شهر نيسان، وانحسرت في بدايات شهر أيار، بعد أن تدفقت من المركزي إلى مكاتب الصرافة، كميات كبيرة من الدولار لتباع للمواطنين، مع توسيع التمويل لمستوريات التجار..

■ عشران محمود

أي، هدأت موجة المضاربة في السوق، بعد أن ضُخَّ الدولار إليها بشكل يومي، إضافة إلى شريحة 100 مليون دولار لتمويل التجار. حصلت مكاتب الصرافة على الدولار في تلك المرحلة أكثر مما باعت، مع تعقيد شروط البيع للمواطنين، حيث بدأ البيع بسعر 296 ل.س/\$، ثم تدرج وصولاً إلى 250 ل.س/\$، بينما باع المركزي المكاتب بسعر 220 ل.س/\$ في المرحلة الأخيرة من التدفق الواسع.

الضخ الذي أثبت أنه ليس إلا «إبرة مهدى»، خفض سعر السوق من 310 إلى 260، لتظهر المضاعفات لاحقاً، ويرتفع السعر إلى 296 خلال أقل من شهر

حدود للمصادر الرسمية..!

لم يعلم أحد، ما هو مصدر هذه الأموال الكبيرة المتدفقة، بينما كثرت الأقاويل، حول تقديمها من دول صديقة لسورية، مثل فنزويلا أو روسيا، ما تبين أنه لا يتعدى الإشاعات، ليبقى مصدر القطع غير واضح، إلا أنه يمكن الجزم بأنه ليس من واردات الحكومة التقليدية من القطع الأجنبي، حيث استهلك الجزء الأكبر من الاحتياطي السوري الموجود في المصرف المركزي، خلال مراحل الأزمة، سواء في عمليات استيراد المستلزمات الضرورية حكومياً، أو في عملية تمويل مستوريات التجار والسوق، وضخ القطع لوسطاء الصرافة. وبالمقابل فإن مصادر تعويض القطع حكومياً محدودة، فهي تقتصر اليوم على عائدات قطع التصدير، الذي وضحت الحكومة أنه لا يشكل إلا نسبة ضئيلة 40% من مبالغ تمويل

المستوريات في عام 2014، وسيقلص أكثر في عام 2015، مع إغلاق المعابر البرية في نصيب الأردني، والتنف العراقي. أما المصدر الآخر، فهو تحويلات السوريين من الخارج إلى الداخل، والذي تتضارب الأرقام حوله أيضاً، فالتصريحات الحكومية أشارت إلى انخفاض الحوالات اليومية إلى 3,5 مليون دولار يومياً، كانت في صيف 2014 قد صرحت عن وصولها إلى 8-10 مليون دولار يومياً، وبكل الأحوال فإن 40% منها تحتفظ به مكاتب وشركات الصرافة منذ شهر نهاية 2014 أي يعود للسوق مباشرة، ولتمويل المستوريات أيضاً.

مفعول الضخ.. أقل من شهر!

استجابات الحكومة لضغط المضاربة في السوق، الذي بدأ من أواخر شهر آذار، مروراً بنيسان وانحسر في أيار، عندما أمن المركزي كميات كبيرة من القطع لتصل السوق، وتقلص موجة المضاربة، ويستمر ضخ العملات الأجنبية من المركزي إلى السوق حتى اليوم، وإن بمستوى أقل، حيث تشير معلومات من السوق، إلى أن البيع اليومي من المركزي مستمر لأحد مكاتب دمشق الكبرى، ممن ضُبطوا سابقاً بتهمة تخزين القطع والاتجار به، وخرجوا بعد أسابيع بكفالات! كما أعلنت الحكومة عن زيادة تمويل المستوريات، عن الحد الحالي «7-10 مليون يورو يومياً»، وذلك في الاجتماع الذي دعت إليه مؤسسات الصرافة يوم الخميس 18-6-2015. وعلى الرغم من استمرار وصول الدولار من المركزي للسوق، فإن سعر السوق استمر بالارتفاع بشكل بطيء وهادئ، ولكن بثبات، رافعا معه الأسعار الرسمية.

فالضخ الذي أثبت أنه ليس إلا «إبرة مهدى»،

ما ينذر بارتفاعات مضاربة جديدة وتدفقات جديدة، في أي وقت يزداد فيه الطلب عن العرض، وهو أمر مستمر طالما أن تقليص الطلب عن طريق دعم الإنتاج، وتقليص حقيقي للاستيراد، ليس في جدول الحكومة التي اعتمدت الاستيراد طريقة لمواجهة متطلبات الحرب، على العكس من الثمانينات حين أعلنت تعزيز الاقتصاد الوطني، طريقة مجدية لمواجهة ظروف الأزمات.



«التجارة الداخلية» والأسعار..

توزيع عادل للأوزار!

■ قاسيون

أن الأسعار الحالية في السوق محررة أكثر مما هي عليه؟!

فكل الاحتمالات التي قد تحصل في حال افتراض الإلغاء الكلي لمهمة ضبط الأسعار في الوزارة، تحصل اليوم في ظل وجود هذه المهمة، فالوزارة تقول أن أكثر من 200 مخالفة تسجل كل نهار، كما تتكرر المخالفات الصحية ومصادرة مواد مخالفة المواصفات، ولا نعلم إن كانت هذه الإجراءات تؤدي إلى عقوبات، أو حتى غرامات، إلا أن ما نعلمه أنها لا تؤدي إلى منع الاحتكار والغش في السوق.

طبعاً لا ينبغي أن يفهم من هذا الحديث، أن ما ينبغي فعله هو إلغاء الوزارة ودورها، ولكننا نلفت النظر لبحث السبب العميق لدور الوزارة، غير القادر على حل مشكلة الأسعار.

«بتملك قرش.. سحرك قرش»!

هل المسألة تقتصر اليوم على تقصير في أداء مهام الوزارة؟! بالطبع لا.. فبالإضافة إلى أن القانون الجديد، أو السابق، لا يصلح كأداة لهذه المهمة، كونها مبنية على مبدأ عدم مضايقة السوق وتجاره، نجد أن مهمة الوزارة موضوعاً دون توفر أية إمكانية لتنفيذها. فهي لم تعد محتكراً لمواد تنبئها مدعومة كما كانت سابقاً، بل لم تعد منافساً قوياً في السوق، ولا تملك توزيع أية مادة ضرورية، لأن هذا لم يعد يناسب حكومة التقشف، أو حتى ليبرالية ما بعد 2000، حيث لا تقوم «التجارة الداخلية» اليوم باستيراد المواد إلا بحدود ضيقة، ولا تشتري من المنتجين إنتاجهم ككبار تجار الجملة، لتبيع بأسعار مدعومة أو بالتكلفة، أو بهامش ربح منطقي وليس

وزارة التجارة الداخلية، التي توكل إليها مهمة «مخفر الأسعار»، أصبحت مسلحة بقانون جديد، تم إقراره في مجلس الشعب، بتاريخ 25-6-2015، يقول بأن الدولة عن طريق الوزارة، ستضبط الأسعار وجودة المواد المتداولة، بحيث سيمنع التجار من مخالفة الأسعار وهواش الربح المحددة، وسينطبق هذا على المستوردين وتجار الجملة والمفرق، وسيمنع أيضاً احتكار المواد وتخزينها، ويمنع التهريب!

أما طريقة المنع وفق القانون الجديد فهي المخالفات والعقوبات، ومنها 25 ألف ل.س كاملة، لمن يبيع سلعة بسعر أعلى من السعر المحدد، وصولاً إلى 150 ألف ل.س غرامة المستورد الذي يقدم بيانات وهمية أو كاذبة، أما المحتكر فيسجن لمدة سنة، ويدفع غرامة مليون ل.س، أو إحدى العقوبتين، وهي أعلى العقوبات، التي لا تنص أي منها على إيقاف عمل التاجر، أو مصادرة أمواله في أية حالة من أحوال الاحتكار والغش!

ماذا لو ألغيت مهمة مراقبة الأسعار؟!

جوة إعلامية تربط مسؤولية ارتفاع الأسعار، وأمال ضبط السوق، بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومهامها. وكان عملية ضبط الأسعار، مرتبطة بوجود هذه الوزارة من عدمه. دعونا نتخيل إلغاء مهمة الوزارة كلياً، في مراقبة وضبط الأسعار والجودة، فما الذي سيحصل أكثر مما يحصل حالياً بالله عليكم؟! هل ستكون النتيجة

«نهب بالأخوة التجاري، أن لا يرفعوا أسعارهم، فجولات ميدانية قد تضم ليس فقط مفتشو التموين، بل وزير التجارة الداخلية ذاته، وأعضاء من مجلس الشعب أيضاً!!.. وذلك وفقاً لما اقترحه رئيس المجلس، ضمن حملة وعيد للأسواق، وتنديد بعمل الوزارة خلال مناقشة مجلس الشعب السوري، لقانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومناقشة وضع الأسعار في شهر رمضان..»

على مهمة «مراقب ومشرف» لا يملك أية حصة هامة في السوق، وبالتالي لا يستطيع أن يغطي النقص أو الفراغ، وعليه أن يمثل لشروط السوق، وآليات عملها، ومستويات ربحها، فيلجأ عوضاً عن المواجهة، إلى المشاركة في الأرباح المجمع من السوريين في الظروف الحالية.

ورقة التوت.. ساقطة!

بناء على كل ذلك، فإن الأفضل ترك الوزارة «الشجونها»، والتوقف عن استخدام كورقة توت، تغطي عورة السياسات المتكاملة التي خسرت الليرة السورية قيمتها، وقلصت أجور السوريين إلى حدود غير مقبولة، ليصبح أجرهم لا يكفي غذائهم الضروري، أي عملياً السياسات التي جوعتهم!

وبالطبع ليس في هذا تبرئة أو تلميعاً لصورة الوزارة، ولكن علينا أن لا نحملها وزر غيرها، كما يحاول البعض أن يفعل، حيث يكفيها مشاركتها في وزر إطعام السوريين خبزاً لا يؤكل، و«هتّم» بمبالغ دمه!

احتكاري. وهي إن لم تمتلك المواد فإنها لن تمتلك القدرة على تحديد الأسعار، مهما سنت من قوانين! فمؤسسات التدخل الإيجابي اليوم، أصبحت فرصة استثمارية لكبار التجار، ليتعهدوا إدارتها وأرباحها، وبأحسن الأحوال أسعارها في مواسم التخفيض أقل بـ 30% من السوق، وترفع أسعارها مع ارتفاع سعر الصرف، ولا تخفضها بتخفيضه كما حصل في شهر 5-2015.

قانون الواقع..

أما الرقابة والقانون، فهي لا تعني شيئاً مهما «اشتدت» العقوبات، لأن ضمان مصالح أصحاب الربح هو القانون العملي المطبق، طالما أن هؤلاء يهيمنون على تأمين المواد والمستلزمات ويضجون جهاز الدولة عن كل مهامه الاقتصادية، أو ينفونها مع مصالحهم، أو يحجمونها بحيث لا تستطيع أن تعيقهم، وكل هذا برضى وموافقة أصحاب القرار الاقتصادي، واضعي السياسات، فهم من يقلصون دور الدولة الاقتصادي بتسارع كبير، منذ أكثر من 15 عاماً على الأقل، ليفتقر

7,4 مليار ليرة مستوردات..

و«الاقتصاد» في مقدمة المتقشفين!



يورو يومياً، ويسترد قيمتها بالليرة من التجار وفق سعر خاص مخفض، وذلك بعد أن توافق وزارة الاقتصاد ذاتها على طلبات الاستيراد، مما يعني أن التقشف يطال القطاع العام، بينما يغدق الدلال على الخاص!.

ساهمت وزارة الاقتصاد بمقدار 7,4 مليار ل.س فقط لاستيراد حاجات غذائية ضرورية ومستلزمات رئيسية، «معظمها من السكر الأبيض، والشاي، والطحين، والسمنة النباتية، وتونا شقف، والزيت النباتي، والورق، والأدوية، واللحاحات البشرية والبيطرية» كما تداولت صحف محلية.

وزارة الاقتصاد تسجل نقاطاً هامة في التزامها المتفوق في خطة التقشف الحكومية، وتقليص دور القطاع العام في التجارة الخارجية، فعلى الرغم من أنها تضع خطة تقشفية لاستيراد الدولة للغذاء ومواد أخرى ضرورية، لا تتعدى 95,2 مليار ل.س لعام 2015، فإنها خلال الربع الأول من العام قد نفذت نسبة 8% منها فقط، ووفرت 92% فبينما يفترض أن تكون حصة الأشهر الثلاثة من هذا العام 23,8 مليار ل.س وسطياً، فإن الوزارة قد «ضغلت» نفقات تأمين الحاجات الضرورية من قبل القطاع العام، ووفرت من الحصة الوسيطة لربع عام مقدار 16,4 مليار ل.س..

ينبغي هنا أن نذكر بأن المصرف المركزي يمول مستوردات القطاع الخاص، بمقدار 5-7 مليون

باستمرار، إلا أن الملفت أن الاحتكار في سورية محمي ومشروع بقرارات وزارية مفصلة تحديداً على مقاس مستوردين محددين. ومنطقياً يفترض أن يتحمل واضعو القرار والمحتكرون المستفيدين منه، مسؤوليتهم عن ارتفاع كلف الأدوية الزراعية التي تحملها للمنتج والمستهلك، لكن هذا لم يتم ولم يتطرق إليه حسم الخلاف الحكومي!

ونذكر أنه في عام 2010 توقف المصرف الزراعي «وليس بقراره بالطبع» عن توزيع مواد المكافحة، والأدوية البيطرية، بعد أن كان في عام 2006 مثلاً، يوزع هذه المواد للمزارعين بمبالغ تصل 276 مليون ل.س، بينما بلغت قيمة مجمل مستوردات البلاد من هذه المواد في 2010 مقدار 1,1 مليار ل.س «وفق المجموعة الإحصائية»، أي أن الدولة كانت توزع، وبأسعار مخفضة، ما يزيد عن ربع حاجات البلاد المستوردة، لتتوقف ويتم الاستغناء عن هذه الحصة للسوق!

ألا يشير توقف المصرف الزراعي عن توزيع تلك المواد إلى من يتحمل مسؤولية الاحتكار، وفرض لقوانين مفصلة على مقاس وكلاء الغرب؟!

الأدوية الزراعية:

الدولة انسحبت في عام 2010 لصالح الاحتكار الغربي!

أصدرت وزارة الزراعة قراراً رقمه 179 في عام 2012، وهو ينص في مضمونه، على: تنظيم تسجيل واستيراد وتداول المبيدات الزراعية، واعتزضت على القرار الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، وأصدرت قراراً في 2014، تلغي به قرار الزراعة، التي بدورها طعنت بقرار هيئة المنافسة، المهم. حُسم الخلاف لدى مجلس الدولة، الذي حكم برفض طعن وزارة الزراعة، مؤيداً قرار هيئة المنافسة، وذلك في 6-2015.

لقد بين تقرير الرقابة الاقتصادية في هيئة المنافسة، بأن وزارة الزراعة صاغت قرارها، بحيث تحصر عمليات الاستيراد في قوى اقتصادية رئيسية تستورد المبيدات، ومن دول محددة، هي: دول الاتحاد الأوروبي والبنمارك والسويد والنرويج وسويسرا، مع الولايات المتحدة الأميركية وكندا واليابان. وذلك وارد في الملحق رقم 1/ من القرار.

لا يحتاج المزارع السوري إلى تفاصيل القرار، ليعلم أن الأدوية الزراعية بأنواعها محتكرة، ومن قبل وكلاء، لشركات محصورة ومحددة، وتباع بأسعار متغيرة بشكل كبير، مع تغير سعر الصرف، ومتزايدة

ملف إعادة إعمار سورية «6»:

إعمار العراق في ذمة البنتاغون و«USAID»!



■ سامر سلامة

طوال عام 2002 العام السابق لغزو العراق انهمكت وزارة الدفاع الأمريكية في إعداد خطة لإدارة و«إعادة إعمار العراق» ما بعد الحرب، حيث كان للبنتاغون وللوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID»، وهي إحدى أهم المنظمات غير الحكومية، الدور الأكبر فيها، وذلك وفق ما جاء في تقرير «دروس قاسية من تجربة إعادة إعمار العراق» المنشور في عام 2009.

برامج لمؤسسات دولية!

ووفقاً للتقرير، ستتولى «USAID» مسؤولية معظم القطاعات، من بينها الصحة والمياه والصرف الصحي، والكهرباء والتعليم، النقل، الاتصالات، الزراعة، التنمية الريفية. أما النفط فقد عهد أمره إلى البنتاغون مباشرة.

إلى جانب إعادة الإعمار المادية، خطت «USAID» لما وصفه التقرير بـ: «تشجيع» التجديد الاقتصادي عن طريق تعزيز القطاع الخاص في العراق، وتحسين النظام المصرفي، وتحديث اقتصاد العراق الزراعي، وكان من بين الأهداف الأولية، إقامة نظام قانوني ملائم للمشاريع الخاصة القادرة مع الوقت، أن تجعل العراق بلداً ذا قدرات تنافسية في الأسواق العالمية! ليس صدف أن تبدو ملامح ومفردات الخطة متشابهة، مع مفردات برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، التي يصورها صندوق النقد الدولي، ورغم أن الخطة تحدثت عن «إصلاح البنية التحتية وإعادة الخدمات المتوفرة إلى مستويات ما قبل النزاع»، إلا أن ما ترسخ عملياً، هو سحق كل مقدرات الدولة وتثبيت هيكل ليبرالي للاقتصاد العراقي فكلهما من المنشأ ذاته.

عقود مشبوهة!

ومن شباط إلى أيار 2003 منحت الوكالة ثمانية عقود كبرى بقيمة 3,1 مليار دولار، أكبر تفجر للعقود القصيرة الأمد في تاريخ الوكالة، وكانت هذه هي البداية فقط، وسرعان ما سوف تسمح الوكالة بعدد أكبر من العقود، كما ستزيد بصورة دراماتيكية قيمة العقود، ما وضعها في أزمة سيولة، فالمبلغ المخصص من الكونغرس الأمريكي لصندوق إغاثة وإعمار العراق «IRRF1» والذي أنشئ في نيسان 2003 لم يتجاوز قيمته 2,5 مليار دولار كان 70% مخصص للوكالة. وأعطى أكبر عقد هام لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال هذه المدة، إلى شركة «بكتل» انترناشونال» بقيمة 680 مليون دولار، لإعادة إعمار البنى التحتية الرئيسية، وبعد مرور خمسة أشهر زادت الوكالة قيمة عقد بكتل إلى 1,03 مليار دولار. وبنين في الجدول التالي حصص كل جهة من الجهات الأمريكية التي تولت إدارة وإعادة إعمار العراق، بعد الغزو في «صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق «IRRF1»:

التوزيع (م.د.)	الوكالة
1820	USDIA
518,3	وزارة الدفاع
125,4	وزارة الخارجية
6	وزارة المالية
5	الوكالة الامريكية للتجارة والتنمية
2474	المجموع

أين دقة التخطيط الأمريكي؟

لقد ثبت التقرير أيضاً، أن التخطيط الأمريكي لهذه الخطة والذي وضع «علامات هتداء على أساس شهر، وثلاثة أشهر، وستة أشهر، واثنى عشر شهراً»

كنا مهدنا في الحلقة السابقة، لفكرة خضوع عملية إعادة الإعمار في العراق بمفاصلها الرئيسية، لإدارة الأمريكية عبر هيمنة البنتاغون على قطاع النفط بشكل مباشر، وتعهيد باقي الأنشطة فيما تبقى من اقتصاد البلاد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و«USAID» والتي ستكون محور مقالنا في هذا العدد.

أن وزارة النفط العراقية كانت الوزارة الوحيدة التي نجت من الأضرار، فكانت محمية من جنود الاحتلال فور دخولهم العراق فبذبت البنية التحتية للنفط كأنها خرجت من الغزو غير مصابة بأضرار، وهذا ما أكدته التقرير أيضاً.

وفي أيار عام 2003 بعد الغزو، قام سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي، ومع شركة «كيلوغ براون أند روت»، ووزارة النفط العراقية، بعملية مسح للبنية التحتية للنفط في العراق، حيث قدرت أضرار قطاع النفط بصورة تقريبية بـ 457 مليون دولار نتيجة الحرب وبـ 943 مليون دولار جراء السلب والنهب لما بعد الحرب، و قدرت متطلبات تمويل إعادة الإعمار في هذا القطاع بحدود 1,7 مليار دولار، لكن سلاح الهندسة نصح بأن هذا الرقم قد يتغير بنسبة تصل إلى 40 %، وهذه المبالغ أقل بكثير من تكلفة عقد الشركة البالغ 7 مليارات دولار!

عودة الإنتاج تدريجياً

أما في حزيران 2003، قدر الخبراء الأمريكيون، أن العراق قد يصبح قادراً خلال سنة واحدة، على إنتاج ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً، «ارتفع الإنتاج خلال حزيران وتموز، ووصل إلى 1,3 مليون برميل يومياً في نهاية آب 2003 بنهاية تشرين الأول/أكتوبر»، وكانت البلاد تضخ أكثر بقليل من مليوني برميل من النفط يومياً وتصدر أكثر من نصف هذه الكميات. وخلال الأشهر الخمسة الأولى التي تلت عمليات الغزو، كسب العراق حوالي 2,6 مليار دولار من إيرادات تصدير النفط، وأودعها في صندوق تنمية العراق لاستعمالها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. وفي تموز 2003، وضعت استراتيجية، عرفت باسم «خطة تأهيل البنية التحتية للنفط في العراق»، 220 مشروعاً موزعة بين نشاطات «المشتريات فقط» «للحصول على المواد» وعقود «هندسة - تجهيز - إنشاء» «للتصميم والإنشاء»، وقد استهلكت نشاطات المشتريات فقط معظم التمويل المتوفر.

■ هوامش

عناوين المراجع والدراسات:

● إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات للباحث م.د. محمد موسى علي المعموري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية عام 2007 مجلد رقم 13 العدد 45.

● LEARNING FROM IRAQ-MARCH 2013, A FINAL REPORT FROM THE SPECIAL INSPECTOR GENERAL FOR IRAQ RECONSTRUCTION

● HARD LESSONS: THE IRAQ RECONSTRUCTION EXPERIENCE, FEBREAUARY 2009

في إشارة إلى درجة عالية للمتابعة، وابتصال مباشر ومستمر بين مسؤولي البيت الأبيض و«USAID»، إلا أن ذلك لم يمنحهم من «الاستناد إلى معلومات محددة وتقديرات غير دقيقة» فهل يعقل ذلك؟! هل يعقل أن أكبر خطة إعادة إعمار في التاريخ، والتي يشرف عليها البيت الأبيض مباشرة، وتتم متابعتها شهرياً، أن تفضي إلى أسوأ فشل في التخطيط، والتنفيذ، والذي وصفته النائبة نيتا لوف، رئيسة اللجنة الفرعية للمخصصات حول العمليات الخارجية، بالتالي: «يبدو أننا انتقلنا من بداية حذرة، إلى المطالبة بالتمويل لكل شيء، دونما خطة أو تبرير دقيق. لم تكن تقديرات التكاليف غير واقعية وحسب، بل بدا أيضاً أن كامل تجربة ما بعد الحرب قد فاجأتنا. قيل لنا أننا سنستقبل بالترحاب بأذرع مفتوحة من جانب الشعب العراقي، وأن مؤسسات الحكومة العراقية سوف يعاد تأهيلها بعد فترة انقطاع قصيرة. كانت رؤية إعادة الإعمار التي قُدمت إلى الكونغرس آنذاك، بالنسبة للعديد منا إما ساذجة بدرجة يائسة أو غير كفوة بصورة فاضحة»؟!

خطة البنتاغون لقطاع النفط!

بالنسبة لقطاع النفط العراقي، وضعت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون يدها عليه بشكل مباشر، سواء لأطاعها الاستراتيجية، أو لقدراته في كونه رافعة مالية قادرة على تغطية تكاليف الحرب وإعادة الإعمار، وبالتالي تخفيضها عن كاهل الأمريكيين، خاصة في ظل وجود 115 مليار برميل الاحتياطي النفطي المعروف، واحتمال وجود 100 مليار برميل أخرى، وكون العراق ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم.

ووصل إنتاج النفط إلى 3,5 مليون برميل يومياً في تموز 1990، وانخفض إلى 2,5 مليون برميل يومياً في أوائل عام 2003. أما احتياطي الغاز الطبيعي الثابت للعراق، يبلغ 112 تريليون قدم مكعب، وهو عاشر أكبر احتياطي في العالم.

القطاع الخاص الأمريكي يستنفر...

أثارت هذه الثروة لعاب القطاع الخاص الأمريكي، بالإضافة إلى الحكومة، حيث قام البنتاغون تحت ذريعة «ضعف خبراته الحكومية في مجال إصلاح القطاع النفطي» للجوء إلى شركة متخصصة من القطاع الخاص، فتم توقيع أول عقد هام وأكثرها إثارة للجدل في «إعادة الإعمار»، فعلى الرغم من وجود إمكانية لدى عدد من الشركات لإصلاح البنية التحتية للنفط، وقبل أسبوع واحد من غزو العراق، منح سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي شركة «كيلوغ براون أند روت» عقداً بقيمة 7 مليارات دولار لأشغال الترميمات في قطاع النفط، وكان من اللافت

من هي
«USAID»؟!

هي واحدة من المنظمات الحكومية الأمريكية «NGO'S»، حيث أدارت هذه الوكالة في سنة 2007 حوالي 7,5 مليار دولار في برنامج المساعدات الخارجية، وعمل موظفيها البالغ عددهم 2000، ومقاوليها البالغ عددهم 5000 في أكثر من 100 بلد نام حول العالم، وعلى الرغم من ذلك رأى العديد ممن كانوا في الحكومة، بأن الوكالة لا لعب صغير يدبر مشاريع صغيرة، وبالرغم من افتقارها النسبي إلى القدرات، فقد تحولت الوكالة تدريجياً إلى لاعب أساسي في أواخر 2002، وهي تخطط لعراق ما بعد الحرب.

شركة «كيلوغ براون اند روت» حازت عقداً بقيمة 7 مليارات دولار لأشغال الترميمات في قطاع النفط المقدرة بـ 1,7 مليار دولار!



نظام المحاصصة الفاسد التابع

وأزمة المعارضة العراقية؟

يتخبط نظام المحاصصة الطائفية الأثنية في أزماته، بحكم بنيته الطبقية، كممثل للطبقة الطفيلية الفاسدة التابعة للإمبريالية الأمريكية، والقادمة إلى السلطة على ظهر دباباتها، حيث يثبت هذا النظام يومياً، عجزه الذاتي والموضوعي عن تقديم حلول للقضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي مقدمتها التحرر من بقايا الاحتلال الأمريكي وفيودته، وعلى رأسها ما يسمى بـ«اتفاق المصالح الاستراتيجي المشترك».

■ صباح الموسوي*

في المقابل تعاني المعارضة العراقية من التباس الهوية من جهة، والتدخل الانتهازي مع السلطة القائمة، من جهة أخرى. وفي تعريفنا للمعارضة نستثني قطعاً، القوى الفاشية والإرهابية، كفلول النظام الفاشي، والقوى المتخادمة مع «القاعدة»، بالأمس، و«داعش»، اليوم، كهيئة علماء المسلمين، والمجموعات المسلحة المنضوية تحت رايتها، التي لا يتعدى سقف برنامجها إعادة إنتاج شكل من أشكال الدكتاتورية، كبديل لنظام المحاصصة الفاسد التابع. وكذلك المعارضة التي انضمت لاحقاً إلى العملية السياسية «البريميرية» وتقوم بدور تنفيس أزمات النظام، كلما احتقن الوضع الشعبي، والتيار الصوري يعد المثال الأبرز على ذلك.

أما خندق المعارضة اليسارية للفاشية سابقاً، وللاحتلال الأمريكي لاحقاً وإفرازاته راهناً، فقد أعلن خياره أمام الشعب، وأطلق عليه تسمية الخيار الثالث، أي الخيار الطبقي

والوطني التحرري، في مواجهة خيارى الاحتلال ونظام المحاصصة التابع، أو إعادة أي شكل من أشكال الديكتاتورية. أجاب الخيار الثالث عن الأسئلة الصعبة والمعقدة، الطبقية والوطنية، الناتجة عن سقوط النظام بالاحتلال، وانخراط كامل جبهة المعارضة السابقة في هذه العملية، التي استهدفت تفكيك الدولة العراقية مع قوات الاحتلال، وافتعال الثورات القومية والقبلية والطائفية وتأجيجها. وفور وقوع الاحتلال حذرنا وفي افتتاحية لجريدتنا- اتحاد الشعب- هذه القوى وبالاسم «الحزب الشيوعي العراقي، حزب الدعوة، المجلس الإسلامي الأعلى، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني» من مغبة خدمة مشاريع الاحتلال الصهيونية التدميرية، وأن استمرارها في هذا الدور سيجعل منها شريكاً في جرائم بحق الشعب والوطن، بل سترتكب جريمة الخيانة الوطنية العظمى. ولا حاجة لنا هنا إلى سرد ما آلت إليه أوضاع

البلاد، منذ 9 نيسان 2003 حتى عودة الاحتلال الأمريكي ثانية، من شبك داعش مستنداً إلى «مسمار جحا- اتفاق المصالح الاستراتيجي المشترك». عودة تمثل محاولة يائسة للحفاظ على هيمنة القطب الواحد على العالم، وإعاقة قيام عالم متعدد الأقطاب.

تتصاعد اليوم، الأصوات حتى من داخل الحكم، الداعية إلى حل برلمان النهب وحكومة المحاصصة الفاسدة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني وإعادة العمل بقانون الخدمة الإلزامية، لبناء جيش وطني عراقي وحل المليشيات، وتقديم المتعاونين والخونة واللصوص والفاسدين إلى القضاء. بل تشهد بنية القوى الحاكمة في المركز والإقليم عملية فرز لا يمكن تجاهلها في إطار التعبئة الوطنية الشاملة، من أجل استعادة السيادة العراقية بتصفية آثار الاحتلال الأمريكي، وتحرير الأراضي من «داعشه»، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية التي تفتح الأفاق أمام الخيار الشعبي الثالث، باعتباره طريق الشعب نحو التحرر والتقدم والعدالة.

وإذا كان خيار نظام المحاصصة يتخبط في أزماته، حد الترنح على حافة هاوية السقوط، فإن خيار إنتاج نظام ديكتاتوري بديل عنه، ما هو إلا خيار ميت. وواهم كل من يحسب نفسه معارضاً حين يرفع شعار إصلاح النظام عبر المطالبة بحلول فرعية لا تمس بنية النظام وارتباطاته الخارجية.

فالمعارضة العراقية ممثلة باليسار العراقي، لم تتوهم أن الاحتلال «تحريراً» ولا «تغييراً ديمقراطياً». وراهنّت على إرادة الشعب الوطنية، وتاريخه الثوري المجيد في تحقيق التغيير المطلوب، سواء بالانتفاضة الشعبية أو بأساليب الكفاح الأخرى التي تلد على أرض المعركة.

ولذلك لم يتورط اليسار العراقي في لعبة الانتخابات المزيفة، الفاقدة للشرعية التي تجري في بلد يفتقد إلى قانون أحزاب، وتهيمن على مقدراته الأحزاب الطائفية والعنصرية، محمية من سيدها الأمريكي.

■ منسق التيار الوطني العراقي*



وعدم حضور الملك في اجتماع كامب ديفيد الأمريكي- الخليجي في الشهر الماضي، تظهر على السطح بعض ملامح البرود والتوجس من الأمريكي، مقابل القبول الأولي بعصي النجاة التي تلقاها موسكو ضمن محاولة الأخيرة، في ضوء دورها المتعاضد تبعاً، ضمن ميزان القوى الدولي الجديد، إطفاء بؤر التوتر في العالم، وحتى الاستباق عليها. فهكذا جاءت الخطوة السعودية، بالانفتاح مجدداً على روسيا، وذهب ولي العهد لموسكو لبحث ملفات الطاقة والفضاء، وليستقبله بوتين شخصياً، في رسالة روسية مزدوجة للمملكة وواشنطن على حد سواء، مع إطلاق دعوات لزيارات متبادلة قريباً على أرفع المستويات.

ما ينبغي سؤاله لاستشراف الوضع السعودي اللاحق، هو: هل باتت الرياض تعي فكرة تغير موازين القوى العالمية، وأهمية الدور الروسي في استقرار المنطقة؟ أم أنها تسعى لمظلة تحتمي بها عند الغدر الأمريكي المرتقب بها، كونها لا تستطيع الاستمرار إلا على أساس «مشروعية» اعتراف دولي ما؟ هذه الأسئلة يرسم السعوديين الذين باتوا أمام مهمة البحث عن الإجابات الكبرى.

السعودية ليكس؟!

قد يكون نشر موقع ويكيليكس الإخباري 60 ألف وثيقة، تخص الخارجية السعودية ونشاطاتها، في السياق ذاته. التسريبات تتمتع بهالة من الإشارة أكثر من اللازم، فمعظم ما ورد فيها حتى اللحظة، يعتبر معروفاً وشائعاً عن سلوكيات المملكة، وإن كان غير معن على الملا سابقاً، إلا أن أبرز ما يمكن استشفاه من هذه الوثائق تركيزها على نوعية الحكم البيروقراطي والمركزي في السعودية، وعلى تمويلها لقوى في لبنان وغيرها. طبعاً دون أن يقدم الأهم، وهو على سبيل المثال: علاقة السعودية بـ«داعش» وكل المنظمات الإرهابية، أو بالكيان الصهيوني أيضاً، ذلك يبدو ما نشر هدية الداخل السعودي، وتحريك الركود في الناس، ومحاولة تلقيل الناس على الطريقة الأمريكية، أي دفع الناس للاعتراض على شكل نظام الحكم غير الديمقراطي، وليس على دوره ووظيفته في المنطقة، كأداة أمريكية داعمة للفاشية.

هل من صحوة سعودية؟

بعد الحرد السعودي الأخير من الأمريكيين،

السعودية في مرمى الحريق الأمريكي!

■ عماد بيضون

تتشابه أنظمة المنطقة، من حيث نوعية الحكم الاستبدادي والظلم الاقتصادي، وتشابه دول المنطقة، من حيث تنوعها اجتماعياً، بالمعنى الديني والطائفي والعرقي. وعليه تصبح إمكانية انتقال الحريق من مكان إلى آخر، واردة في ظل ذلك السعي الأمريكي المحموم، لإعادة تقسيم وتفتيت المنطقة، على أساس تلك الفوالق، كشكل من أشكال مشاغبة الخصوم الاستراتيجيين في روسيا والصين واستنزاف الحلفاء في أوروبا واليابان.

■ امام مفترق الطرق

تتغير المنطقة وتتغير أنظمتها وعلاقاتها الخارجية، على أرضية حراك شعبي، وعلى أرضية التراجع الأمريكي. في مصر وتركيا وحتى في إيران، تبدو الأمور في ظل وجود أجهزة دولة قوية، وجيوش قوية، أكثر صعوبة وبعداً عن الانفجار مرحلياً على أقل تقدير، أما في ظل حكم الأسرة المالكة في السعودية، تكون الأمور أكثر تعقيداً، ولا سيما في ظل سلسلة التغييرات الأخيرة، التي بدأت برؤوس هرم السلطة هناك، ولن تنتهي بتسريبات ويكيليكس.

المملكة التي كانت ومازالت أحد المنفذين الرئيسيين للسياسات الأمريكية، في المنطقة، وراع رئيسي لكل مشاريع السيطرة الأمريكية، استمدت شرعية حكمها من تنفيذها لمتطلبات تلك المشاريع، وبقيت محصنة لتقديرها الخدمات للمراكز الغربية. ولكن المراكز الغربية نفسها لديها أزمة شديدة

■ عاملان أساسيان

يثبتان أن «لا خيمة فوق رأس» أية دولة من دول المنطقة في ظل سعي المراكز الأمريكية الفاشية الجديدة إلى وقف تراجع المركز الإمبريالي الأمريكي عبر توسيع رقعة الحريق والفتنة والحروب الأهلية.

الصين: التفتوا إلى مشاكلكم..!



وحشية ضد المعتقلين لديها. وأكد التقرير: «إن هناك قمعاً لحقوق التصويت للأقليات العرقية، ولمجموعات أخرى، كما أن هناك قلة من جماعات المصالح هي التي تمتلك القدرة على التأثير على عملية صنع القرار في الحكومة الأمريكية. المواطنون العاديون أصبحوا يشعرون أن حكومتهم، التي من المفترض أن تكون ديمقراطية، لم تعد تترعى مصالحهم حقاً وأنها مستسلمة تماماً لسيطرة مجموعة متنوعة من النخب التي تتوارى في الظل».

«إن الغريب والمثير للعجب هو أن الولايات المتحدة لم تكف بكل انتهاكاتنا الداخلية لحقوق الإنسان، بل راحت، وبكل وقاحة وصفاقة، تقوم بتلك الانتهاكات خارج حدودها لتكتوي بنارها الدول الأخرى». بهذه الكلمات، استهل مجلس الدولة الصيني «مجلس الوزراء» تقريره الصادر يوم الجمعة 2015/6/26، والذي رصد فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الإدارة الأمريكية، من الاستخدام المفرط للعنف من رجال الشرطة، إلى ما تمارسه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «CIA» من طرق تعذيب



موراليس لأوروبا: حطموا أغلال صندوق النقد

خلال حضوره ضيفاً في قمة الاتحاد الأوروبي ببروكسل، توجه الرئيس البوليفي، إيفو موراليس، إلى قادة الدول الأوروبية داعياً إياهم للتخلص من الأغلال والقيود التي يفرضها «صندوق النقد الدولي» على شعوبهم، مساوياً بين القيود التي يفرضها الصندوق، وسعي «الإمبراطورية الأمريكية الشمالية» للهيمنة على العالم، مضيفاً: «نريد أن نعقد تحالفاً مع أوروبا لنحرر أنفسنا معاً من هيمنة الإمبريالية الأمريكية، والعقلية الاستعمارية الجديدة».

وشدد موراليس، خلال كلمته التي ألقاها في المؤتمر: «كل شيء في أمريكا اللاتينية على ما يرام، فبوليفيا تظهر نمواً اقتصادياً كبيراً، ويرجع ذلك في الحقيقة إلى أننا حصلنا على استقلالنا السياسي، إذ أن الولايات المتحدة لم تعد تحكم بلداننا وتعلي علينا القرارات من خلال سفارتها. وكذلك، فإن صندوق النقد الدولي ليس هو من يقرر سياستنا في قطاع الاقتصاد».

وفي ختام كلمته، أكد موراليس: «إننا نؤيد نضال روسيا من أجل سيادتها التامة، وكذلك نفهم كامل الخلافات القائمة في أوكرانيا، حيث أننا ندعو إلى الاسترشاد بما يريده الشعب.. على الإمبريالية أن تعي أنه لا يمكنها فرض إرادتها في السعي لتحقيق مصالح جيوسياسية».

«العدالة والتنمية» محكوم بتغيير السياسات الخارجية

التي أفرزتها الانتخابات، سوف تشكل عائقاً جدياً أمام «العدالة والتنمية» للاستمرار في سياساته الخارجية، المعتمدة على مبدأ «الطليبات الأمريكية»، إذ تبدي الأحزاب المنافسة له كلها رغبتها في تغيير السياسة الخارجية التي رسخها خلال سنوات حكمه.

وعلى هذا الأساس، يبدو التوجه التركي محكوماً إما بتغيير السياسات الداخلية والخارجية والذهاب نحو حكومة ائتلافية، وإما الدخول في غمار الفوضى، من بوابة إعادة الانتخابات، وخاصة أن الأوضاع في الدول المجاورة قد تلعب دوراً سلبياً في انتقال الصراع إلى الداخل التركي ذاته.

بعدما فقد حزب «العدالة والتنمية» الأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة، يغدو الحزب مرغماً على اختيار «شريك أصغر» ليعقد معه تحالفاً برلمانياً يسمح له بتشكيل حكومة ائتلافية تحافظ على درجة ما من إمساك الحزب بزمام السلطة، دون الاضطرار إلى تقديم «تنازلات» إضافية يتطلبها التحالف بشكل موسع. وفي ظل المشهد السياسي الجديد، لا يغدو هذا السيناريو أكثر من مجرد محاولة لكبح جماح الأحزاب السياسية، والتقليل من مستوى التقلبات التي يشهدها المجتمع التركي.

أما على صعيد السياسات الخارجية، فإن اللوحة البرلمانية

الفاشية تتمدد في مهامها

في الوقت الذي تحتاج فيه الإمبريالية الغربية إلى توسيع نطاق عمل الأذرع الفاشية في العالم، في محاولة الضغط على خصومها الدوليين الصاعدين، والهروب من تراجعها الاقتصادي والعسكري والسياسي، اتسعت خلال الأسبوع الماضي رقعة العمليات الإرهابية، حيث طالت كلاً من الكويت وتونس وفرنسا، خلال يوم الجمعة الماضي.

وكانت مصادر إعلامية محلية في الكويت، قد أعلنت عن وقوع انفجار ضخم بالقرب من أحد مساجد المدينة، خلال تأدية صلاة الجمعة، ما أدى إلى سقوط 16 مدنياً، فضلاً عن عشرات الجرحى. أما في تونس، فقد ذكرت مصادر أمنية، إن هجوماً إرهابياً وقع، في اليوم ذاته، في أحد فنادق مدينة سوسة التونسية الساحلية، ما أسفر عن سقوط 35 مدنياً، إذ إن مسلحين كانوا قد اقتحموا الفندق وأطلقوا النيران على السائحين والمقيمين فيه. كذلك، أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية، أن رجلاً يحمل راية تنظيم «داعش» شن هجوماً مسلحاً على مصنع للغاز الطبيعي في مدينة إيزير، جنوب شرقي البلاد.



روسيا- إيران: لا خلاف حول الغاز

الدولي» وقعت مع شركة «E.ON» الألمانية، وشركة «Royal Dutch Shell» البريطانية والهولندية، وشركة «OMV» النمساوية، مذكرة نوايا للتعاون في مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، والذي سيمر عبر قاع بحر البلطيق، وأطلق عليه تسمية «السييل الشمالي 2».

إلى الشمال»، مشيراً إلى أن «الشركة لا تخشى المنافسة الإيرانية في أسواق الغاز العالمية»، مؤكداً على أنه: «مع رفع العقوبات عن إيران، من الممكن أن تكون هناك مشاريع جديدة، وغازبروم لا تستبعد مشاركتها في هذه المشاريع». يذكر، أن «غازبروم» وعلى هامش فعاليات منتدى «بترسبورغ الاقتصادي

في رده على الشائعات التي تقول أنه بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران فإنها قد تصبح منافساً لشركة «غازبروم» الروسية في أسواق الغاز الأوروبية، وغيرها، قال نائب رئيس الشركة، الكسندر مدفيديف: «نعم الغاز موجود في إيران، ولكنه متوزع جغرافياً بشكل غير متساو، وهناك مشاكل في ضخ الغاز

الليبيون يبحثون الحل السياسي في الصخيرات

تتزايد المحاولات السياسية لإيجاد حد تقف عنده دوامة العنف التي عصفت بليبيا منذ غزو حلف شمال الأطلسي لها. في مدينة الصخيرات المغربية، انطلقت يوم الجمعة الفائت جولة جديدة من الحوار الليبي، التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، هادفة إلى التوصل لاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، فيما يعول كثيرون على هذه الجولة، التي يبدو أنها ستخرج بقرارات إيجابية، تبعاً لـ«المرونة» التي تبديها الأطراف الليبية المشاركة في العملية، وحجم نوعية التمثيل السياسي فيها.

ومن جانبه، أكد المبعوث الدولي إلى ليبيا، برناردينو ليون: «نحن نقرب من الحل. إن موافقة المشاركين جميعاً على الوثيقة الرابعة، المقدمة كأساس لحل نهائي، هي في حد ذاتها أمر مشجع».





لغة «الوعيد» الأمريكي في الحوار مع الصين..!

بدأت يوم الثلاثاء 24-6-2015 الجولة السابعة، من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي، والجلسة السادسة للتبادلات الشعبية، بين الصين والولايات المتحدة في واشنطن، وذلك في إطار التمهيد للزيارة المرتقبة للرئيس الصيني إلى البيت الأبيض.

■ محمد بدير

جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي، أعرب عن اعتقاده: بأن حالة المجتمع الدولي تتوقف على قابلية الولايات المتحدة والصين، للتعاون بصورة ناجحة في حل المشاكل المشتركة. ومع ذلك، لم يرجح بايدن في افتتاح الجولة السابعة للحوار الاستراتيجي، أنه قد لا يتمكن البلدان من حل خلافاتهما خلال اللقاءات. وفي ختام كلمته عبر بايدن عما أسماه، قلق بلاده من متطلبات بكين، في بحر الصين الجنوبي، وكذلك من أمنها الإلكتروني، بعد هجمات واسعة على الشبكة الإلكترونية الخاصة بالحكومة الأمريكية، والتي يقول مسؤولون أمريكيون: أن متسللين صينيين يقفون وراءها.

البتاغون يحذر
«الصين تسد الفجوة التكنولوجية»

بسرعة»، هذا ما جاء على لسان نائب وزير الدفاع الأمريكي، حيث صرح روبرت وورك: أن بكين تبذل جهوداً حثيثة لتجاوز التفوق العسكري الأمريكي في الجو والفضاء، وأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية، البحث عن تقنيات وأنظمة جديدة، لكي تبقى متقدمة على منافستها التي تتطور بسرعة، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية العلاقات الجيدة مع الصين..!

الصراع مع بكين

ترى الولايات المتحدة في الصين عدواً ومنافساً بالغ الخطورة، فالحملة التي يقودها الرئيس الصيني شي جين بينغ في أوروبا، لدعم خطته في توسيع بنك التنمية في البنية التحتية، يخيف واشنطن ويرعبها، وهي التي تعلم جيداً أن صعود ممول دولي كبير مدعوم بقوة عسكرية وتكنولوجية ومتحالف ضمن مجموعة بريكس، مع مجموعة من الدول العظمى، سيعني، سيعسر انحصار الدولار إلى أدنى حدود تأثيره فعلياً، ضمن التوازنات الجديدة. ولذلك تعيد وتكرر القنوات الإعلامية الأمريكية السائدة: أن حرباً ستقع بين البلدين، ووصل

شنة مسلحون، يعتقد أنهم من الأويغور الانفصاليين المدعومين من واشنطن، على نقطة تفتيش للشرطة في غرب البلاد، في هجوم غير مسبوق، رغم أن النزاع الداخلي في ذلك الإقليم مستمر من ثلاث سنوات.

الثابت، أن تلك الأشكال الأمريكية من الضغوط والابتزاز باتت تقليدية، وقابلة للاحتواء من الخصوم الاستراتيجيين، في بكين وموسكو، ولكن الجديد الذي يشق طريقه، هو: أن قاطرة بريكس لم تعد تكتفي بالدفاع، بل تنتقل لأشكال من الهجوم الذكي، بهدف إعادة التوازن العالمي، كمرحلة ضرورية لانتقال مركز الثقل الجيوسياسي الدولي نحو الشرق، رغم مقاومة الغرب بطابعه الإمبريالي.

ذلك حتى إلى برامج الرسوم المتحركة الأمريكية التي باتت تتحدث عن احتمالات «اعتداء صيني على أمريكا»..!

المشاغلة بالتوتر المحيطي

على الرغم أن شكل تفاعل العلاقات، بين واشنطن وبكين، لم يصل إلى ذلك المستوى من العدائية السافرة، كما هو حال واشنطن مع موسكو، إلا أن أشكال الضغط والتدخل الأمريكي غير المباشر لم تتوقف تجاه الصين، بدءاً من الحديث المفرغ من مضمونه الاقتصادي الاجتماعي، عن حقوق الإنسان، مروراً بقضية تايوان وعلاقتها بالأرض الأم، وصولاً إلى الأحداث الأمنية المباشرة، حيث قتل مؤخراً 15 عسكرياً صينياً، إثر هجوم

من يصنع الأزمات الخانقة في البلطيق؟

أستونيا ولاتفيا وليتوانيا ثلاث جمهوريات صغيرة كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي قبل عام 1991، تقع في المحيط الحيوي الروسي من جهة الغرب، وتعرف باسم جمهوريات بحر البلطيق، ويبلغ مجموع عدد سكانها مجتمعة، حسب آخر إحصائية في العام الحالي 2015، قرابة 6,271 مليون نسمة.

■ آلان كرد

يستخدم حلف شمال الأطلسي هذه الجمهوريات كطية وقاعدة أمامية مباشرة من أجل الصراع مع روسيا، ليعود السؤال إلى طرح نفسه في الوقت الراهن بشدة مجدداً: هل مصلحة البلطيق هي التكامل مع الاتحاد الأوراسي أم البقاء رهينة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟

أستونيا

أستونيا التي يحكمها ائتلاف ليبرالي-فاشي منذ 2007، وتعاني من أزمة اقتصادية منذ 2008 يستخدمها الناتو من أجل إجراء مناورات عسكرية، تحت مسميات «صد عدوان دولة كبيرة ضد أستونيا» أو «برنامج الناتو من أجل السلام» الذي يهدف إلى جعل بلدان البلطيق حلفاً عسكرياً مصغراً على الحدود الروسية، ويطلق مناورات من أجل تجريب الأسلحة الأمريكية الجديدة، حيث جرت آخر مناورات أمريكية-أستونية مشتركة عشية احتفالات موسكو والعالم بعيد النصر على الفاشية في أيار الماضي، كما يوجد سجن عسكري سري للولايات المتحدة



الليتواني بمجال الطاقة في ظل عدم وجود بديل لذلك. تنتظر ليتوانيا بدء تسلم شحنات الغاز الطبيعي المسال من روسيا، عن طريق محطة الغاز الطبيعي المسال العائمة في ميناء كلابييدا في نهاية عام 2015.

لاتفيا

أصابته لاتفيا، بسبب العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، خسائر اقتصادية كبيرة، لتضاف إلى نتائج أزمة 2008، فبلغ حجم الخسائر الكلية 50 مليون يورو سنوياً نصفها في مجال تصنيع الألبان. وشملت قائمة حظر الاستيراد مواد غذائية إضافية، مثل: البذور وسمك السلمون والإضافات العضوية والفيتامينات المعدنية والبهارات، وهذا يعني ضرراً لمنتجاتها. صرحت المفوضية الأوروبية أنه لن يتم تعويض لاتفيا عن أية خسائر، من جراء فرض الحظر الروسي على استيرادها، بسبب العقوبات الغربية على روسيا، كما تعتمد لاتفيا على روسيا بشكل كامل في مجال الطاقة، كالكهرباء والغاز حتى الآن..!

الروسية، لآلاف الجنود من حلف الأطلسي. وبالتالي تنفذ ليتوانيا التوجيهات الأمريكية برفع درجة التوتر والاستفزاز على الحدود الروسية. بالمقابل تعاني ليتوانيا من الأزمة الاقتصادية ذاتها، منذ 2008 وتضاعفت منذ فرض العقوبات الغربية على روسيا، وكذلك بعد اعتمادها لليورو عملة للتعامل بدلاً من عملتها الوطنية «ليتاس».

تقول الأرقام أن أكثر من 150 ألفاً من مواطني ليتوانيا، اضطروا للهجرة عام 2015 وحده، بسبب الأزمة الخانقة التي تعاني منها البلاد، بتأثير سياسات التقشف والعسكرة التي فرضت على البلاد، وكذلك تعاني نسبة 20% من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة الزراعية والغذائية، من الشلل التام بسبب العقوبات المفروضة على روسيا.

يشعر كثير من المواطنين بالخلل الذي أصاب الاقتصاد الليتواني، ومن المتوقع أن يشمل ذلك مجال الطاقة، حيث تعتمد ليتوانيا على روسيا بشكل كامل وخاصة الطاقة الكهربائية والغاز المسال، وتزداد الضغوطات الأمريكية على ليتوانيا من أجل إيقاف التعاون الروسي-

ليتوانيا

توجد في ليتوانيا قاعدة العمليات الأمامية للولايات المتحدة، تحت مظلة الناتو، يستخدمها في قيادة الصراع في أوكرانيا من جهة، ومن جهة أخرى، تجري ليتوانيا مناورات عسكرية دورية على الحدود

بعيداً عن سياسة وسائل الإعلام الغربية في تحميل المسؤولية عن عمليات العنف المتصاعدة في الغرب، إلى هذا «الإرهابي» أو ذاك «المجنون»، تكثُر في الآونة الأخيرة التحليلات التي تحاول البحث في أصل وجذور هذا النوع من العمليات وأبعادها السياسية. في هذا العدد ننشر «قاسيون» الجزء الأول من المادة التحليلية التي تبحث في خلفيات العملية التي نفذها الأمريكي دايون روفوف.

العنصرية

كأحد أشكال الفاشية 2/1



■ بقلم: «البدية البروليتاري»
ترجمة وإعداد: علاء أبو فراج

كان هذا الفعل مدفوعاً بالعنصرية، ولكنه كان أيضاً أكثر من ذلك. يجب علينا تحليل الظروف الكامنة وراء حوادث كهذه، إذا ما أردنا التغلب عليها ومكافحتها بشكل فعال، ولنتمكن من تغيير المجتمع بشكل يمكننا من القضاء على هذه الحالات للأبد.

الفاشية وأزمة الرأسمالية البنوية

لنرسم الروابط بين العنصرية والفاشية والأزمة البنوية الحالية للرأسمالية. إن فهم الديناميكية الأساسية لحالاتنا بأعمق شكل ممكن، سيسمح لنا أن نخط طريقاً للخروج من هذا الجحيم الرأسمالي الإمبريالي الأمريكي.

في الحقيقة قام «دايون روفوف» بفعل سياسي حتى وإن لم يدرك ذلك. فهذا كان فعلاً سياسياً بلا شك، وليس هناك فعل سياسي يخرج عن واقع الطبقات والصراع الطبقي، لذا يجب علينا ترجمته على ضوء الصراع الطبقي، وبالتالي فهو في خدمة طبقة محددة. كل أفعالنا- التي نقوم بها طوال حياتنا- تخدم بالعادة طبقة أو أخرى، وبما أن أفعالنا السياسية تصب في مصلحة طبقة معينة، إذاً هي حتماً ضد مصالح الطبقة الأخرى، بغض النظر إن كان شكل هذا الفعل السياسي عتيقاً أم لا.

جنون أم أكثر؟!

من غير الكافي أن نعزو هذا الفعل لشخص مجنون، أو حتى لعمل إرهابي. الاعتراف بهذا الفعل بوصفه عملاً إرهابياً هو عبارة عن تطوير في شكل الفكرة القائلة، أن هذا الفعل ناتج عن مرض عقلي فحسب. لكن لنحدد محاسنتنا العقلية بخصوص هذه الحالة «والحالات الأخرى المشابهة»: هذا توجه سياسي سيخدم طبقة محددة، الطبقة المهيمنة بشكل أساسي!

هذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها شيء كهذا. فقد ارتكبت أفعال مماثلة على مر التاريخ الأمريكي، وحتى في أثناء حركة الحقوق المدنية،

يحدد «المثقفون» بتحليلاتهم التي لا تتجاوز «العنصرية» و«الإرهاب» أو «الجنون» طبيعة النقاش وقواعده. وينزل اليسار الراديكالي إلى الفخ واضعاً حداً للقدرة على تقديم تفسير مادي للواقع الموضوعي

جرت إعدامات ميدانية، وقتل الناس في بيوتهم، وفي الشوارع، بالإضافة لإشعال الصلبان.

كل هذه الممارسات السياسية هي أعمال قمع. كل أعمال القمع المتطرفة هذه كانت موجهة لقمع الجماهير بهدف منع تنظيمنا، وإعادة هيمنتهم علينا. يكون هذا صحيحاً بشكل خاص، عندما تتبع هذه الهيمنة من التناقض الناتج عن العلاقات الاقتصادية، تماماً مثل العبودية، أو العلاقة بين الرأسمال والعمالة.

«روفوف» القاتل هو بالحقيقة يعمل لمصلحة جزء من طبقة الرأسماليين، هو أحد بياذقهم. قد تكون هذه الحقيقة غامضة على البعض، ولكن التحليل العميق يقودنا إليها.

الصراع داخل الرأسمالية

رأس المال هو عملية إنتاج اجتماعي. فهو ليس محصلة عملية جمع بسيطة، بل شكل للتنظيم المجتمعي. تظهر الرأسمالية نفسها من خلال قدرة الطبقة الرأسمالية على الإدارة، وهذه العملية ينظمها جهاز الدولة. طبقة الرأسمالية ليست كتلة واحدة، بل مجموعة من الكتل، ولكنها مترابطة في نهاية المطاف. يعود الصراع داخل الطبقة الرأسمالية إلى تضارب مصالح الأشكال المختلفة من تمركز رأس المال. ولكن ليستطيع أي جزء من الطبقة الرأسمالية أن يقدم بديلاً، فهو بحاجة ليوحد قسماً كبيراً من الجماهير تحت قيادته. حيث لن يكون أي من أشكالهم السياسية البديلة صالحاً ما لم يمارس تأثيراً سياسياً على الجماهير.

«مثقفون» تحت الطلب

بعد حوادث كهذه «مثل الانتحاري في ماراثون بوسطن» يهب كثير من المثقفين ليدافعوا عن الإيديولوجية البرجوازية، ويتسابقوا إلى وضع الاستنتاجات والتحليلات، ولكنهم لا ينظرون أبعد من إطار العنصرية والإرهاب أو حتى فكرة الجنون السخيفة.

يحدد «المثقفون» بتحليلاتهم هذه طبيعة النقاش وقواعده. وتنزل البرجوازية الصغيرة اليسارية الراديكالية إلى هذا الشرك، وتركز بدورها على الجانب العنصري وتمضي على أساسه، واضعة بذلك حداً للقدرة على تقديم تفسير مادي للواقع الموضوعي. ويخرج تحليلهم حاملاً نكهة ماركسية، بالاسم، لكنه ممزوج بشكل هائل بالمثالية، والغيبيات، لينتهي بتنظيم نضالات، سمتها أنها أسيرة الحدود التي وضعها المثقفون الذين يمثلون مصالح الطبقة الرأسمالية. وحسب هذا السيناريو

الاقتصادي، تلجأ الطبقات السائدة في التشكيلات الاجتماعية إلى مواجهة النضالات الشعبية، وتعمل على حلها سياسياً. كل مكونات طبقة الرأسماليين ستعرض بديلاً سياسياً، يكون في مصلحة هذا الجزء في المقام الأول، ولكن أيضاً في مصلحة التجمع الرأسمالي ككل. وفي هذه الأثناء تكون الجماهير- حتى ذلك الجزء شديد العداء للكتلة الرأسمالية ككل، الطبقة العاملة- يكونون تحت تأثير الطبقة الرأسمالية وتحكمها. مع استمرار هذه الحالة، ستتميل الأزمة إلى التعمق مع مواصلة طرح البدائل من طبقة الرأسماليين ذاتها.

الفاشية هي أحد البدائل السياسية التي يطرحها الرأسماليون، وتوجهات «روفوف» هي جزء من خط سياسي متسق، حيث يعطينا هذا الفعل، شأنه شأن سابقه- مؤشراً لاحتمال نشوء الفاشية بوصفها محاولة لعلاج المرض البنيوي الذي تعاني منه الرأسمالية اليوم.

هذه ليست المرة الأولى في الولايات المتحدة التي يواجه فيها رأس المال إشكالية في التراكب الرأسمالي. حرب الاستقلال كانت في سياق وقف مشاركة التراكب مع إنكلترا من خلال الضرائب المفروضة. وشتت الحرب الأهلية لإيجاد شكل واحد موحد للتراكب- الشكل الأول المنتج لتراكب رأس المال يكون من خلال إنتاج القيمة الزائدة.

■ عن موقع «counterpunch» بتصرف

يكون هؤلاء البرجوازيون الصغار اليساريون الراديكاليون يقدمون خدمات عن غير قصد لفئات من الطبقة الرأسمالية، في الغالب لهؤلاء الذين يمثلون الحزب الديمقراطي الأمريكي، سياسياً.

داخل سجن «الإصلاحية»

تكون عواقب هذا التوجه السياسي هي بتحليله غير المستقل، الذي يصب في عكس مصلحة الطبقة العاملة. وفي النهاية، لن يتمكن هذا الشكل من النضال بسبب هذه القيود من إدراك أي شيء أبعد من النزعة الإصلاحية. وتراهم يترაკضون وراء كل الفئات الذي تخلّفه هيمنة الرأسمالية على البنية الفوقية، عوضاً عن استهداف صلب الرأسمالية ذاتها.

لم يظهر اليسار الراديكالي البرجوازي الصغير نفسه قادراً على الحفاظ على أي درجة من الاستقلالية عن البرجوازية.

نحن في حالة تعرف بأنها «الأزمة العميقة للرأسمالية». ولم تعد مجرد أزمة إضافية على أزمت أخرى متأصلة في الرأسمالية، بل تطورت لتغدو أزمة بنيوية. لا أحد من الرأسماليين يستطيع أن يستل من جعبته حلاً لهذه الأزمة، في إطار صراعاتهم الهادفة إلى إعادة إنتاج أنفسهم بصيغة كتلة طبقية «مترابطة».

خيار الفاشية

تؤكد التجارب التاريخية على أنه مع وصول الأزمة إلى المجال

تؤكد التجارب

التاريخية على

أنه مع وصول

الأزمة إلى المجال

الاقتصادي تلجأ

الطبقات السائدة

في التشكيلات

الاجتماعية إلى

مواجهة النضالات

الشعبية وتعمل

على حلها سياسياً

قدم كل من د. فردوس الفاضل، ود. شذى اللحام، ود. أنطون اللحام، في بحثهم المعنون «دراسة التأثير المضاد لقشر ضروب مختلفة لنبات الرمان في جراثيم الإشريكية القولونية النمط الحيوي (1)» التي أبدت مقاومة للعديد من الصادات الحيوية» وذلك في مجلة جامعة دمشق للعلوم الصحية-المجلد الثلاثون-العدد الثاني للعام 2014، قدموا محاولة هامة لحل قضية المضادات الحيوية، التي لم يعد لديها القدرة على قتل الجراثيم، بسبب تكون مناعة لديها تجاهها وإمكانية استبدالها بمستحضرات نباتية طبيعية تحل محلها.

قشر الرمان

مضاد حيوي للجراثيم القولونية المعندة



استنتاجات هامة

نجحت المستخلصات الإيثانولية لقشور الضروب المختلفة من نبات الرمان، في إحداث التأثير الصاد والفعال في القضاء على جراثيم الإشريكية القولونية النمط الحيوي (1) «التي سببت حالة التهاب الضرع عند الأبقار، في حين أخفقت العديد من الصادات الحيوية المعروفة في القضاء على هذه الجراثيم. وانطلاقاً مما سبق يوصى بإجراء بحوث مشابهة لتقصي تأثير نبات الرمان بضروبه المختلفة في الأنواع الجرثومية الأخرى، ولاسيما التي تبدي مقاومة لصادات الحيوية.

مضاداً للإشريكية القولونية، ولاسيما المقاومة للصادات الحيوية، وتحديد قشر أي نوع من هذه الضروب يتصدى بفعالية أكبر لهذه الجراثيم، يعد ذا فائدة معتبرة للإنسان على العديد من الأصعدة، كالصعيد الغذائي، والصعيد الصحي «لأن منتجات الدواجن والأبقار تشكل مصدراً غذائياً، قد ينقل العدوى للإنسان في حالة وجودها في هذا المصدر الغذائي» وعلى المستوى الاقتصادي الوطني «لأن الإصابة بهذه الجراثيم تؤدي إلى حدوث حالة من النفوق الشديدة في حظائر الأبقار والدواجن».

من أهداف البحث

التهاب الضرع هو المرض الأكثر انتشاراً في قطعان البقر، والسبب الشائع لحدوث التهاب الضرع في الأبقار، هو العدوى البكتيرية. وأهم الجراثيم التي تسبب التهاب الضرع هي العنقودية Streptococcus والإشريكية القولونية E.coli والكليبيلا Klebsiella sp والزائفة الزنجارية Pseudomonas sp. لذلك تعد مضادات الجراثيم، الأداة المهمة في برامج مكافحة التهاب الضرع، وترصد المقاومة لمضادات الجراثيم أمر مهم لضمان تحقيق نتائج أفضل في استخدام مضادات الجراثيم، وتقليل مخاطر الاختيار وانتشار المقاومة لمضادات الجراثيم. ولهذا أهمية في إيجاد البديل العلاجي الطبيعي الأقل تكلفة في مكافحة هذه الظاهرة لحماية المستهلك الأساسي للحليب، وهو الإنسان.

من الاستخدامات العلاجية الشعبية للرمان، عرف عنه استخداماته كمضاد للإسهال، مخلص من الطفيليات التي تصيب الأمعاء، مدر ومضاد للجراثيم، أما بالنسبة إلى الجراثيم الإشريكية القولونية E.coli فتوجد بشكل طبيعي في الجهاز الهضمي، للطيور والحيوانات والإنسان، ولكن قد تصبح ممرضة بحيث تتجلى أعراضها عند الدواجن بالتهاب الأمعاء، وارتفاع حرارة، وصعوبة في التنفس وحالة من الإسهال الشديدة، أما عند الأبقار فقد تسبب التهاب الضرع وبالنسبة إلى الإنسان تسبب الإسهال، والتهاب الأمعاء، والحمى، والامساك في البطن، والتهاباً في المجاري البولية.

الجراثيم المقاومة لصادات الحيوية

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجراثيم قد تبدي مقاومة للعديد من الصادات الحيوية، رغم أن العديد من الدراسات، تطرقت إلى دراسة التأثير المضاد للجراثيم لنبات الرمان، إلا أنها لم تتطرق وبشكل كاف إلى دراسة تأثيره في الجراثيم المقاومة، كما أنها لم تركز نوع الرمان الذي يملك التأثير الأقوى الصاد للجراثيم، وانطلاقاً مما سبق فإن محاولة التقصي عن إمكانية امتلاك قشر الأنواع المختلفة للرمان، تأثيراً

توجد فعالية للمستخلصات المحضرة من قشر الرمان ضد جراثيم الإشريكية القولونية، في حين لم تبدي الصادات الحيوية أي تأثير مضاد لهذه الجراثيم

وجدتها

د. عروب المصري



في صراع العلم والفساد

حاولت العديد من رموز الفساد على الدوام، لي ذراع الحقيقة العلمية كي تتناسب ومضالها، من خلال مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات والسياسات، في شتى المجالات، طوال فترة استئثار الفساد وانتشاره، على مهل تارة وعلى عجل تارة أخرى. لكن الفترات الأخيرة، المتمثلة في دخول مرحلة الحرب إلى سورية، علت للمعركة أبعاداً أخرى تفوق بما ليس له قرين أياً من مراحلها السابقة. فبات تهديد العلماء والباحثين والعاملين العلميين من طبيعة الأمور، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى التهديد العلني، لكن المؤسف فوق ذلك، هو تواطؤ بعض الجهات في عملية التهديد تلك، حتى تلك الجهات التي من المفترض أن تكون هي الجهة الحامية والمدافعة عن حقوق المواطنين، والساهمة على التحقق من تطبيق القانون على أتم الأحوال.

وبات تزوير الوثائق سهلاً وعلنياً، وليس هناك أي مجال للخجل في الإقرار، بأن الأمور يمكن أن تكون «حبيبة» من أجل تزوير تقرير علمي، لتمرير صفقات مليونية، على حساب أي ضمير علني يمكن أن يوجد لدى العاملين العلميين.

يضاير بعض الباحثين نظيفو اليد إلى الاستعانة بدعم من زملائهم المشابيين لهم، في الذود عن مصالح ما تبقى من هذا الوطن الجريح، لصون ما تبقى من كرامته، في محاولات أخيرة لإثبات أن تجمع الشرفاء في وجه الفاسدين يمكن أن يجدي نفعاً.

إن استعانة الفاسدين بالجهات الرقابية والوصائية، لتمرير صفقات فسادهم، هو جزء من الحرب القائمة على سورية وفي سورية، ولا يقل هؤلاء شراً عن أولئك الحاملين للسلاح الأمريكي والصهيوني من التنظيمات.

إنهم يعلمون أن هذه هي الفرصة الأخيرة لهم، ليسرقوا أكثر ما يمكن، إنهم يخافون انتهاء الحرب، ويتمنون لو تبقى أطول وقت ممكن، فهي فرصة ذهبية لكل الفاسدين، لكنهم وفي مسار فسادهم هذا، يدوسون على ما تبقى من كرامة الباحثين، دافعين العديد منهم إلى الهرب، خوفاً على حياتهم وحياة أطفالهم، مفرغين هذا البلد من طاقات طالما استثمر فيها.

ويأتي بعد ذلك من ينكر تسرب طاقاتها البشرية العلمية. إنها حرب مفتوحة على كل الجبهات، حان لها أن تنتهي لتتوجه نيرانها إلى صانعي الفساد.

هل من ثمن للتنوع الحيوي؟

الممكنة ناهيك عن بالخسائر الواقعة، ومن الحيوانات النعام السوري ومن النباتات عدد من المخروطيات على وشك الانقراض، كالزباز ذي القيمة الطبية الاستثنائية، وعدد كبير من النباتات التي من الممكن الاستفادة من تحسينها كنباتات زينة.

إضافة إلى التلوث بالمبيدات والخسائر الصحية -فواتير الأطباء التي يدفعها المزارعون نتيجة التسممات- كل هذا يضاف إلى الخسائر الاقتصادية من خلال تعطيل عمليات الإلقاح في النباتات بسبب قتل الحشرات المؤبرة، وفي طبيعتها أنواع النحل ذات القيمة المزدوجة «تأبير ومنتجات النحل».

وقد بدأت بعض الدراسات في تقدير قيمة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التلوث، كالدراسات التي جرت عن معمل اسمنت طرطوس، التي أوضحت أنه خاسر اقتصادياً عندما نحسب الفاتورة التي يدفعها المزارعون من الخسائر في المحاصيل، وفواتير الدواء والعلاج من الأمراض الناجمة عن التلوث، لكننا لم نبدأ بعد بتقدير القيمة التي تقدمها النظم البيئية والتنوع الحيوي قبل أن نخسرها.

ونحن بانتظار دراسات تقدر على سبيل المثال، المردود الاقتصادي الذي تدره بحيرة كالجبول قرب حلب، على السكان المحليين من أسماك وطيور ونباتات ومياه ري وسياحة وغيره، في حين ترمي بعض المعامل القريبة نفاياتها السامة فيها، ضاربة عرض الحائط بمصالح كل المستفيدين من مزارعين وصيادين حول هذه البحيرة. ويضاف إلى ذلك إدخال بعض الأنواع الغريبة على تنوعنا الحيوي وما يسببه ذلك من خسارة على مستوى الأنواع المحلية، لا يمكن تعويضها، وقد يسبب خسارة النظام البيئي في بيئات بكاملها، كما حدث حين أدخلت زهرة النيل، التي سببت دمار النظام البيئي للمجاري المائية في منطقة الغاب، من خلال التجريف لاقتلاعها بعدما سببت إعاقة حركة المياه فيها، فالتكاليف الهائلة لهذا الإهمال لحرمة التنوع الحيوي، لم يتم تقديرها بعد.

إن التنوع الحيوي بكل أبعاده -نوعية وكمية وتنوع النظم البيئية والأنواع والجيئات- يحتاج إلى الحفاظ عليه وحمايته، ليس فقط لأسباب اجتماعية، أو أخلاقية، أو دينية، وإنما كذلك من أجل المنافع الاقتصادية التي يوفرها لأجيال الحاضر والمستقبل.



تراجع النظم إلى عتبات حرجة

وهناك دليل متنام، على أن الكثير من النظم البيئية قد تراجعت إلى مستوى العتبات الحرجة، أو نقاط التحول، والتي بعد ذلك قد تنخفض قدرتها على توفير الخدمات النافعة إلى حد كبير. ومع ذلك فهناك غموض كبير بشأن كمية الاستخدام أو الاضطراب، الذي يمكن للنظم البيئية المختلفة أن تتحملة قبل أن يقع الضرر، الذي لا يمكن صدّه. ولذلك تستدعي الحاجة وجود الحيلة اللازمة من أجل المحافظة على نظم بيئية صحية، وعلى التدفق المستمر لخدمات النظم البيئية على المدى الطويل.

خدمات النظم البيئية في سورية

تمت خسارة العديد من خدمات النظم البيئية في سورية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: نهر بردى، وبحيرة العتيبة، وبحيرة قطينة، ومساحات كبيرة من الغابات، منها في فترات سابقة، ومنها خلال الأزمة الحالية التي تمر فيها بلادنا، في مناطق الفرنلق وغيرها، وهي خسائر غير ممكنة التعويض فعلياً، ولم يتم تقدير هذه الخسائر اقتصادياً، إضافة إلى انقراض عدد كبير من الأنواع النباتية والحيوانية، التي لم تتسن الفرصة لدراسة عوائلها

والجمالية والتعليم، إضافة إلى الخدمات المساندة، مثل: تكوين التربة والبناء الضوئي وتدوير العناصر الغذائية.

هنا تؤكد الدكتوراة عروب المصري: أن مفاهيم خدمات النظم البيئية ورأس المال الطبيعي، تساعدنا في التعرف على الكثير من المنافع التي توفرها الطبيعة. من وجهة نظر اقتصادية، لذلك فإن تدفق خدمات النظم البيئية، يمكن أن يرى على أنه «الأرباح» التي يتلقاها المجتمع من رأس المال الطبيعي. فالمحافظة على المخزون من رأس المال الطبيعي يتيح التموين المستدام للتدفق المستقبلي لخدمات النظم البيئية، وتالياً: يساعد على ضمان بقاء استضافة الإنسان. وتتطلب إدامة هذا التدفق فهماً جيداً لطريقة عمل النظم البيئية وتوفير الخدمات، وكيفية تأثرها على الأرجح بالضغوطات المختلفة. وتعد الروى المتعمقة في العلوم الطبيعية، أساسية لفهم الصلات بين التنوع الحيوي، وإمدادات خدمات النظم البيئية، ويشمل ذلك مرونة النظام البيئي، أي قدرته على مواصلة تقديم الخدمات تحت الظروف المتغيرة، وعلى نحو خاص التغير المناخي.

منذ فقداننا للغوطة، بدأنا نشعر بالإسمنت يخنقنا ويحاصرنا، وبدأنا نعاني من الإزدحام الواضح في معدلات التلوث المخيفة، في مدينة مثل دمشق فقدت رنتها... وكذلك كان الحال مع فقدان بردى كماء يروي وموئل يوّي، ومع ذلك حتى الآن لم نقدر بالقيمة الاقتصادية - تلك التي يفهمها الجميع - الخسائر الحقيقية لهذا التدمير.

■ سلمى السعيد

لا شك أن قيم الطبيعة تتنوع وفقاً للظروف البيئية المحلية، والسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

فالقيم المعنوية تنعكس في رغبة المجتمع، في دفع الأموال لحفظ نوع معين أو مناظر طبيعية بعينها، أو لحماية موارد مشتركة. ويجب أن تؤخذ في الحسبان إلى جانب القيم التي تعد مادية بدرجة أكبر، مثل: الغذاء أو الأخشاب وذلك لتقديم صورة اقتصادية كاملة، حيث يشمل التنوع الحيوي أصناف الأنواع وعددها، وتنوع النظم البيئية، وتعد خصائص التنوع الحيوي -الكمية والنوعية- مهمة عندما نضع في الحسبان الروابط بين الطبيعة والنشاط الاقتصادي ورفاهية الإنسان.

خدمات النظم البيئية

في المؤلفات الحديثة على الأغلب، توصف الصلات بين الطبيعة والاقتصاد، باستخدام مفهوم خدمات النظم البيئية، أو تدفق القيم إلى المجتمعات البشرية، نتيجة لحالة وكمية رأس المال الطبيعي. فماذا عن هذه الخدمات؟

عرف تقييم النظم البيئية أربع فئات من خدمات النظم البيئية التي تساهم في رفاهية الإنسان، وكل منها معزز بالتنوع الحيوي، وهذه الخدمات هي الخدمات التموينية، مثال: الأغذية البرية، والمحاصيل والمياه العذبة، والأدوية المشتقة من النباتات، وأيضاً الخدمات التنظيمية، مثال: ترشيح الملوثات بواسطة الأراضي الرطبة والتنظيم المناخي، عبر التخزين الكربوني وتدوير المياه والتلقيح والحماية من الكوارث. كذلك هناك الخدمات الثقافية، مثال: الترفيه والقيم الروحية

أخبار العلم



«بريكس» تتصدى للأمراض المعدية

عقدت مصلحة الرقابة الروسية في موسكو، مؤتمراً دولياً لبحث سبل تصدي بلدان مجموعة «بريكس» للأمراض المعدية الخطيرة. تحت عنوان «رد دول بريكس، على تحديات الأمراض المعدية الخطيرة» من خلال دور «بريكس» في تعزيز الآليات الدولية الخاصة بالرد على التحديات في مجال الصحة العامة، أخذاً بالحسبان، العبر الناجمة عن انتشار وباء حمى إيبولا، في غرب أفريقيا. بحث المؤتمر أفاق التعاون، بين دول «بريكس» في مجال مكافحة فيروس مرض الإيدز «نقص المناعة» واتخاذ إجراءات وقائية منه، وغيره من الفيروسات المسببة كالتهاب الكبد، ووضع أدوية مضادة ووقائية من شأنها أن تعزز مناعة جسم الإنسان في هذه البلدان. وقد وجهت دعوات للمشاركة في المؤتمر، إلى ممثلين عن دول «بريكس» والمنظمات الدولية المختصة، بما فيها منظمة «يونسيف» ومنظمة الصحة العالمية، والبنك العالمي، والعلماء الروس والأجانب، المتخصصين في مكافحة الأمراض المعدية.



الأرض تدخل عصر الانقراض الجماعي السادس

حذر العلماء: بأن الأرض دخلت مرحلة الانقراض الجماعي السادس، وذلك بوجود حيوانات تموت بمعدل يزيد مئة مرة عن المعدل الطبيعي، ومملمين البشر مسؤولية ذلك. ومع التوسع في دراسة المعدلات الحالية لانقراض الثدييات والفقاريات، وجد أن متوسط معدل فقدان الأنواع الفقارية، خلال القرن الماضي بلغ 114 ضعف للمعدلات السابقة. ويرى العلماء أنه بالرغم من ذلك، فلا يزال من الممكن تجنب التدهور المذهل، للتنوع البيولوجي للكائنات، وتلافي الخسارة اللاحقة، التي ستحدث في خدمات النظام الإيكولوجي، بعد هذا التدهور. ولتجنب حصول «انقراض جماعي سادس» يتطلب ذلك جهوداً سريعة ومكثفة بشدة، للحفاظ على الأنواع المهددة حالياً، وتخفيف الضغوط على أعدادها، وخاصة فقدانها مواطنها نتيجة السعي المفرط لتحقيق مكاسب اقتصادية.

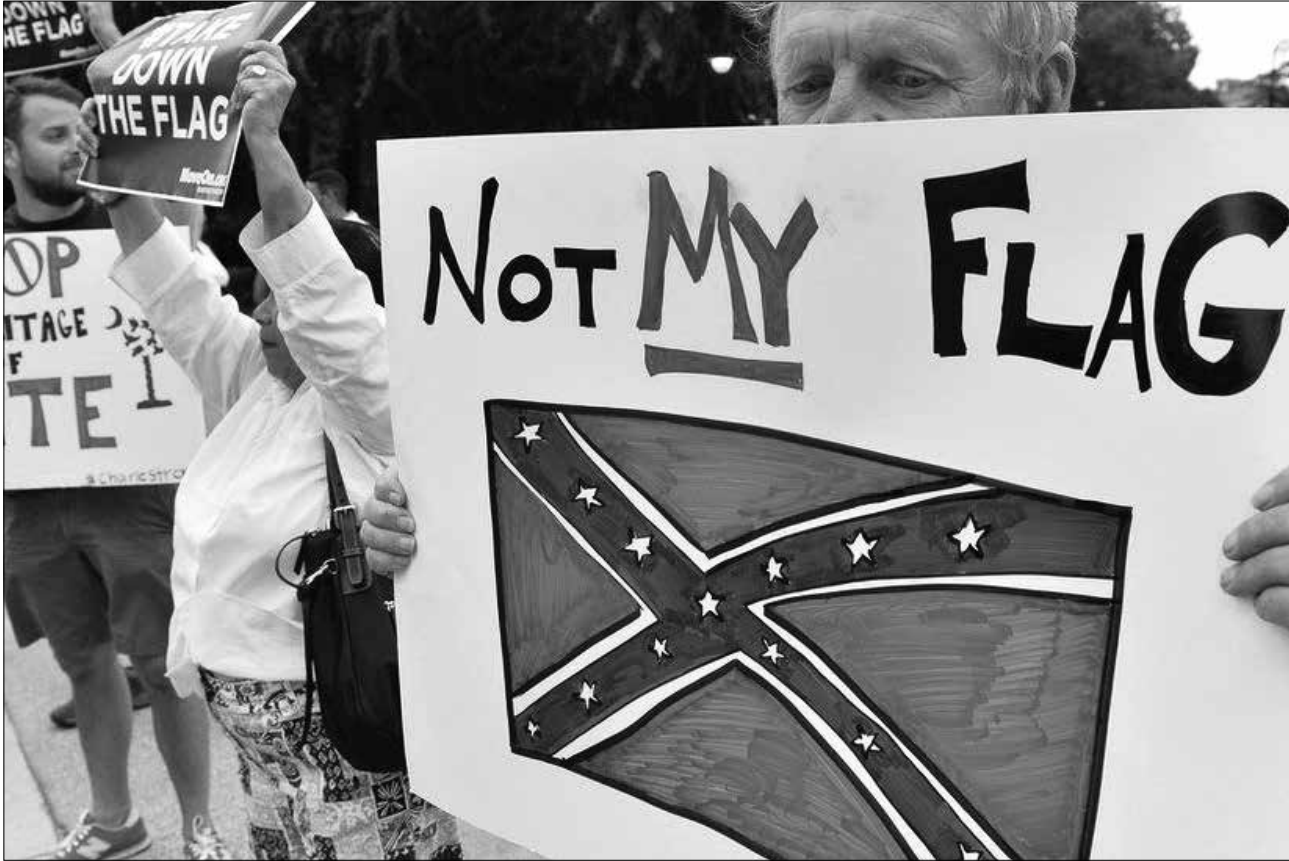


أجهزة فوق صوتية للاتصال مضمون بالأرض

تشكّل جدار من البلازما الأيونية أمام المركبة الفضائية، التي تحرق الغلاف الهوائي للأرض، عند عودتها بسرعة تزيد عن سرعة الصوت خمسة أضعاف. ويوجب هذا الجدار كل الاتصالات اللاسلكية، لمدة دقائق عدة. شغلت هذه المشكلة أذهان العلماء العاملين في كل الوكالات الفضائية خلال عقود. تقدم باحثون من المعهد التقني في مدينة هربين الصينية بطريقة جديدة، حيث اقترحوا إدخال تعديلات بسيطة في تصميم هوائي المركبة الفضائية. لإنشاء حالة الرنين في غلاف البلازما مما سيؤمن الاتصال المضمون. وبتحويل طبقة واقعة بين جسم المركبة الفضائية، وغلاف البلازما إلى مكثف موصل في دائرة الهوائي للمركبة. عند ذلك سيلعب غلاف البلازما دور المحرّض، بحيث يشكل الإنسان دائرة رنين، تحقق التبادل بالطاقة، بشكل مضمون من دون أية عوائق. يتوقع العلماء أن هذه الطريقة قد تطبق مستقبلاً في الطائرات التي تحلق بسرعات فوق صوتية، وفي الصواريخ الباليستية.

أمريكا.. من جديد!

باختصار..!



منتدى «كتب روسيا» في مهرجان «عام الأدب الروسي»

احتضنت الساحة الحمراء في موسكو يوم الخميس 25 حزيران مراسم افتتاح منتدى «كتب روسيا». ونشرت فيه 7 أجنحة في الساحة الحمراء، ليطلع الجمهور فيها على ما يهمه من الكتب، بمواضيعها المختلفة.

ويقام المنتدى في إطار مهرجان «عام الأدب الروسي» الذي تجري فعالياته العام الجاري في أنحاء روسيا كلها. وتم افتتاح الفعالية الرئيسية في صباح يوم الخميس في الساحة الحمراء. حيث جرى تكريم الفائزين في مسابقة «أكثر طلاب المدارس اطلاعا».

ويشمل المنتدى 100 فعالية تقيمها 300 دار روسية للطباعة والنشر، تعرض خلالها ما يزيد عن 100 ألف كتاب في مختلف المواضيع.

وتتاح للجمهور الزائر للساحة الحمراء، بعد افتتاح المنتدى، فرصة لشراء كتب واردة من دور الطباعة مباشرة، وبسعر أقل مما هو عليه في متاجر الكتب، الأمر الذي يتماشى مع عادات الساحة الرئيسية في البلاد، التي تتحول في أيام عمل المنتدى إلى معرض كتب كبير. يذكر أن أعمال المنتدى ستستمر لغاية يوم 28 حزيران الجاري.

قناة «إم إس إن بي سي» فور سماعها للخبر: «فلننتظر جميعاً.. نحن لا نعرف بعد الحالة العقلية لهذا الشاب»!

«عمل إرهابي».. حسب «اللون»!
هنا تبدأ قصة أخرى، فالقاتل «الأبيض» ضحية ظروفه السيئة، والقاتل «الأسود» مجرد قاطع طريق ومجرم بالفطرة، هذا ما تقوله نشرات الأخبار الأمريكية طوال السنتين الماضيتين، يسترجع المشاهدون التغطية الإعلامية لمقتل الشاب «تريفون مارتين» لأنه يرتدي «سترة بقبعة تشبه قطاع الطرق»، أو إطلاق النار على «شارلي برون» بعد الاشتباه بسرقة سيارته من المحل المجاور، أو «خنق» بائع «بسطة» السجائر «أريك غارنر» من قبل مجموعة من رجال الشرطة بعد مشادة كلامية معهم، وغيرها من القصص «السوداء» الأخرى، تحضر جميع تلك القصص من الذاكرة حين يشاهد الجمهور تقريراً تظهر فيها والدة «ديلين» وهي تتحدث عن ابنها «الهادئ» و«الذكي في مدرسته»، بينما لم تتوقف القنوات ذاتها عن وصف بقية الضحايا بـ«قطاع الطرق»، ببساطة، العنف «الأسود» منظم وخطير ويتطلب ردود أفعال رسمية، بينما يتردد الجميع في تسمية الأمور بمسمياتها: «عمل إرهابي».

بانظار الأجوبة..

يتحاشى الإعلام الأمريكي أسئلة أخرى أكثر أهمية: من أين اكتسب هذا الشاب الذي قتل المصلين داخل دور العبادة هذا الحقد ضد السود؟ هل تأثر بما يسمعه أو يشاهده على التلفاز من تشويه لصورة جيرانه من أصحاب «اللون الأخرى»؟.. هل علمه والده ذلك بعد أن أهداه بندقية في عيد ميلاده؟ هل هناك الكثيرون مثله؟ تنتظر الشابة التي رفعت صوتها في وجه عدسة الكاميرا إجابة لجميع تلك الأسئلة، هي تترك جميع الإجابات، لكن الصمت الذي يتجاهلها والعين التي تتحاشى النظر في معاناتها هي من تقتلها، لا الرصاص..

«ديلين» على الدوام سترته المفضلة التي وضع عليها صورة صغيرة لعلم جنوب أفريقيا السابق نظام الفصل العنصري هناك، وها هو يبتسم للكاميرات بكل فخر وهي تلاحق رجال الشرطة وهم يمسكون به ويدفعونه إلى داخل السيارة، يريد «ديلين» أن يعرف الجميع دوافعه، فكنيسة «إيمانويل» هي المعقل التاريخي الأبرز للثورة ضد أنظمة التمييز العنصري الأمريكية، طوال أكثر من قرنين من الزمن، وشهدت خلال تاريخها تفجيرات وحرائق لمرات عديدة، وها هي اليوم تتعرض لمصيبة جديدة، تريد إعادة البلاد إلى أيام الحرب الأهلية، هذا بالضبط ما يريده «ديلين» الذي أسر إلى العديد من أصدقائه قبل عدة أيام حول «توقه إلى خلق حرب أهلية جديدة»!

«الملاك الأبيض»!

لم يكن تأثير هذه الجريمة هو المحرض الأساسي لهذا الغضب، إنها ليست المرة الأولى التي تحدث فيها مثل تلك الأمور، ولن تكون الأخيرة كما يبدو، لقد أثار التعاطف المزيّف مع وجه «ديلين» الملاكي «الأبيض» حنق العديد من الأمريكيين، في أنحاء البلاد كافة، بعد أن شاهدوا التغطية الإعلامية التي رافقت الحادثة، تحاشت تلك القنوات جميعها عن وصف الحدث بالعمل «الإرهابي» من الأساس، واكتفت بكلمات مثل «فاجعة» و«كارثة» و«جريمة» دون أن تتطرق أصلاً إلى الدوافع الكريهة وراء كل هذا، وكأن ما جرى مجرد إعصار أو زلزال أو كارثة طبيعية من نوع ما.

يمكنك التماس «الحزن» أو حتى «الغضب» لكن من دون أي جذور أو أصول لهذا المشهد المنفر، كما لن تستطيع تجاهل ذلك التعاطف الخفي مع «الملاك الأبيض»، التقليد الأمريكي الأكثر تكراراً على الشاشات، حيث يتم البحث عن «علة نفسية» أو «ظروف اجتماعية أو أسرية سيئة» دفعت له لملئ هذا العمل، تتحول الإدانة إلى شعور بالشفقة، تعلق مذبذبة

حاول «جون بورمان»، مذيع قناة «سي إن إن» الأمريكية متابعة تقريره كالمعتاد، لكن جميع المشاهدين استطاعوا سماع صوت غاضب صارخ في الخلفية، ظهرت شابة سوداء البشرة وراء «جون»، سمعت أميركا كلها صوت تلك الشابة الهادر، التي لم تتوقف عن الكلام، حتى تقطعت أنفاسها: «هل تصورون؟ كفاكم كذباً.. نحن غاضبون.. نحن غاضبون.. الرجل الأبيض.. الرجل الأبيض.. هو.. الإرهابي..!!»

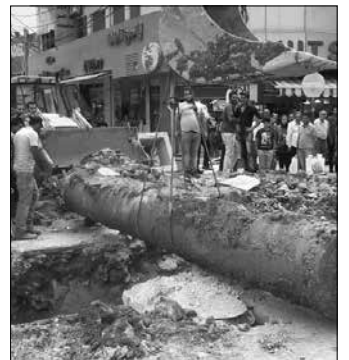
بدأ الصوت يزداد صخباً إلى حد لم يستطع فيه المذيع سماع نفسه، توجهت الكاميرا نحوه وهو يحاول أن يتابع حديثه لكن دون جدوى، صمت الرجل قليلاً بعد أن قطع ذلك الصوت سلسلة أفكاره!

حدث ذلك بعد ساعات قليلة من مقتل تسعة من سكان مدينة «تشارلستون» في ولاية كارولينا الجنوبية، داخل إحدى الكنائس، على يد أحد الشبان هناك، وبالطبع، كان الشاب أبيض البشرة والضحايا جميعاً من أصحاب البشرة السوداء، لتضاف هذه الجريمة إلى عدد متزايد من جرائم الكره العنصري التي تعصف بالبلاد في الآونة الأخيرة، بدا وكأن أحداً لا يستطيع وضع حد لمثل هذه الاحتقان الدموي، الذي بلغ حداً غير مسبوق، خيم شعور بالعجز على الجميع ذلك اليوم، وبالأخص بعد ظهور الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» مندداً بهذه الجريمة البشعة، لاحقت الشاشات تلغيمه وبلادة نظراته، أصبح الكلام عن هذه الموضوع ممجوجاً، ولا طعم له ولا رائحة، وأصبح الغضب هذه المرة أكبر من أن يتم احتواؤه بكلمات العزاء الباردة.

القصة المكررة!

وقعت المصيبة حين دخل «ديلين روف» إلى داخل الكنيسة، وبدأ بإطلاق النار من بندقيته على المصلين، هي البندقية ذاتها، التي أهداها إياها والده حين بلغ الواحدة والعشرين من عمره هذا العام. يرتدي

الصمت الذي يتجاهلها والاعين التي تتحاشى النظر في معاناتها.. هي من تقتلها.. لا الرصاص..



العثور على عامود روماني أثري في صيدا

عثر اليوم في الوسط التجاري لمدينة صيدا، على عامود أثري من رخام الغرانيت، وذلك خلال القيام بأعمال حفر وتأهيل البنى التحتية في شارع الأوقاف في المدينة. وأشارت مديرية مكتب الآثار في صيدا أن طول العامود يبلغ خمسة أمتار ونصف المتر أما قطره فيبلغ 60 سنتيمتراً، وأن «وضعه سليم كما أنه يعود إلى الحقبة الرومانية». وقد تم نقل العامود إلى موقع الآثار في المدينة.

● وكالات

«إسرائيل» الطفلة المدللة.. و«داعش» ابن الخطيئة



على نار هادئة..!

وبالعودة لفكرة المقارنة بين «إسرائيل» و«داعش»، بالطبع تحتاج القضية إلى تأمل معمق يدرس الأهداف السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لكل منهما، ويحلل وظيفتهما وجدوى وجودهما في المنطقة. لكن المؤكد أن «داعش» وإسرائيل يشتركان في كونهما أدوات فاشية، زرعت لنشر الفوضى وتهديد أمن المنطقة، وتركها في حالة حروب ونزاعات دائمة. لكن دولة الاحتلال «طُبخت على نار هادئة» وبصورة علنية، بحيث تم العمل على شرعنتها بمواثيق دولية لتكون «ابنة الغرب المدللة»، وهي بالإضافة إلى كونها أداة فإنها جزء من منظومة الراسمال المالي العالمي. وبهذا المعنى، تكون داعش «الابن غير الشرعي للغرب»، الذي يتم تصويره كولد عاق يهدد مفاهيم الانفتاح والديمقراطية والتطور، بالرغم من كونه وفي العمق، لا يفعل سوى خدمة أهداف الغرب وتنفيذ أجندته.

العرب و«الإسرائيليين»، بحيث تأتي فرص اللقاءات بين المجتمعين في مراحل متقدمة عمرياً، وغالباً ضمن ظروف غير متكافئة في العمل. وحتى ذلك الوقت تكون الأفكار المسبقة عن العرب، قد تركزت في المدرسة والخدمة العسكرية والمناخ السياسي العام. يكمل الكاتب بالقول: أن مدرسين في الكيان الصهيوني، أفضلوا له بخشيتهم من «الضغط النفسي» الذي قد يتولد لدى أبناءهم، جراء تطوير صداقات مُحتملة مع العرب في الوقت الذي يهيئون فيه أنفسهم للخدمة العسكرية في الجيش الذي يعامل الفلسطينيين بوصفهم كائنات أقل إنسانية.

بعض الجراة!

وفي سياق متصل يدعم منظور المقارنة بين «داعش» و«إسرائيل»، أشار مقطع فيديو يصور مداخلة جريئة لأحد أعضاء البرلمان الإيرلندي، اهتماماً خاصاً من الصفحات الداعمة للقضية الفلسطينية كمدونة الانتفاضة الإلكترونية. وفي الشريط المُعنون: «لماذا كان

الصهيوني، كان أبرزها مقال تحت عنوان: «نتانيهيو الملك في عالم الخوف البربري». يستعرض المقال سلسلة من الحقائق حول سياسات الفصل العنصري داخل دولة الاحتلال، والتي انعكست بوضوح في نتائج استطلاع لآراء طلاب المدارس في الكيان الصهيوني، الذي نشر مؤخراً. يظهر الاستطلاع، حسب كاتب المقال، عمق المشاعر «الشوفينية» في نفوس شبان دولة الاحتلال. وفق النتائج المنشورة، يرى ربع أفراد العينة فقط، أن الديمقراطية أكثر أهمية لـ«إسرائيل» من يهودية الدولة. ويُشار في موضع آخر إلى أن ثلثي العينة ذكرت أنه لم يسبق لها قط أن كونت أي نوع من الاتصال مع مواطنين من الجانب الفلسطيني.

لا يستغرب كاتب المقال «جوناثان كوك» تلك الحقائق بالنظر للتاريخ الطويل من تكريس سياسات الفصل العنصري، في سياق تكوين شخصيات المراهقين. إذ يذكر أيضاً أنه وحتى أكثر «الأباء الإسرائيليين» «ليبرالية»، يديرون ظهورهم لفكرة التعليم المختلط بين

مؤخراً، تداولت بعض صفحات الفيسبوك، وفي مقدمتها صفحة «احتلوا الوول ستريت»، رسماً لجداول بسيط يوضح القواسم المشتركة بين تنظيم داعش والكيان الصهيوني. لوهلة، بدت تلك المعلومات صادمة نظراً لسلطانها. كما لو أنها أزال كل «مساحيق التجميل الإعلامية» التي تصوّر «داعش» كنقيض مظلم لدولة الاحتلال «الديمقراطية» و«المنفتحة». بدت الحقائق بالرغم من تسرعها ربما، عارية دون تكلف، وإن كانت ضمن المعالجات التقليدية للنخب الغربية المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني.

■ نور ابو فراج

وفقاً للرسم المُبسّط، يشترك «داعش» و«إسرائيل» في كون الإثنين «دولة أو كيان» تم تشكيله بصورة غير شرعية، قوامه مقاتلون بجنسيات أوروبية. «داعش» وإسرائيل يستخدمان، كل على طريقته، الدين كذريعة، ويتشاركان أيضاً في ترهيب المدنيين والأبرياء، كلاهما ممولين من الغرب، وينعمان براحة البال نتيجة تجاهل المجتمع الدولي ومؤسساته لجرائمهما. انطلاقاً من تلك المقارنات البسيطة استطاع الرسم التوضيحي البعيد عن التكلّف استقطاب اهتمام الكثيرين الذين بادروا إلى نشره، تاركين وراءهم مئات الدراسات والتحليل المعقّدة حول التنظيم وبنيتها من الداخل.

خلال عدة أسابيع تلت نشر الجدول، بدأت تتوضّع معلومات وحقائق جديدة تؤكد بصورة مباشرة أو غير مباشرة الصفات المشتركة بين «داعش» و«إسرائيل».

أمثلة متعددة!

على سبيل المثال، نشر مركز دراسات العولمة، سلسلة من المقالات التي تسلط الضوء على بعض مما يجري في الكيان

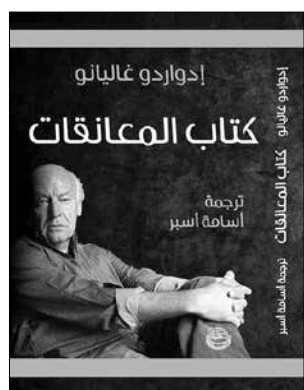
«المعانقات».. في طبعة جديدة

■ قاسيون

صدر حديثاً عن دار الطليعة الجديدة الطبعة الثانية من كتاب المعانقات لأدوارو غالينانو، وترجمة أسامة أسبر. يحتفي غالينانو في كتابه «الحياة، بالولادة المتواصلة، بالصداقة، بالشجاعة، بالضحك،

بالتناقضات.. الخ» عبر رمزية عالية، يروي فيها قصصه المتنوعة والخيالية، يوظف فيها مواضيع عديدة، حكايات رمزية، مفارقات، أحلام وبعض من سيرة ذاتية، كل ذلك يمتزج برؤية غنية للعالم، وبتأكيد للإمكانية الإنسانية.

وكما ورد في الواشنطن بوست بوك ورد، يسير غالينانو في كتاب المعانقات، على حبل البهلوان ويرتقي في الجو فوقه.. وليس موضوعه إلا تنوع الحياة الإنسانية والحب. يقع الكتاب في 126 صفحة من القطع المتوسط.



«الخوف يحفف الفم، يبلل اليدين ويبتز. خوف المعرفة يحكم علينا بالجهل، وخوف العمل يجعلنا عاجزين. تفرض الديكتاتوريات العسكرية، الخوف من الإصغاء، الخوف من الكلام، وتجعلنا صماً وبكماً. والآن الديمقراطية بخوفها من التذكر، تصيبنا بداء فقدان الذاكرة، ولكن لا ينبغي أن تكون سيغموند فرويد لتعرف أنه ليس هناك سجادة نستطيع أن نخبئ قمامة الذاكرة».

■ أدوارو غالينانو - كتاب المعانقات

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/06/26» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

وجع على وجع

هل تمرّد المسرح؟



تناقضت الانطباعات التي كتبت وقيلت بعد مسرحية وجع، التي عرضت ولمدة أسبوعين متواصلين منذ السادس من حزيران على مسرح القباني وهي إعداد وإخراج: الفنان لؤي جميل شانا، العرض من بطولة الفنانة القديرة ثراء دبسي، بالاشتراك مع الفنانين محمد شباط وهبة محمد، ومساعد المخرج غادة إسماعيل. وخاصة ممن حضروا العرض الأول منهم، ووصلت إلى حد أن قيل إنها عار على المسرح السوري. نعم إنها خلافة إلى الدرجة القصوى، وغريبة أيضاً إلى درجة كبيرة في تقديم فكرة هامة، في إطار غير مألوف على الإطلاق.

د. عروب المصري

في لقاء مع مخرج العمل الفنان لؤي شانا سألناه:

من حضر العرض الأول كون انطباعاً مختلفاً ممن حضر العروض الباقية، كيف يمكن تفسير هذا الشيء؟

في العرض الأول، أنا شخصياً لم أكن راضياً فنياً عن العرض تحديداً، أما فكرياً ودرامياً فقد كنت راضياً تماماً، لأن ما أريده كان موجوداً. لم يكن العرض الأول يعبر فعلياً عما كنا نصبوا إليه، وهناك شيء تفاعلي بالموضوع، وهناك أشياء جديدة طرحتها على صعيد بداية العرض ونهايته، فكنت بحاجة جداً لتجريب واختبار الجمهور بالأشياء التي قمت بها.

● قدمت ثلاثة نماذج في مسرحية واحدة، مسرحاً كلاسيكياً إلى حد ما، ومسرحاً برهنيّاً، وآخر مسرحاً تفاعليّاً وكلها في مسرحية واحدة، لم قدمت هذه الأنماط سوياً؟

أنا كنت أعمل على البروفات بعيداً عن التنظيم، وبعيداً عن أي مدرسة، وكنت مخلصاً للفكرة التي أطرحها بالأساس، بالنتيجة عندما انتهى العرض وشاهدته، رأيت ما لم أكن أخطط لحدوثه وهو مزيج من بعض المدارس كما قلت، كلاسيك وبريخت وواقعي وتفاعلي وهذا المزيج أنا شخصياً فوجئت به، فقد كانت بوصلتي الإخلاص للفكرة والحالة، وأنا اعتبر هذا المزيج أسلوباً جديداً فرضته الظروف الراهنة وهي الحرب.

هذا النوع من المسرح يسمى المسرح الاحتجاجي وظهر في ظروف الحرب

● هل يمكننا أن نعتبر هذا الأسلوب كأحد إفرازات الحرب؟

بوصلتي كانت الإخلاص للفكرة التي أريدها، وهذا النوع من المسرح يسمى المسرح الاحتجاجي، وظهر أيضاً في ظروف الحرب، كما في العراق، في الحرب العراقية الإيرانية، فقد قام بعض الفنانين بالعمل على هذا الأسلوب، وقدموه في الشوارع والحدائق كرد فعل على الحرب.

● في الجزء الأول قدمت ذروة مأساة عطيل، في هذه الذروة قمت بعملية الرفض والتي هي المسرح البرهني «الواقعي»، هل يتناقض المسرح الكلاسيكي مع مشاكلنا الحالية برأيك؟

لم يكن رفضاً للكلاسيك، قدراً كان رفضاً لفكرة القتل، العرض يحمل أفكار ومقولات عدة، المقولة الأولى عندما تدخل شخصية إميليا على متن النص الشكسبير، محاولة إيقافه في لحظة درامية مهمة جداً وهي محاولة عطيل قتل ديزدمونة، هنا يتوقف النص الشكسبيرى لنبدأ بنصنا، فهي كانت تدعوا إلى إيقاف القتل وتغيير المنحى الشكسبيرى بعد الجملة التي قالتها «مئات السنين مرت وقصصكم تنبأ المنابر، أما أن اللغة العقل أن تحل محل لغة القتل والدم» وهذه دعوة لإيقاف القتل والدم وفيما بعد ذهبت الممثلة باتجاه المقولة الأساسية للعرض، بمعنى أن ما حدث في سورية من مجازر وقتل لا تستطيع كل ماسي شكسبير أن ترتقي إلى مستوى الوجع السوري، وبالتالي هي دعوة إلى كل مثقفينا للتوقف عن استيراد الآم وأوجاع الآخرين، ولنكتب أوجاعنا بأنفسنا لأننا نمتلك أرضاً خصبة لنصنع منها الإبداعات.

● الجزء الثالث من المسرحية كان نوعاً من رجوع الصدى لكلام الفنانة لدى الجمهور، لم تكن العلاقة ظاهرة بين ما تريده وما يريدونه هم خارج المسرح؟

كنت بحاجة إلى اختبار الجمهور في بعض الأشياء، فمن المتعارف عليه أن الجمهور يدخل إلى المسرح، ويشاهد ويصفق لتأتي بعدها التحية ويخرج، ولم يكن عبثاً ما قمت به بأن يخرج الجمهور ليشاهد المشهد الأخير في الخارج، فقد كان ذلك حاجة درامية ضرورية.

هي المرة الأولى التي يقدم فيها مسرح أزمة، وأزمة عرض المسرحي هي تجلٍ للأزمة

● أي انك طلبت «فعل» من الجمهور؟ أهم شيء أن الصراع القائم بين الممثلة المتمردة على المخرج، وما بين المخرج الموجود في الكونترول، ما بين إيديولوجيا تريدها الممثلة لنخرج من التعليق والقوالب الجاهزة وبين هذا المخرج المتمسك بالكلاسيك وبالمسرح التقليدي، وعندما يحاصرها المخرج بحيث خلّصت كتل الديكور خشبة المسرح من الممثلة، تكلمت مع المخرج «أنت أنهيت عرضك ولكن عرضي لم ينته» وبالتالي دعت الجمهور بطريقة غير مباشرة، لكن في العرض الأول اختبرت هذا الموضوع، ففوجئت أن الجمهور لم يتصل هذه الإشارات فاضطررنا أن نقول للجمهور أن يخرج، وفي الخارج كان هناك مقطع مأخوذ من سعد الله ونوس، وهو مكتوب في السينات ولكنه يصلح كثيراً للحظة الراهنة ويؤدي عبر جوقه ونختم بأغنية، والجمهور كان في بعض الحالات يندمج مع ما يحصل ويردد أغنية «لا تهملني لا تنساني».

● عندما جاءت السيدة ثراء تكلمت بمنطق الرفض القوي جداً وأقرب ما كان إلى الثورة الداخلية لرفض القتل والحرب والظلم. ما عرض لاحقاً في الخارج من شعارات وبالذات أغنية «لا تهملني لا تنساني» قامت بتخفيض الخط البياني لشعور الرفض والغضب إلى نوع من الندب، والمفترض الخروج بروح عالية جداً بناءً على الرسالة التي قدمت من خلال المسرحية، ما رأيك؟

شعور الغضب، هو شعور فيه حالة تمرّد وغضب واحتجاج، هذا خلق صراعاً بينها وبين المخرج وهي في النهاية دعت الجمهور للخروج والتفاعل، ما قبل الأغنية كان يوازي ما تريده فقد كان هناك شعور بالغضب والاحتجاج والرفض، حتى أنهم يوجهون إشارات واضحة لمن هم سبب الحرب وهم

● ولكن هذا عجز.

أنا لا أراه هكذا يجب أن يكون هناك توازن. لم أفهم أين العجز.

هذه التجربة مهمة جداً مع كل أخطائها، فأنت قدمتنا إلى مسرح جديد حتماً، وهي المرة الأولى التي يقدم فيها مسرح أزمة، وأزمة عرض المسرحي هي تجلٍ للأزمة، فأزمة المسرحية والمشاكل الحاصلة فيها هي كالأزمة السورية، وبالتالي هذا مسرح أزمة حقيقي أنت قدمت بكل إخلاص لفكرتك، والناجح يحتوي على مشاكل هي مشاكل الأزمة ذاتها، لأن في الأزمة ذاتها هناك من يرغب بالقيام بفعل ذاتي بيديهم، وهناك من لديه رغبة في الاستسلام.